جامعة 08 مـاي 1945 -قالمة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبين:

العيد تلنزار

حسام الدين مكي

إشراف الأستاذ:

رياض مزيان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
وداد غزلاني	أستاذ(ة) محاضر	قالمة	رئيسا
رياض مزيان	أستاذ مساعد	قالمة	مشرفا ومقررا
اليامين بن سعدون	أستاذ مساعد	قالمة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2016/2015

شكر وعرفان

نشكر الله العلي العظيم الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل وهو القائل:

﴿ ولئن شكرتم لأزيدنّكم ﴾

نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذ المشرف على مجهوده وعمله المتفاني: الأستاذ رياض مزيان

وإلى أعضاء لجنة المناقشة وكافة أساتذة قسم العلوم السياسية – قالمة –

وإلى عمال مكتبة الكلية

كل الشكر والاحترام والتقدير والامتنان

الإهداء

نهدى هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين العزيزين وكل العائلة

إلى الأصدقاء وزملاء الدراسة

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية

احتراما وعرفان

العيد تلنزار حسام الدين مكي

خطة الدراسة

خطــة الدراسة

مقدمـــــة

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: المقومات الذاتية لتركيا

المطلب الأول: المقدرات الحيوية للتركيا

المطلب الثاني: النظام السياسي التركي

المطلب الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية (المبادئ– الأهداف–التوجهات.)

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: النظرية الليبرالية (النفعية)

المطلب الثاني: النظرية الواقعية (الأمنية)

المطلب الثالث: النظرية البنائية (الهوية)

الفصل الثاني: تداعيات الأزمة السورية على العلاقات التركية السورية

المبحث الأول: العلاقة بين النظامين قبل الأزمة

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقة بين البلدين

المطلب الثاني: العلاقة بين البلدين إلي غاية 1998

المطلب الثالث: العلاقة بين النظامين بعد أزمة 1998م

المبحث الثاني: مسار الأزمة السورية

المطلب الأول: السياق العام للأزمة السورية

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية

المطلب الثالث: أثر الأزمة السورية علي التوازنات الإقليمية والدولية

المبحث الثالث: آثار الأزمة علي العلاقات بين البلدين

المطلب الأول: الموقف التركي من الأزمة السورية

المطلب الثاني: مسار العلاقات بين البلدين ظل الأزمة

المطلب الثالث: أزمة اللاجئين السوريين في تركيا

الفصل الثالث: مخرجات السياسة الخارجية التركية تجاه النزاع في سوريا.

المبحث الأول: الإدارة التركية للنزاع في سوريا

المطلب الأول: مراجعة السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: التعامل مع الجوانب السياسية والأمنية في سوريا

المطلب الثالث: التعامل مع الجوانب الإقتصادية والإثنوثقافية

المبحث الثاني: التعامل التركي لمخرجات النزاع السوري

المطلب الأول: ضبط ظاهرة اللجوء ومحاربة داعش

المطلب الثاني: بناء التحالفات والمحاور في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث: إستمالة العضوية في الإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: الأداء المستقبلي لسياسة الخارجية التركية في ظل الأزمة السورية بين الانكفاء والزعامة.

المطلب الأول: تركيا ودور الزعيم الإقليمي

المطلب الثاني: سناريو الانكفاء وتراجع الدور التركي في النزاع

خـاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة

لقد تعددت الأزمات في تاريخ العلاقات الدولية، والتي تراوحت ما بين التعقيد والوضوح حسب نوع الأسباب التي قامت من أجلها، كما أن هناك أزمات طال أمد حلها وهناك أزمات حلت في ظروف قياسية، حسب درجات تعقيدها وبالنسبة للأزمة السورية لها ما يكفيها من الأسباب ودرجات التعقيد والتي أدت إلى طول أمدها وتعقدها أكثر خاصة بعد تعدد أطرافها، كما وقد أفرزت الأزمة السورية تحديات ورهانات تعددت على دول الشرق الأوسط بصفة عامة وتركيا بصفة خاصة، وقد اضطرتها إلى إعادة تقييم العديد من افتراضاتها التي تطورت على مدى العقد الماضي، فقد كانت تركيا قد نجحت في تحويل علاقتها العدائية التاريخية مع سوريا بسبب دعم دمشق لحزب العمال الكردستاني إلى صداقة قوية منذ تسعينيات القرن الماضي، بل ونجحت في تطوير علاقات اقتصادية واسعة مع دمشق، وهي العلاقات التي ازدادت قوة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث أقام روابط قوية مع نظام بشار الأسد، وذلك تنفيذاً لسياسة "العمق الاستراتيجي" التي تبنتها أنقرة في سياستها الخارجية.

طورت تركيا علاقات أمنية وسياسية واقتصادية مميزة مع سوريا، حتى إن البلدين شكلا مجلسا أعلى للتعاون الاستراتيجي، وألغيا تأشيرات الدخول. وفي حين نظرت تركيا إلى سوريا كبوابة للنفاذ إلى الشرق العربي، فقد ساعدت نظام الأسد على مواجهة العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت عليه بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، في عام 2005 بتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية، وذلك فضلاً عن جهود الوساطة التي بذلتها تركيا خلال عامي 2007 و2008 في محاولة التوسط بين إسرائيل وسوريا، ومع بداية الانتفاضة السورية في مارس 2011، أخذت العلاقات التركية السورية مجرا مغاير لما عهدته في الفترة السابقة، كما طرحت هذه الأزمة تحديا كبير لسياسة الخارجية التركية فرض عليها إعادة النظر في مبادئها الأساسية التي وضعها مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة أحمد داود أوغلوا.

أهمية الدراسة.

- **الأهميـــة العلميـــة:** تتمثـــل الأهميـــة العلميـــة للدراســـة في الإحاطـــة المعرفيـــة والنظريـــة لسياســـة الخارجيـــة التركيـــة، والـــتي تعتـــبر مـــن الدراســـات المستعصـــية علـــى الضـــبط نتيجـــة لتعـــدد المؤسســـات غـــير الرسميـــة اضـــافة الى المؤسســـات الرسميـــة في صـــناعة السياســـة الخارجيـــة، أمـــا علـــى المســـتوى الـــدولي تعـــددت الفواعـــل والقضايا وتشابكت المصالح ، وفي هذه الدراسة تكمن الأهمية العلمية في:

- ضبط المحددات الأساسية لسياسة الخارجية التركية؛
- الإحاطة على المتغيرات المفسرة لسياسة الخارجية التركية؛
- الإحاطة النظرية لسياسة الخارجية التركية.

- **الأهميـــة العمليـــة:** أمـــا الأهميـــة العمليـــة فترتـــبط بدراســـة تفـــاعلات السياســـة الخارجيـــة التركيـــة تجاه الأزمة السورية، ويمكن إيجاز هذه الأهمية في معرفة النقاط التالية:

- مسار العلاقات بين النظامين التركي والسوري في ضوء الأزمة؛
- تـــأثيرات الأزمـــة الســـورية علـــى تركيـــا مـــن حيـــث تضـــرر المصـــالح الإقتصـــادية التركيـــة في ســـوريا، إستقبال اللاجئين وتعرض أمنها القومي للإختراق
- تـــأثير الأزمـــة الســـورية علـــى العلاقـــات التركيـــة مـــع دول الشـــرق الأوســـط والقـــوى العالميـــة خاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؛
- تأثير الأزمة السورية على مبادئ السياسة الخارجية التركية ومشروعها في المنطقة.

أسباب إختيار الموضوع:

- **الأسباب الذاتية:**

- تقدم هذه الدراسة كإسهام علمي جديد لإثراء المكتبة بمراجع جديدة.
- الرغبـــة في محاولـــة التـــدرب علـــة الـــربط المنطقـــي لـــلأدوات العلميـــة الـــتي اســـتفدنا منهـــا في حقـــل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية لكسب مهارات التحليل العلمي.
- الميـــول الشخصـــي في معرفـــة الشـــؤون التركيـــة واهتماماتهـــا الإقليميـــة والدوليـــة خاصـــة مـــع المســـتجدات الـــتي عرفتهـــا المنطقـــة في الفـــترة الأخـــيرة، خاصـــة هـــذا الموضـــوع جديـــد ويتميـــز بالديناميكية ويستهوى الباحثين.

- **الأسباب الموضوعية:**

- حداثة الموضوع وارتباطاته بمستقبل منطقة الشرق الأوسط، وتحول سوريا لنقطة تجاذبات إقليمية ودولية.
- ما للموضوع من أهمية وجاذبية تدفع بالباحثين والأكاديميين لتتبع حيثياته.
- قلة الكتابات والدراسات حول هذا الموضوع خاصة باللغة العربية، نتيجة حداثة الموضوع.
- ارتباط الموضوع بالأمن القومي للدول المنطقة نتيجة التداعيات الإقليمية للازمة السورية.

حدود الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مجالين أساسيين:

- **المجال الموضوعي**: يتناول السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية مع التركيز على انعكاسات الأزمة السورية على الأمن القومي التركي، وبالتالي تتحدد في متغيرين أساسيين هما السياسة الخارجية التركية والأزمة السورية.
- **المجال الزمكاني**: يرتبط الموضوع بالفترة الأخيرة منذ اندلاع الأزمة السورية في 2011م إلى يومنا هذا أما المكان فيرتبط بمنطقة الشرق الأوسط وبسوريا وتركيا تحديدا.

الإشكالية:

لقد أفرزت الأزمة السورية جملة من التحديات والرهانات على السياسة الخارجية التركية أكثر من أي دولة إقليمية أخري نظرا لوجود إرتباطات تاريخية وإثنوثقافية، والتي اصطدمت مع المشروع التركي الجديد في الشرق الأوسط، ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

- كيف أثرة الأزمة السورية على السياسة الخارجية التركية، وعلى رؤاها الإستراتيجية في منطقة الشرق الوسط؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي أبرز المحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية لتركية؟
- ✓ فيما تكمن تأثيرات الأزمة السورية على العلاقات بين البلدين؟
- ✓ فيما تمثلت مخرجات السياسة الخارجية التركية في التعامل مع إفرازات الأزمة السورية؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية هي نتيجة لمخرجات الأزمة السورية.
- ✓ مستقبل الدور التركي مرهون بتجاوز إفرازات الأزمة السورية بما يتوافق مع طموحاتها.
- ✓ عرضت الأزمة السورية السياسة الخارجية التركية وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار والانطواء على كافة المستويات

مناهج الدراسة:

بهدف الإحاطة بموضوع الدراسة بشكل الذي يتوافق مع الدراسة العلمية الموضوعية تطلب ذلك الإعتماد على مجموعة من المناهج التي تضبط وتوجه عملية هذه الدراسة وهي:

- **المنهج التاريخي**: من خلال دراسة تطور النظام السياسي في تركيا منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923م، وكذلك المسار التاريخي الذي مرت به العلاقات التركية السورية والتعرف على كرونولوجيا الأحداث في الأزمة السورية.
- **المنهج الوصفي**: من خلال وصف وإبراز أهم التحولات التي مرت بها السياسة الخارجية التركية خلال مراحل مختلفة خاصة بعد صعود الإسلاميين للحكم في تركيا عام 2002م، بالإضافة إلى ذلك وصف مضامين السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا قبل وبعد الأزمة.
- **المنهج النظمي**: من خلال دراسة النظام السياسي التركي مع الوقوف على دور المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في تركيا التي تساهم في صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية ودورها في رسم مسار للدور التركي في الشرق الأوسط.
- **المنهج المقارن**: من خلال إبراز توجهات وملامح السياسة الخارجية التركية قبل وبعد مجيئ حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م، وكذلك من أجل مقارنة العلاقات التركية السورية عبر مراحل زمنية مختلفة، وكذلك لمقارنة الموقف التركي مع أهم المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.

- **المـــنهج التحليلـــي الإستشـــرافي:** مـــن أجـــل التعـــرف وتحليـــل مختلـــف المتغـــيرات الداخليـــة والخارجيـــة الـــتي تعطينـــا نظـــرة مســـتقبلية لملامـــح الـــدور التركـــي في الشـــرق الأوســـط علـــى ضـــوء ما طرحته الأزمة السورية من متغيرات.

خطة الدراسة الدراسة:

مـــن أجـــل الإحاطـــة بهـــذا الموضـــوع ومحاولـــة الإجابـــة علـــى مختلـــف التســـاؤلات المطروحـــة، قسمنا البحث لثلاثة فصول:

الفصـــل الأول خصـــص لدراســـة محـــددات السياســـة الخارجيـــة التركيـــة، انطلاقـــا مـــن دراســـة المقومـــات الذاتيـــة لتركيـــا المتمثلـــة في المقومـــات الجغرافيـــة المختلفـــة وموقعهـــا الإســـتراتيجي الهـــام وقـــدراتها الإقتصـــادية والعســـكرية، ودراســـة نظامهـــا السياســـي بمختلـــف مكوناتـــه والتطـــرق إلى دور المؤسســـات الرسميـــة وغـــير الرسميـــة في صـــناعة القـــرار في السياســـة الخارجيـــة التركيـــة، ثم دراســـة علـــى ضـــوء مـــا ســـبق مبـــادئ وتوجهـــات وأهـــداف السياســـة الخارجيـــة التركيـــة، وأخـــيرا تفســـير السياســـة الخارجية التركية من خلال أبرز النظريات في العاقات الدولية.

عـــالج الفصـــل الثـــاني بمباحثـــه الـــثلاث تـــداعيات الأزمـــة الســـورية علـــى العلاقـــات التركيـــة الســـورية، انطلاقـــا مـــن المتغـــيرات الداخليـــة لكـــلا البلـــدين المتحكمـــة في علاقتهمـــا مـــع الـــبعض الى رصـــد العلاقـــة بينهمـــا عـــبر ثلاثـــة مراحـــل ابتـــداء مـــن قبـــل الأزمـــة الـــتي نشـــبت بـــين البلـــدين1998م وبعـــد هـــذه الأزمـــة حـــتى 2011م ثم مســـار العلاقـــات في ضـــل الأزمـــة الســـورية، وفي الأخـــير محاولـــة الإحاطـــة بالأزمـــة الســـورية مـــن الســـياق العـــام لهـــذا الحـــراك الى المواقـــف الإقليميـــة والدوليـــة من الأزمة ثم موقف تركيا من الأزمة وتأثيرات الأزمة على العلاقات بين البلدين.

أمـــا الفصـــل الأخـــير فقـــد خصـــص لمخرجـــات السياســـة التركيـــة تجـــاه النـــزاع في ســـوريا والتطـــرق لكيفيـــة إدارة تركيـــا للأزمـــة وانعكاســـاتها علـــى الأمـــن القـــومي التركـــي والاقتصـــادي والإثنوثقـــافي، والسياســـات التركيـــة المبتذلـــة لمواجهـــة هـــذه التهديـــدات مـــن انشـــاء التحالفـــات الى بنـــاء المحـــاور ثم محاولـــة ابـــراز اســـتغلال تركيـــا لمســـألة اللاجئـــين مـــن أجـــل مفاوضـــة الإتحـــاد الأوروبي بشـــأن اعـــادة فـــتح ملـــف عضـــويتها، وفي الأخـــير محاولـــة استشـــراف للـــدور التركـــي في معالجـــة الأزمـــة الســـورية ودورها في المنطقة ككل.

الإطار النظري:

إنّ وحدات التحليل التي تطلبتها هذه الدراسة هي الفرد والدولة، حيث ترتبط وحدة التحليل الأولى باللاجئين السوريين، أمّا وحدة التحليل الثانية فترتبط بالأمن القومي للدولة التركية، وفيما يتعلق بمستويات التحليل، فإنّه تمّ الاستعانة بالتحليل على مستوى الفرد، وعلى مستوى الدولة، وعلى المستوى الإقليمي بالنظر للتهديدات التي طرحتها الأزمة السورية على المستويين الداخلي والخارجي للدولة التركية، والامتداد الإقليمي للتداعيات الأمنية لهذه الأزمة، وبالتالي يظهر هذا التأطير النظري للدراسة كالتالي:

- **مدرسة كوبنهاغن:** يعتبر باري بوزان Barry Buzan من أهم رواد هذه المدرسة، حيث من خلال دراسته المعنونة ب" People, States, and Fears" أسس فيها لما عرف بمستويات جديدة للتحليل وهي الفرد؛ الدولة؛ والنظام الدولي، بالإضافة إلى القطاعات الخمسة الجديدة للأمن وتتمثل في القطاع العسكري، السياسي، الاجتماعي، الإقتصادي، والبيئي، المجتمعي ، وبالتالي فإنّ الأزمة السورية قد طرحت تهديدات أمنية، سياسية، اقتصادية، ومجتمعية، مست الأمن القومي التركي داخليا وخارجيا في ظل التجاذبات الداخلية للإثنيات والعرقيات وتفعيل للمتغير الخطابي المرتبط بالمذاهب السنية والشيعية مما قد يخلق ما يعرف بالمجتمعات الموازية في ظل أمننة مسألة الأكراد، والتي تعد أكبر تهديد للأمن القومي التركي والتي تعتبر من أهم القضايا العالقة والتي غذتها الأزمة السورية وتدفقات اللاجئين السوريين.
- **مدرسة ويلز:** من أهم روادها" ken Booth " حيث بين أنّ الأمن هو ما نصنعه نحن، فوجهات النظر والخطابات المختلفة حول السياسة تمنحنا تصورات متباينة حول الأمن، فقد قامت هذه المدرسة بتوسيع وحدات التحليل لتشمل وحدات ما تحت دولاتية على غرار الفرد وما فوق دولاتية، كما عمقت من طبيعة التهديدات لتتجاوز تلك العسكرية التقليدية منها، وأكدت هذه المدرسة على فكرة الأمن الإنساني في إطار أن الأمن هو الانعتاق والتحرر من القيود التي تحد من خيارات الأفراد.

إنّ ما طرحته الأزمة السورية من مشاكل على تركيا خاصة أزمة اللجوء تعتبر من بين القضايا الأمنية الجديدة، ترتبط بوحدة تحليل ما تحت دولاتية وهي الفرد اللاجئ، ومن هنا يمكن الحديث عن الأمن الإنساني في ظل الأوضاع المزرية التي يعيشها اللاجئون السوريون على الحدود السورية التركية خاصة غير الشرعيين منهم، ممّا يؤدي إلى تحولهم إلى تهديد فعلي على البنى الإجتماعية والهوياتية التركية بسبب اختلاف انتماءاتهم المذهبية ما بين سنة وشيعة، بالإضافة إلى مشكلة الإختراق الأمني لتركيا من طرف مسلحي حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" كل هذه الأمور تهدد فعليا الأمن القومي التركي ، وبالتالي التأكيد على فكرة أنّ أمن الدولة هو من أمن الفرد.

- **أدبيات الدراسة:**

- تناولت بعض الدراسات العربية والأجنبية الأزمة السورية منذ بدايتها، ولكن الاهتمام زاد بها بعد تفاقم الأزمة نتيجة دخول أطراف متعددة إلى خط الصراع على غرار إيران والمليشيات الشيعية اللبنانية والعراقية، وتحركات الأكراد في شمال سوريا، وأخيرا التدخل الروسي وكل هذه الأمور طرحت تحديا على السياسة الخارجية التركية باعتبارها الدولة الجارة الأكثر تأثرا بما يحدث في سوريا من تطورات، ولذلك طرحت مجموعة من الأفكار حول هذه التداعيات الأمنية على الأمن القومي التركي تمثلت فيما يلي:

- 01- Ugun kay et Dilek Yankay, **les relations de la Turque avec la Syrie**: **la Turque aujourd hui**, Istanbul : Institut Français des études Anatoliennes,2013.

- تناول الباحث في هذه الدراسة الموسومة ب" علاقات تركيا بسوريا : تركيا اليوم" مسار العلاقات السورية التركية قبل الأزمة السورية ، حيث وضح أهم الفترات التي شهدت قطيعة ملحوظة، بالإضافة إلى فترة التقارب خاصة منذ وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة وكيفية تحول هذا التقارب بعد بداية الأزمة في سوريا

02- كنزة فني وسمير هوام، **التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط (مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا)** مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قالمة، 2014/ 2015م.

- تناولت هذه الدراسة الإطار المعرفي للتداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط، كما ركزت على وضع اللاجئين السوريين في تركيا في ظل العلاقات السورية التركية، والتطرق الى عوامل نزوح اللاجئين السوريين، ودوافع الحكومة التركية لاستقبالهم، والتداعيات الأمنية لتدفقات اللاجئين السوريين على الأمن القومي التركي، وتأثر مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل استقبالها لهم، ومحاولة تقييم الدور التركي تجاه الأزمة السورية من جهة والسياسة التركية في استقبال اللاجئين والتعامل معهم من جهة أخرى.

03- علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011م.

- تناولت هذه الدراسة الموقف التركي من الأزمة السورية، موضحا فيه دوافع التحول التدريجي في الموقف التركية ازاء الأزمة وردت فعل الطرف السوري من تحولات الموقف التركي، وكذلك مسار العلاقات بين البلدين في ضل الأزمة موضحا المتغيرات المؤثرة في مسار العلاقات بينهما، وفي الأخير محاولة تقديم رؤية استشرافية لانعكاسات الأزمة على العلاقات بين البلدين على ضوء ما تمت دراسته.

04- محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2008م–2012م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة،2013م.

- تناولت هذه الدراسة العلاقات التركية– السورية منذ الفترة الثانية لحكم حزب العدالة والتنمية في تركيا عام 2008م، ثم التحول السلبي في العلاقات بينهما نتيجة لبداية الأزمة عام 2011م، كما تطرق لمحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي تحكم العلاقات السياسية بين البلدين، وتطرق أيضا إلي تطور العلاقات السياسية بين البلدين خلال عدة مراحل تاريخية بدءا باتفاق "أضنة " الأمني عام 1998م، وانتهت مع نهاية عام 2012م وختم دراسته باستشراف مستقبل العلاقات السياسية بين البلدين.

الفصل الأول:

محددات السياسة الخارجية التركية

تتميّز تركيا بمجموعة من الخصائص المتنوّعة الثّابتة والمتغيّرة، وتتمثل في العوامل الطبيعية والبشرية، والتي تشكّل مدخلات على شكل فرص وقيود للنّظام السياسي التركّي وتحدّد مخرجاته في سياسته الخارجية، وهذا ما يمكن ملاحظته في مبادئ وتوجّهات وأهداف السياسة الخارجية التركّية، والتي يمكن تفسيرها بأهمّ المقاربات النّظرية التي تتوافق معها، وهذا ما سوف يتم معالجته في الفصل الأول.

المبحث الأول: المقومات الذّاتية التّركية.

تعتبر تركيا إحدى الدّول المحوريّة خاصة مع موقعها الذي زاد من أهمّيتها، هذا ما سيتمّ التّطرق له في هذا المبحث، إضافة إلى بنية النّظام السياسي الذي يساعد على فهم السّلوك الخارجي وكيفية صنع القرار السياسة الخارجية، والذي يعني هيكل صنع السياسة الخارجية سواء الرّسمية أو غير الرّسمية، والذين يعتبران من المقوّمات الذّاتية لأي دولة.

المطلب الأول: المقدرات الحيوية لتركيا.

الفرع الأول: المقدرات الجغرافية والسكانية:

ضمن أي دراسة علمية للسياسة الخارجية، لا يمكن إغفال دور العامل الجغرافي في تحديد قوة الدولة وفي هذا الصّدد أكّد "**موسوليني**" على هذا الأمر خلال إلقائه لخطبته 1923م والتي جاء فيها: (**ما كانت السّياسة الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنّها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية**)[1]، وعلى الرغم من أن الثورة الجديدة في شؤون السّلاح والتطوّر التكنولوجي قد قلّصا أهمية هذا العامل لكن لم يلغ دوره تماما في تقرير السياسة الدولية، كما قد تكون المقوّمات الجغرافية المحرّك الأول للعب أدوار إقليمية وفي هذا الصّدد يقول "راتزل":(**إن من المواقع الجغرافية ما يحقّق قيمة سياسية بذاتها**

[1]- Douglas Jackson**, political and géographique Relationship prentice hall**, Englewood Cliff, new jersy, 1964, p.05.

)[1] وبالنسبة لتركيا فهي تقع من النّاحية الفلكية بين خطّي طول (26° و44°) شرقا، وبين دائرتي عرض (35°- و 44°) شمالا[2]، وهي بذلك تقع في موقع جغرافيّ متميّز حيث أنها تتوسّط ثلاث مناطق حسّاسة هي: البلقان في شمالها الغربي و القوقاز (أرمينيا، أذربيجان وجورجيا) في شمالها الشرقي والشّرق الأوسط (MiddleEast) والمنطقة العربية في الجنوب، كما أنها تشكّل نقطة إلتقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا، وهي تسيطر على مضيقيّ البوسفور والدّردنيل dardanellesstrait posporusand اللذان يمثّلان مداخل البحر الأسود والأبيض المتوسّط،كما أن مساحتها الشّاسعة التي تقدّر بحوالي (779,452كلم) تجعلها تحتل المرتبة الـ 34 عالميا، لتكون بذلك أكبر الدول الأوروبية وواحدة من أكبر دول الشرق الأوسط[3].

تقع نسبة (97%) من مساحتها في الجانب الآسيوي وتعرف "بالأناضول" وتقع فيه العاصمة السّياسية أنقرة، ونسبة (3%) من مساحتها تقع في الجانب الأوروبي وتقع فيه العاصمة الإقتصادية إسطنبول، ويفصل بينهما بحر إيجة ومرمرة و التي يقع فيها مضيقيّ البوسفور والدردنيل اللذان يعتبران أشهر المضائق البحرية في العالم، وهذا ما يمنحهما أهمية إقتصادية.

وتحدّها بلغاريا واليونان وبحر إيجة غربا وجورجيا وأرمينيا والبحر الأسود شمالا، وإيران شرقا والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوبا، وهي تطلّ على العديد من المسطّحات المائية على غرار البحيرات الداخلية، وهي تشرف أيضا على البحر الأبيض المتوسط من الجهة الجنوبية، وبحر إيجة ومرمرة من الجهة الغربية والبحر الأسود من الجهة الشمالية، وتقدّر حدودها البحرية بما فيها الجزر بحوالي 8333 كلم، أمّا حدودها البرية فهي حوالي 2949كلم وتتقاسمها مع ثمانية دول ، ستّة منها آسيوية وهي جورجيا 276 كلم، أرمينيا

[1]- عبد المالك محزم، **البعد الإقليمي في السياسة الخارجية التركية في ضل المعطيات الأمنية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009م، ص.30

[2]- صايل مقلد فلاح مقدام السرحان، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2002-2016**،**المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية** المجلد 06، العدد: 02، 2013.

[3]- محمد عبد العاطي التلوتي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002م- 2016م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة)، 2011م، ص. 68،69.

328 كلم أذربيجان 18 كلم ، إيران 560 كلم ، العراق 384 كلم ، سوريا 911 كلم أما الدول التي تحدها من الجهة الأوروبية فهي اليونان 203 كلم، بلغاريا 269 كلم[1].

كما أنها تحتوي على العديد من الخلجان والتي تمنحها ميزة إقتصادية في مجال التجارة الدولية، بالإضافة إلى هذا نجد مضيق البوسفور الذي يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة والذي يبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الذي يبلغ طوله حوالي 60 كلم وعرضه حوالي 6 كلم واللذان يتميزان بحركة واسعة للملاحة الدولية، وهذه الميزات تجعل تركيا دولة بحرية وقارّية في نفس الوقت وهذه الخاصية نادرا ما نجدها في دولة واحدة، كما تتميّز تركيا أيضا بتنوّع طوبوغرافيا السطح بالإضافة إلى إمتلاكها لشبكة واسعة من المجاري المائية والأنهار الداخلية [2].

أما بالنّسبة للمناخ فنجدها تتميّز بتنوّع المناخ، حيث أن المناطق الشّمالية مناخها بارد في الشّتاء ومعتدل الحرارة في الصيف وممطر طوال العام، أمّا معظم الأناضول فهو شديد البرودة في الشتاء ومعتدل الحرارة في الصيف وأمطاره قليلة طوال العام، أما المناطق الشرقية مناخها معتدل صيفا وشديد البرودة شتاءا وهو معتدل من حيث التساقطات، أما القسم الأوروبي فهو حار صيفا ودافئ شتاءا وأمطاره معتدلة.[3]

أما بالنسبة للسكان فقد بلغ عدد سكان تركيا 75.932.348 مليون نسمة حسب إحصاءات 2014م، وهي بذلك تحتلّ المرتبة 18 عالميا من حيث تعداد السكان حسب تقدير الأمم المتحدة، كما تتميز تركيا أيضا بأنها بلد متعدد الأجناس منذ عهد الدولة العثمانية ، وهناك تقديرات فقط تشير إلى أن الأتراك يمثّلون أعلى نسبة من السكان، أي حوالي (70- 80 %) يليهم الأكراد بنسبة حوالي (20-30%) ثم الزازيون بنسبة حوالي (2- 3 %) والعرب بنسبة (2 %)بالإضافة إلى الشّركس والجورجيون بنسبة

[1]- سهام عيادي وفتيحة مزهود، **تركيا- الدوافع الأمنية من وراء الدور السياسي الإقليمي في الشرق الأوسط**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة قالمة، 2012، ص، 64.

[2]- سهام عيادي وفتيحة مزهود، مرجع سابق، ص، 64.

[3] محمد عبد العاطي التلوتي، مرجع سابق، ص، 89.

(0.5%) كما يوجد هناك أقلّيات أخرى صغيرة مثل الأرمينيون، اليونانيون، البوسنيون الشّيشانيون والبلغاريون وغيرهم.[1]

أما فيما يخصّ الثّقافة فالدولة التركّية الحديثة قد قامت على الإرث العثماني كأحد المعطيات الثّابتة لتركيا[2]، وهذا يفتح لها آفاقا واسعة في سياساتها الخارجية[3] ، كما أن تركيا حاليا تمثّل نموذجا عن الدولة العثمانية من حيث التّنوع العرقي والثقافي والدّيني، وهي تسعى الآن لإعطاء الأقليات في تركيا حقوقا أوسع لاسيما الأكراد، بهدف إعطاء نموذج للدولة الديمقراطية المتعدّدة الأعراق والأديان وقائدة الإسلام المعتدل، وهي بذلك تقدّم نموذجا لتعايش الحضارات والأديان.[4]

الفرع الثاني: المقدرات الاقتصادية والعسكرية :

I. المقدرات الاقتصادية:

شهد الاقتصاد التركي تحقيق نسب نموّ جيّدة في السّنوات الأخيرة منذ وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم عام 2002م، حيث أصبح الإقتصاد التركي يصنّف من بين أقوى إقتصاديات الصّاعدة في العالم، إلى جانب دول " **البريكس BRICS**" وإندونيسيا والمكسيك، وقد أصدر مركز الدّراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول نمو الإقتصاد العالمي، كما وتحدث عن النمو الجيّد لاقتصاد التّركي الذي حقق المرتبة الثانية في النّمو بعد الصين، كما تحتل تركيا المرتبة السّادس عشر في الإقتصاد العالم.[5]

---

[1] عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص.، 36-37.

[2]- عن مجموعة **البنك الدولي**، 2016، تم التصفح يوم 2016/03/17م على الرابط :

http://www.albankadawli.org

[3]- أحمد داوود أوغلوا، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، تر: جابر تلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع و برهان كور غلوا، (الدوحة، قطر، الدار العربية للعلوم)،ط2 2011م،ص ص: 42.

[4]- محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت)، 2009م،ص.، 22.

[5]- تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الإقتصاد العالمي، **القوى الإقتصادية الصاعدة والسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية**، 2012/12/21م.

كما أن الإقتصاد التركي يتكوّن بالأساس من ثلاث مجالات رئيسية ومهمّة وهي: الصّناعات الحديثة، الزراعة والتجارة، ويشغل القطاع الخاص في هذه المجالات الثلاثة حيّزا كبيرا من النشاط، كما وتتوزّع هذه الأنشطة في تركيا بين الشّرق الذي يغلب عله القطاع الزراعي، والغرب الذي يغلب عليه النشاط الصناعي بالإضافة إلى هذا يعتمد الإقتصاد التركي كثيرا على قطاع السياحة، والتي لها ميزة خاصة في الجانب الأوروبي خاصة في إسطنبول وعلى ضفّتي بحر إيجة ومرمره.

كما يحتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى في الإقتصاد التركي من حيث تشغيل الأيدي العاملة، حيث إنه يوظّف حوالي 40% من اليد العاملة في البلاد ويساهم بنسبة 12% في الناتج المحلّي القومي ، أما القطاع الصناعي فيساهم بنسبة 29% وقطاع الخدمات حوالي 58.5% من الناتج القومي المحلّي ، كما ويشغل القطاع الصناعي حوالي 20.5% وقطاع الخدمات حوالي 33.7% من مجمل اليد العاملة في تركيا، وتصنّف المنسوجات والمواد الغذائية والمشروبات والكيماويات والجلود أهم الصناعات في تركيا، وهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا، وفي القطاع الزراعي يعتبر القطن والشاي والزيتون والحبوب والفواكه أهمّ المحاصيل الزراعية في البلاد.[1]

II. المقدرات العسكرية:

بموجب الدستور التركي فإن الجيش يضطلع بالأساس بمهمة الدفاع عن الجمهورية من التهديدات الداخلية والخارجية، وقد سعت تركيا منذ فوز حزب العدالة والتنمية بالحكم عام 2002م، إلى تطوير قدراتها العسكرية وإصلاح الجيش كما رفعت من ميزانيتها العسكرية[2].

هذا وقد سطرت قيادة الأركان التركية برنامجا بقيمة 150 مليار دولار لمدّة 20 سنة إبتداءا من عام 2000م من أجل رفع القدرة القتالية للجيش التركي، وهذا البرنامج سيجعل من تركيا قوة كبرى في المنطقة من أجل إستيعاد الدّور العسكري التركّي في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.

[1]- **جريدة أخبار الخليج، مشروع الجسور الدولية**، العدد: 12621، الجمعة 2012/10/12م.

[2]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص،41.

كما أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (NATO) عزّز من قوّتها الدّفاعية والهجومية منذ إنظمامها له في 18 شباط 1952م وهي الآن ثاني أكبر جيش في الحلف بين الدول الأوروبية بعد الجيش الفرنسي، هذا وسيتمّ إستبدال قاعدة القوّات الجوّية في مدينة " إزمير " لتصبح قاعدة جديدة لقيادة القوات البرّية، وبذلك تكون مقرّا لإحدى أكبر مقرّات القيادة لحلف النّاتو على الأراضي التركية[1].

يعتبر هذا التّحالف ضرورة تركية لأجل السلام وردع الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل من إلحاق الضرر بالمصالح التركية، وهنا يقول الباحث " **سيفي طاشهان** " نحن ننفق هذه المبالغ أي يجب أن تكون القوات المسلحة التركية قوية وجاهزة في كل الأوقات لموجهة الخطر المجهول، سواءا كان ذلك متوقعا أم غير متوقع وهذا من أجل أن نكون قوة رادعة وليس من أجل الإحتلال[2].

المطلب الثاني: النظام السياسي التركي:

كان النظام السياسي للدولة العثمانية يقوم على أساس السّلطنة ولا محدّد لصلاحيات السّلطان العثماني، وتستمدّ شرعيّتها ووجودها وقوة سلطانها على الشعوب التي تحكمها من كونها دولة اسلامية، ومع التّدهور الحاصل في الدولة العثمانية ظهرت العديد من المنظمات السّرية للتعبير عن نفسها منها التّيار القومي الذي قاده كمال أتاتورك الذي أعلن عن قيام النظام الجمهوري في 29 تشيرين الأول 1923 م[3]، انسحبت كافّة الجيوش الأجنبية من الأراضي التركية، وتمّ الاعتراف من قبل الحلفاء بموجب معاهدة "لوزان" باستقلال ووحدة أراضي تركيا[4]، ومع اعلان النظام الجمهوري بادر مصطفي أتاتورك الي تنفيذ برنامجه في الإصلاحات الاقتصادية والثقافية، واستطاع إصدار دستور يتضمن 24 مادة في 20 كانون الثاني 1921م وأكد الدستور على:

---

[1]- سهام عيادي و فتيحة مزهود، مرجع سابق، ص،69-70.

[2]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص.،41.

[3]- سلمان داود سلوم العزاوي، **حزب العدالة والتنمية(دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية)**، (الأردن، عمان دار آمنة للنشر)، 2008 م، ص ص: 28، 30.

[4]- محمود أحمد عبد العزيز، **تركيا في القرن العشرين**، (دار الكتاب والوثائق القومية)، ص: 80.

– حقوق السيادة ترجع إلي الأمة دون قيد أو شرط؛

– مجلس الأمّة يمارس السلطات التشريعية و التنفيذية لمدّة سنتين بعد انتخابه؛

– الرئيس الذي يختاره المجلس تمتدّ رئاسته طيلة دورة انتخابية.

كان دستور 1924 م تجسيدا لمبادئ دستور 1921 م كما حدد تعديلات دستور 1921م النظام ووظائفه في شكل واسع، و أهم تعديل في دستور 1924م كان يخصّ الإسلام وذلك في 10 نيسان 1928م، بموجب ذلك حذفت عبارة تنفيذ الأحكام الشرعية

المادة "26" دين الدولة الإسلام" الفقرة الثانية من المادة "02"[1]، وبيّن هذا الدستور أن النظام السياسي يعتمد على الفلسفة السياسية لأفكار أتاتورك وتقوم فلسفته على:

– فكرة السلطة: تم بقرار دستوري استبدال الخلافة بنظام جمهوري؛

– الشعبية: الناس سواسية أمام القانون ولا يوجد تنافر طبقي؛

– العلمانية: فصل الدّين عن الدولة؛

– الانقلابية الثورية: تعني الفكر الراديكالي وقطع الصلة بالماضي واستبداله بالتقاليد والأعراف الجديدة؛

– الوطنية: التي تنبني على أساس المواطنة والإخلاص للمثل العليا؛

– الدولة: تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها بما يتفق و المصالح العامة وسيطرة الدولة على المرافق الرئيسية والمصادر الحيوية بهدف تطوير الاقتصاد القومي وتحريره من الاعتماد علي الرأسمالية الأجنبية.

أعطي دستور 1924م صلاحيات واسعة للمجلس الوطني التركي إذ يقوم رئيس الوزراء باختيار زملائه من الوزراء من بين أعضاء المجلس، حيث تعرّض الأسماء علي المجلس بعد المصادقة.

عليها من قبل رئيس الجمهورية، ويمارس المجلس الوطني التركي صلاحيات التنفيذ بواسطة رئيس الجمهورية.[2]

[1]- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، (الأردن، دار زهران)، ص ص: 190، 192.

[2]- الجميل سيار، **العرب والأتراك من العثمانية إلى العلمانية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ط 1)، أكتوبر 1997، ص: 118.

مع نهاية الحرب العالمي الثانية ظهرت أحزاب جديدة علي المسرح السياسي إلي جانب حزب الشعب الجمهوري.

أسّس جلال بايار حزب الديمقراطي كالحركة معارضة سنة 1946م وفاز في الانتخابات 1954م و1957م، لكن تدخل الجيش وأطاح بحكومة" **مندريس**" وتشكيل "**لجنة الوحدة الوطنية**" التي أكدة على تبنّي العلمانية والإخلاص المطلق لمبادئ أتاتورك واستعادة نظام المجلسين.[1]

في 12 أيلول 1980م قام الجنرال "إيغران كنعان" بالحركة انقلابية بموجب دستور 1982م، اقترح أن يكون هناك مجلس استشاري يضمّ أعضاء المجلس العسكري الحاكم بهدف الاحتفاظ ببعض الأحزاب للسّيطرة العسكرية على الحياة السياسية، كما فرضت مادة شرطيّة تحظر على جميع من كانوا في سدّة الحكم في 12 أيلول 1982م، المشاركة في الأنشطة السياسية لمدّة عشرة سنوات، كما حظرت المحكمة مجموعة من الأحزاب على أساس أنها قائمة على الاشتراكية[2]، وفي عام 1983م عاد نشاط "أردوغان "من خلال حزب الرّفاه خاصة في محافظة اسطنبول وبحلول 1994م، استطاع أن يفوز في انتخابات منصب العمدة في اسطنبول[3]، وفي عام 2003م أصدرت حزما قانونيا جديدا متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف هيكلة المؤسسات التركية، بموجب تعديلات دستور 2004م، وفي 22 تموز 2008م حقّق عبد الله غول فوزا كاسحا وأصبح رئيس الجمهورية، محدثا تراجعا جديدا للمؤسسة العسكرية[4].

الأحزاب السياسية: لعبت الأحزاب السياسية دورا مهما في رسم السياسة الداخلية والخارجية التركية من خلال استلامها للسلطة أو المشاركة فيها، وقد مرّ النظام الحزبي بمرحلتين مرحلة الحزب الواحد مرحلة تأسيس النظام الجمهوري 1923م- 1946م بقيادة حزب الشعب الجمهوري في هذه المرحلة أكّدت التجربة انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة، في نهاية الحرب الثانية ظهرت أحزاب مثل حزب الاستفتاء

[1]- إيفانوفيتش دانيا لوف، **الصراع السياسي في تركيا**، تر: يوسف ابراهيم الجهماني، (دار حوران للطباعة والنشر، سوريا)، 1999 م ص: 21.

[2]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص: 303، 306.

[3]- سمير سبيتان، **تركيا في عهد حزب رجب طيب أرد وغان**، (الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان)، ص- ص: 33،34.

[4]- سلمان داود سلوم العزاوي، مرجع سابق، ص ص: 121، 125.

عام 1946م، الحزب الديمقراطي في تشرين الأول 1946م، وباستمرار التعدّدية ونتيجة في الاختلاف الأيديولوجي واختلاف الأهداف شهدت الساحة السياسية التركية مزيدا من التناقض وأعمال العنف السياسي، كالنتيجة الانسداد حدث انقلاب عسكري في 12 أيلول 1980م[1].

من بين الأحزاب السياسية التركية المهمة نذكر ما يلي:

حزب الشعب الجمهوري: C.H.P

حزب علماني يساري أسّسه الزعيم التركي مصطفي أتاتورك عام 1923م ومن ثم تولّى رئاسة الحزب كل من عصمت أتيون"، "يولنت أجويد"...[2].

أعلن مصطفى أتاتورك في 08 نيسان 1923م نصوص مبادئه والتي أصبحت بمثابة شعار حزبه حيث وصف أنه ممثلا لطبقات الشعب على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بغية خدمة مصلحة الوطن[3]، وفي 15 أكتوبر 1927م عرض برنامجه السياسي الذي يقوم على أربعة ركائز وهي الجمهورية، القومية، الشعبية، العلمانية واعتبرت هذه الركائز دعائم الدستور التركية 1937م، ثم خلفه عصمت أتيون الذي كان سكرتيرا عام خلال عهدة مصطفى كمال و كان هذا الأخير متحمسا جدا في دعم السياسة القومية وتطبيق العلمانية وتميزت فترة حكمه بعزل تركيا عن الأقطار العربية الإسلامية وقد حُظّر هذا الحزب بعد الانقلاب العسكري عام 1980م[4].

حزب العدالة و التنمية: A.K.P شكّل الجناح التجديدي لحزب نجم الدين أرباكان الرفاه والفضيلة عام 2001م حزب جديد باسم حزب العدالة والتنمية، وهو حزب محافظ ديمقراطي برئاسة أردوغان وشارك في انتخابات 2003م واكتسحها بفوز ساحق حيث أصبح رئيس الوزراء[5]، وتبنى تقريبا نفس الأفكار ومبادئ الحزب الديمقراطي المنحل، أما من الناحية الاجتماعية فقد استند إلى الطبقات المحافظة وكبار الملاك والمزارعين وفي سنة

[1]- إيفانوفيتش دانيا لوف، مرجع سابق، ص: 22.

[2]- عبد الاله مصطفي توتو نجي، **الانتخابات م تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية** رقم التقرير: 56، حزرين 2011، ص: 06.

[3]- أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص:213.

[4]- المرجع نفسه، ص: 215.

[5]- عبد الاله مصطفي توتو نجي، مرجع سابق، ص: 17.

1965م تمكّن من تشكيل حكومة بمفرده وبعد الاضطرابات فشلة الحكومة من معالجة المشاكل الاقتصادية، وتدخّل الجيش وأقصى ديميريل عن الحكم[1]، وصل الحزب إلى سدّة الحكم سنة 2002م وتمّ تشكيل أعضاء الحزب من النواب المنشقّين من حزب الفضيلة الإسلامي، في يوليو 2008م حكمت المحكمة الدستورية في تركيا بأغلبية ضئيلة دعوى بإغلاق حزب العدالة بتهمة قيادته للبلاد بعيدا عن نظامها العلماني، إلّا أنها فرضت فقط عقوبات منها حرمانها من نصف ما يحصل عليه من تمويل، وفي 12 يونيو 2011م فاز الحزب بالانتخابات التشريعية[2]، أما من الناحية الفكرية فيشكل الحزب الجناح الإسلامي في تركيا[3].

حزب الرفاه: حزب إسلامي يعمل على إعادة بناء الحياة وصياغتها من جديد على مبادئ إسلامية وضع كل طاقته في مواجهة التيّار العلماني، ومؤسّس الحزب هو نجم الدين أرباكان" رشح نفسه 1969م، وفي 1971م شكل مع اصدقائه حزب النظام الوطني وفي أبريل تم مصادرة حزبه حتى 11 جانفي 1972م أسس حزب السلامة[4]، ومن بين المنطلقات الفكرية لهذا الحزب أن الشّيوعية سقطت بعد أن ظلمت الإنسان لمدة سبعين سنة، والرأسمالية هي الأخرى تظلم الإنسان وستسقط عن قريب[5]، وترتكز أهداف حزب السلامة على خمسة مبادئ[6]:

- السلام والأمن في الداخل؛
- امتزاج الأمة بالدولة؛
- تركيا الكبيرة من جديد؛
- النهضة الأخلاقية؛
- النهضة المادية.

[1]- احمد النعيمي، مرجع سابق، ص: 286.

[2]- سمير سبيتان، **تركيا في عهد رجب طيب أر دوغان**، (الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن)، ط1، 2012م، ص ص: 37،38.

[3]- نفس المرجع، ص: 39.

[4]- عبد الرحيم علي، **حزب الرفاه التركي ... إحفاد العثمانيين...و مرجعية أر دوغان، بوابة- الحركة الاسلمية**، الاثنين 09 مارس 2015م، 08:07.

[5]- معتز بالله عبد الفتاح، **تركيا والبحث عن العلمانية المتزنة، مجلة السياسة الدولية**، العدد: 169، 2007 م، ص: 177.

[6]- عبد الرحيم علي، مرجع سابق.

إن صعود حزب الرفاه للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذي أحثه الأحزاب اليمينية واليسارية، في وقت أصبح تغريب تركيا ثقافيا وسياسيا محل مراجعة من المجتمع التركية هذا ما مهّد لصعود التوجه الاسلامي[1].

حزب الحركة القومية: حزب قومي يميني يقوده الدكتور" دولت باغلجي" يعود تاريخه إلى حزب الشعب الجمهوري، بقيادة المارشال" فوزي جاقماق" وبعد رجوع الكولونير"آليات أرسلان" إلى تركيا من منفاه الهند عام 1963م شارك في قيادة الحزب ثم تحول إلى حزب رسمي باسم الحركة القومية، ويستغل العناصر اليمينية المتطرفة لدعم هذا الاتجاه وقد دخل الحزب عدة انتخابات نيابية باسم " ألب أرسلان توركش" و تمكن من الحصول على سبعة عشرة مقعدا عام 1979م، كما مارس الحزب أعمال العنف السياسي ضد مناوئيه من مختلف الأحزاب ما أدى إلى إثارة اضطرابات في تركيا مما نتج وجود معارضة قوية في صفوف الرأي العام التركي حول تصرفات الحزب[2].

المطلب الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

تجعل بنية النظام السياسي التركي الوقوف أمام نوعين من المؤسسات التي تساهم في صنع قرار السياسة الخارجية وهي:

المؤسسات الرسمية:

بغرض محاولة دراسة دور المؤسسات الرسمية في صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية لابد من الوقوف أمام خمسة مؤسسات (الرئاسة ، البرلمان، الحكومة، الجيش، المحكمة العليا) بحكم الدساتير التي أقرت منذ دستور 1938م، وبإجماع البرلمان تم تعديل بعض مواده مثل إلغاء عبارة) "الإسلام دين الدولة" حذف لفظ الجلالة "الله".[3]

رئيس الجمهورية:

[1]- رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك الي أرباكان**، (، دار القاهرة للنشر، القاهرة، مصر)، ط1، 1999 م، ص: 161.
[2]- عبد الاله مصطفي توتو نجي، مرجع سابق، ص: 06، 08.
[3]- محمد نور الدين، **قبعة وعمامة مدخل إلي الحركات الإسلامية في تركيا**، (دار النهار، بيروت)، 1997،ص 25

الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام وفترة ولايته خمسة سنوات ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر ومن بين مهامه وصلاحياته تعين رئيس الوزراء والوزراء المصادقة على الاتفاقيات الدولية، إن وصول عبد الله غول إلى الرئاسة في صيف 2007م فتح المجال لتعديلات كثيرة التي يمكن أن تنقل تركيا إلى النمط الثالث من العلمانية وهو نمط العلمانية الليبرالية التي تؤكد حرية الدين[1]، أما في ما يخص السياسة الخارجية فقد حاول غول إرساء التقليد الذي يجعل من الرئيس المسيّر العام للدبلوماسية التركية، من دون أن يقطع رئيس حزبه أرد وغان، فألف الاثنين ثنائيا في الشؤون الخارجية، مع بقاء الوجهة التي تحدد العامة.[2]

قسم المراقبون السياسة الخارجية التي اتبعها كل من "غول"، "أرد وغان "و" أوغلوا" وزير الخارجية التركية الحالي إلى أربعة جبهات:

- علاقات متوازنة مع الدول العظمية؛
- إعادة إحياء التواصل المباشر مع ولايات الدول العثمانية؛
- تنسيق حيوي مع دول الجوار؛
- تركيا دولة راعية للسلام.

لكن أخفق غول في انضمام تركيا للنادي الأوروبي بعدما صادفته ظروف تعجيزية لانضمامه للاتحاد الأوروبي عام 2009م.[3]

دور المؤسسة العسكرية:

المؤسسة العسكرية في تركيا ركن أساسي من أركان النظام السياسي التركي، حيث يشكل الجيش التركي بتصرفاته التدخلية في الحياة السياسة صورة الراعي الرسمي للمبادئ الكمالية بحيث قام في العديد من الفترات بالعديد من الانقلابات ضد مجموعة من الحكومات، فمنذ عقد الثمانينات ظلت استطلاعات الرأي العام تبين أن المؤسسة العسكرية الأكثر تمتعا بالثقة في الدولة التركية[4].

[1]- معتز بالله عبد الفتاح، **تركيا والبحث عن علمانية متزنة، مجلة السياسة الدولية**، العدد169، 2007،ص،178.
[2]- نفس المرجع،ص،179.
[3]- شاوي، **العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أخبار عربية**،العدد،152، 2002،ص،201
[4]- محمد نورالدين، مرجع سابق، ص،81

منذ أوائل التسعينات اعتبر الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط فحسب متطلبات السياسة الأمنية تبقى المؤسسة العسكرية المحددة لأولويات السلوك على صعيد السياسة الخارجية، كما يتحكم الجيش بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية الإسرائيلية، بل قد نجحت هيئة الأركان العامة في إجبار نجم الدين أربكان على توقيع اتفاقيات تعاون عسكرية بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية، غير أن الجيش التركي يختلف عن الجيوش الأخرى بحيث يحترم في الكثير من الأحيان حدود الدور الذي يقوم به في الحياة السياسية المدنية، وعلى الرغم من تدخلها إلّا أنها تعود لثكنات بعدما تتم ما بدأته لكن هناك بعض العوامل التي تضع حدود للجيش وفعاليته في السياسة وهي ستة عوامل:[1]

1- الخوف من تآكل احترافية وهرم النظام العسكري، فالجيش التركي منظمة مهنية ومؤسسة منظمة جدا تخضع لتسلسل هرمي منضبط؛

2- الخوف من فقدان الثقة وتأييد الشعب، بالرغم من أن التقدم نحو الديمقراطية عرقل من طرف الجيش التركي لكن الشعب ينظر إليه علي أنه ذات قيمة؛

3- هذا العامل نابع من تصور الجيش للحياة السياسية بحيث توصف السياسة العامة بأنها فاسدة والأحزاب تسعى لتحقيق مصالحها وهو الأمر الذي يحتم على الضباط التدخل في السياسة المدنية والإطاحة بالحكومة إذا استوجب الأمر؛

4- اعتبار نفسه ككيان متميز الأمر الذي يجعله يعيش في عزلة عن الحياة المدنية، فالجيش له نظام خاص به من صندوق المعاشات التقاعد، نظام معرفي، التأمين، البناء السيارات، السياحة...؛

5-الوضع الدستوري للجيش يجيز الإشراف على جزأ من السياسة المدنية كما يخوّل له توصيات تجعل من صلاحياته تطوير سياسة الأمن القومي؛

6- العامل الأخير يتوقف على اهتمام الجيش بالصورة والمكانة الدولية للكيان التركي بوصفه دولة ديمقراطية.

[1]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص ص،61...65.

رئيس الوزراء:

يلعب دورا هاما في عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية التركية، خاصة في حكومة أردوغان، وقد أعلن عقب فوزه أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على رأس أولوياته، يرى مرجان أن السياسة الخارجية لحزب العدالة ستعتمد على سياسات عملية أكثر منها اعتبارات إيديولوجية كما رحب أردوغان بالتصريحات الأمريكية بشأن عدم لجوء واشنطن إلى العمل العسكري إذ تم نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق وفي مقابلة معه عبر عن أمله في إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية، وقد قام أردوغان بزيارات عديدة إلى مصر-سورية-الأردن السعودية، وتمثل الدبلوماسية النشطة التي أبدتها تركيا أثناء الحرب على غزة إشادة على تحول الرؤى في السياسة الخارجية التركية ودلالتها[1]، ويتحمل رئيس الوزراء أمام البرلمان المسؤولية السياسية وتتمثل وظيفته الأولى صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ واقتراح مشاريع القوانين وإعلان حالة الطوارئ واتخاذ قرارات الحرب وتنظيم القوات المسلحة[2].

2- دور المؤسسات غير الرسمية في صناعة السياسة الخارجية.

إضافة للمؤسسات الرسمية توجد مؤسسات غير رسمية تلعب دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، إذ لها حصتها في صنع السياسة الخارجية أو بالأحرى توجيهها فنجد:

1- الأحزاب السياسية:

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية في عام 1923م، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت مع بداية التعددية الحزبية عام 1950م، وضلّت الحكومة ائتلافية حتى عام 2002م عند فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات أسفرت عن تفاعلات جذرية في الداخل والخارج[3].

---

[1]- محمد خالد الأرعر، **دوائر التحرك الإقليمي للسياسة الخارجية التركية**، (القاهرة، شؤون عربية)، العدد،74، 1993م، ص:130.

[2]- فتيحة مخلف عباس، **آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي**، جامعة تكريت، كلية التربية، المجلد 4،العدد 10،أيار 2008.

[3]- يوسف إبراهيم الجهمان، **الإسلام والسياسة في تركيا**،(دار حوران للنشر والتوزيع، سورية)،2003م، ص، 186.

لقد لعب حزب العدالة والتنمية دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية، والذي يتضح من خلال البرامج المطروحة، كما أصبحت تعتمد على عدّة توجهات وتحركات وأصبحت تعتمد على تعدد العلاقات، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز في السياسة الدولية، وما يؤكد ذلك الانتخابات التي أجريت في عام 2007م ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها[1].

02- **الصحافة**: ضمن دستور 1961م حرية الصحافة في تركيا إلّا أنه يحرم عليها نشر الدعاية الشيوعية وتفرض الصحف رقابة على نفسها من خلال مجلس شرف الصحفي ومعظم الصحف السياسية مستقلة وأهمها (حرية، تركمان، ملّه، الجمهورية، الديلي نيوز بالإنجليزية) أما الإذاعة تحت إشراف الدولة.

كانت للحركة الإسلامية ما بين 1983م و1997م العديد من الوسائل كالصحف المجلات والمحطات الإذاعية والتي لها أثر بالغ في سياسات تركيا سواء الداخلية أو الخارجي، كما لدى الصحف الكبرى قنواتها.

أما المحطات الإذاعية من بينها اقرأ، إذاعة الحضور، إذاعة مرمرة التي تعبر عن حزب الرفاه إضافة إلى الاتحادات كاتحاد رجال الأعمال والاتحاد الدولي لرجال الأعمال وهو اتحاد إسلامي تشكل في باكستان ثم انتقل إلى إسطنبول.[2]

3- **الجمعيات**: أشهر الجمعيات العلمية جمعية نشر العلوم التي تتفق على خدمة الحركة العلمية الإسلامية، وترسل طلاب العلوم للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، ولها نشاطات اجتماعية خيرية كثيرة وتحظى باحترام الأتراك الرسمين وغير الرسمين، و من أهم محطات الحركة الإسلامية خلال فترة 1983م-1997م والتي كان لها دور واضح في السياسة الداخلية والخارجية[3].

نستنتج من خلال تتبعنا لأدوار المؤسسات الرسمية والغير رسمية في دورها من حيث صناعة القرار أو توجيه السياسة الخارجية، أن القرار في السياسة الخارجية التركية يعبر

[1]- أحمد تهامي عبد الحي، **تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر، مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد:129،1997م،ص:90

[2] يوسف إبراهيم الجهمان، مرجع سابق، ص 135.

[3] نفس المرجع، ص 136.

بالدرجة كبيرة عن الإرادة الجامعة لكل التشكيلات السياسية والغير سياسية ما يكسبه صفة الجماعية والاقتراب أكثر للعقلانية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية (المبادئ– الأهداف–التوجهات).

تعتبر السياسة الخارجية عملية وبرنامج عمل مخطط له إذ هي لا تنشأ في فراغ، وفي هذا المبحث ستتم محاولة التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية التركية، وأهم الأهداف التي تتحرك بفضلها أي سياسة خارجية، وأخيرا توجهات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية التركية.

تبنّت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كوّنت بمجموعها نظرية سياسية، مثّلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية التي استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولة على حد سواء، فضلا عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية التي أفرزت توجها إسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي ما جعل قادة حزب العدالة والتنمية أمام مهمة الاستجابة السريعة والمسؤولة له والتي تشمل إنجازات كبيرة ومتعددة على صعيد الحياة اليومية للمواطن التركي، ما جعلت من البادرة بالتجديد ولاية ثانية، لكن في المقابل استطاع الحزب أن يحقق انجازات كبيرة في المجال الاقتصادي والتي تمثلت في انخفاض نسبة التضخم وارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار وتحقيق نمو منتظم[1].

تقوم السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية لي أسس ومبادئ ابرزها تللك المرتكزات التي أقر بها وزير الخارجية "داوود أحمد اغلوا" غي كتابه العمق الإستراتيجي ويمكن تلخيصها في ما يلي:

1– سياسة صفر مشاكل:

تعني إخراج تركيا إلى صورة البلدان ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهي حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، إذ عملت على إعادة صياغة نشاطها وتراجعت تدريجيا عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية

[1]- مصطفي جاسم حسين، **الدور الإقليمي التركي للمدة 2002 الى 2010**، ص،03.

الأتاتوركية، ومع ذلك مثلت حرب العراق في 2003م تحديا مباشرا الأولويات الخارجية الإقليمية التي تشكلت في ظل مبدأ سياسة المشاكل الصفرية، و هذا من خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، كما ساندة تركيا باستمرار التكامل الإقليمي العراقي وحاولت بناء تفاهم مشترك.[1]

2- التوفيق بين الحريات و الأمن:

في وقت كان اللاعبون العالميون خاصة الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على كل الاعتبارات خاصة بعد أحداث 2001/11//11م كانت تركيا البلد الجيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاحات السياسية من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، الأمر الذي جعل من تركيا نموذجا للبلدان الأخرى.

3- سياسة خارجي متعددة المسالك و الابعاد:

بدل من أن تكون تركيا مصدر للمشكلات في استقطاب الغرب/الشرق، الشمال/الجنوب، آسيا/أوروبا و الغرب/الإسلام، سعت لتصبح مصدر لحل المشكلات وبلد مبادر إلى طرح الحلول ومركز جذب ليساهم في إرساء السلم العالمي والإقليمي.

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا:

إعادة بناء التعريف الشائع في الماضي؛ من أن تركيا بلد الجسر إلى مفهوم جديد يحوّل تركيا إلى بلد المركز.

5- الإنتقال من السياسة الجامدة إلى الحركة الدائمة: يعني التواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا.

استنادا إلى هذه الأسس الخمسة التي حددها "أحمد داوود أغلوا" فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا، وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلام والعربي على وجه الخصوص

[1]- مراد بشيطاش، اسماعيل نعمان نيلجين **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية**، تقرير: **مركز الجزيرة للدراسات** .2001/12/16

بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية بحيث أصبحت تركيا جزء تابعا للمنظومة الغربية.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية.

استنادا إلى المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية وبحكم موقعها الجيوسياسي الذي يؤهلها لأن تصبح قوة كبيرة في المنطقة تم تحديد مجموعة من الأهداف التي تطمح حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها، ومن بين هذه الأهداف ما جاء في برنامج حزب " **أردوغان** " أثناء حملته الانتخابية ، ونذكر منها ما يلي:

1. على اعتبار أن تركيا تمثل عنصر استقرار في المنطقة بديمقراطيتها واقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان، فإنها ستبادر بشكل أكثر في حل الأزمات التي تعاني منها الأقاليم المجاورة لها وستعمل لأجل أن تكون لها كلمة الفصل في هذه الأزمات؛
2. بحكم موقع تركيا الإستراتيجي المهم وما تملكه من فرص داخلية وخارجية، فإنها ستعمل على استثمار هذه الفرص لتعزيز التنمية الاقتصادية في محيطها القريب من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة؛
3. بمقتضى مبدأ " صفر مشاكل " الذي طرحه " أحمد داوود أوغلو " فإن تركيا ستعمل على بناء علاقات قائمة على الحوار والتعاون مع جيرانها وهذا من أجل خلق فضاء للتعاون الإقليمي[2]؛
4. بحكم الترابط التاريخي والجغرافي لتركيا مع أوروبا فإنها ستعمل على تعزيز هذه العلاقات معها وتطويرها، على اعتبار أنها قضية مهمة في السياسة الخارجية وعلى هذا ستعمل على تطبيق التزاماتها مع الإتحاد الأوروبي وتنفيذ الشروط التي تؤهلها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي؛
5. العمل على مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتطوير هذا التعاون في مجالات أخرى غير مجال الدفاع والأمن كالطاقة والتكنولوجيا؛

[1]- توفيق المدني، **السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلوا الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية، جريدة المستقبل** الجمعة، 22، أكتوبر، 2010، ص، 20.

[2] برنامج **حزب العدالة والتنمية**، 14 أوت 2001م، تر: طارق عبد الجليل، مدير مركز **القاهرة لدراسات التركية**، ص ص 76.81.

6. مواصلة علاقات الصداقة مع الجمهورية الاتحادية الفدرالية الروسية وآسيا الوسطى والقوقاز وشمال البحر الأسود على أساس التعاون وليس التنافس؛
7. التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة مع اليونان وخلق مناخ من الثقة التي ستشكله هذه العلاقات من أجل حل المشاكل السياسية العالقة وعلى رأسها القضية القبرصية؛
8. وفيما يخص القضية القبرصية فإن تركيا لا يمكنها أن تتخلى عن الأتراك القبارصة وستدافع عن هويتهم وحق تقرير مصيرهم واعتبار قبول قبرص اليونانية في الاتحاد الأوروبي قبل حل المشكلة، أنه عمل سوف يزيد من تعقيد القضية أكثر؛
9. بحكم التقارب التاريخي والحضاري والجغرافي مع جمهوريات آسيا الوسطى فإن تركيا ستعمل على الوصول بعلاقات التعاون مع هذه الجمهوريات إلى أعلى مستويات؛
10. الشعب التركي له علاقات تاريخية وثقافية وحضارية وطيدة مع شعوب الشرق الأوسط، وإن ما يحدث في هذه المنطقة من مشاكل أمنية يثير قلق الرأي العام التركي والعالمي أيضا، ولهذا فإن تركيا تؤمن بضرورة التوصل إلى حل توافقي بين الأطراف المتنازعة وستواصل تدعيم الجهود الرامية إلى إقرار السلام؛
11. بحكم أن تركيا دولة مسلم كما أنها عضو مهم في منظمة المؤتمر الإسلامي فإنها ستبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز التعاون الثنائي[1]؛
12. السعي من خلال بذل المزيد من الجهود من أجل توفير مزيد من الحماية للأتراك الذين يعيشون أو يعملون في خارج الوطن[2].

بناءا على الإستراتيجية البراغماتية التي تبنتها تركيا إقليميا ودوليا يمكن قراءة تلك الأهداف على الشكل التالي :

1. **تحقيق مكانة الزعامة في الشرق الأوسط:**

فمن الواضح أن التوجه التركي الجديد نحو الشرق الأوسط والاهتمام أكثر بإقليمها فقد بدأت تركيا في السعي من أجل فرض وجودها في المنطقة كقوة إقليمية، هذا قبل التطلع إلى أدوار عالمية تحقق لها السمعة، وهكذا يصبح لها دور مركزي وأساسي كما تبتغي أن تكون

[1]- **برنامج حزب العدالة والتنمية**، مرجع سابق، ص: 76.81.
[2]- المرجع نفسه، ص ص، 76.81.

فاعلا مؤثرا وصاحب قرارات والمفاوض الأساسي في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط وهذا من أجل أن تكون لها صورة صانع السلام في المنطقة، وقد قطعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م أشواطا كبيرة في تحقيق هذا الهدف، ليس على اعتبار تركيا دولة رئيسية ومحورية فحسب بل كفاعل دولي له حضور وتأثير قوي في أكثر المناطق توترا في العالم الشرق الأوسط –كما قد ساهمت الانتفاضات الأخيرة في الوطن العربي في زيادة نشاط الدبلوماسية التركية من خلال دعم المعارضة وتقديم نفسها نموذجا للديمقراطية في المنطقة[1].

2. بناء علاقات متينة مع دول الجوار:

من أجل تحقيق أهداف ومصالح اقتصادية على غرار علاقاتها المتميزة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية داخل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومجموعة العشرين G20 وكذلك علاقاتها المتميزة مع إسرائيل والتي عرفت ارتفاع للمبادلات التجارية بينهما عام 2007م.[2]

تحاول تركيا من خلال هذه الأدوار إلى تعزيز المصالح القومية الاقتصادية، والأمنية وبناء تحالفات إستراتيجية متكاملة في مجالات متعددة.

03. الحفاظ على المصالح التركية :

تدرك الرؤية الإستراتيجية التركية ضرورة استقرار الأمن في العالم ولاسيما في مجال الطاقة ولهذا هي تسعى من خلال مبدأ " صفر مشاكل " الذي جاء به وزير خارجيتها "أحمد داوود أوغلو" من أجل إقرار السلام في إقليمها اعتمادا على الأساليب السياسية والاقتصادية والثقافية في نفس الوقت، وذلك لأن الأمن بالنسبة لتركيا هو الهدف الأول والرئيسي في أجندتها الخارجية وعلى رأس مصالحها[3].

---

[1]- بشير عبد الفتاح، **كابوس ويكيليكس يقض مضجع حكومة حزب العدالة و التنمية**، جريدة **الحياة اللندنية**، الخميس 25 نوفمبر 2010م.

[2]- محسن صالح وآخرون، **تركيا والقضية الفلسطينية**، تقرير معلومات، **مركز الزيتونة لدراسات**، بيروت، 2010م.

[3]- عفيف عثمان، **قراءات في كتاب ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الإتجاهات الجديدة لسياسة التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية**، 2010م، ص،162.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية التركية .

تميزت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1929م، وزوال الخلافة الإسلامية بالتوجه نحو الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) حيث أنها سعت لتوطيد علاقاتها مع الغرب سياسيا و اقتصاديا وأمنيا وثقافيا[1]، لكن حدثت العديد من الترتيبات الأمنية، والسياسية في المنطقة في العقود الماضية جعلت تركيا تراجع توجهاتها السياسية، وقد قاد هذا التحول حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002م[2]، وقد كان لهذا التحول جملة من الدوافع والأسباب والتي تنحصر فيما يلي :

الفرع الأول: دوافع التحول في توجهات السياسة الخارجية التركية :

أ- الدوافع الداخلية:

تستند الرؤية التركية لسياستها الخارجية إلى التحولات التي حصلت في الداخل منذ صعود التيار الإسلامي إلى الحكم عام 2002م الذي يطمحون لاسترجاع أمجاد الدولة العثمانية، كما أن لاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي الكبير دور في منح تركيا المؤهلات اللازمة للعب دور محوري في المنطقة ككل، أما التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركي يقوم على تصور جغرافي جديد يضع حدا للعزلة التركي عن جيرانها خاص من جهة الشرق وهذا الأمر يعتمد بشكل كبير على نشاطها الدبلوماسي في إقليمها والسياسة الدولية فيما سمي "بالعمق الإستراتيجي " ،كما صرح وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" بتعهد تركيا بالمساهمة في قضايا الأمن والاستقرار في مناطق واسعة تتعدى الجوار المباشر لتركيا، كما علق على النشاط المستقبلي لتركيا في إفريقيا بقوله:(إن الدولة التي تسهم في إضعاف إفريقيا لا يمكن أن يكون لها مكانة دولية [3].

ويرى "أوغلو" أن الأدوار التركية من تشيلي إلى اندونيسيا ، ومن إفريقيا حتى وسط آسيا ومن الإتحاد الأوروبي حتى منظمة المؤتمر الإسلامي ،سيكون جزءا من توجه السياسة

[1]- **حزب العدالة والتنمية**، ص. 185.
[2]- **سياسات تركيا في الشرق الأوسط**، ص.21.
[3]- **السياسة الخارجية التركية**، ص ص،18،18.

الخارجية التركية وهذه المبادرات ستجعل من تركيا فاعلا دوليا كبيرا في مطلع عام 2023م الذكرى المؤوية لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة[1].

ب- الدوافع الإقليمية :

لقد تحول التوجه التركي من الغرب إلى دول المنطقة العربية، حيث ظهرت منذ السبعينيات عوامل شجعت على ذلك خاصة بعد أزمة النفط العالمية عام 1973م ،كما أن رفض السوق الأوروبية المشتركة في السبعينيات المطالب التركية لدعم برنامج التنمية وتوسيع امتيازاتها في السوق الأوروبية، وهذا كان المبرر الاقتصادي للانفتاح التركي على دول الخليج، كما ساهمت حرب الخليج الأولى 1980م1991م في إنعاش الاقتصاد التركي نضرا للعلاقة الاقتصادية بين تركيا وطرفي الحرب، وقد جاءت حرب الخليج الثانية عام 1991م لتجعل السياسة التركية معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية، وذلك لدعوات الأكراد بوطن قومي، وتفكك الإتحاد السوفيتي بالإضافة إلى إنفراج العلاقات التركية- اليونانية والتركية- السورية وتوقيع اتفاقية لتعاون الاقتصادي مع إيران وإسرائيل عام 1995م ومع دول الخليج في 30ايار 2005م [2].

كما أدى احتلال العراق عام 2003م إلى فراغ إقليمي في ضل غياب قوة عربية إقليمية قادرة على ملئ هذا الفراغ في المنطقة إضافة إلى الترحيب الغربي الإسرائيلي بالدور التركي لأنها هي القوة الموازنة لإيران.

الفرع الثاني: التوجه المتعدد الجديد في السياسة الخارجية التركية.

طرحة حكومة "أردوغان " سابقا فكرة التوجه الجامع من أجل إيجاد علاقة أكثر موائمة لماضي تركيا العثماني وإرثها الحضاري الإسلامي مع علاقاتها الحضارية والتاريخية والاقتصادية والأمنية مع الغرب[3]، وهذا ما جعل تركيا تتابع ملف انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي وتوطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي من جهة ومن جهة أخرى جعلها تنفتح على العالم العربي الإسلامي أكثر

[1]- **السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي**، ص ص،06، 08.

[2]- **السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي**، ص ص، 07، 10.

[3]- محمد نورالدين، **تركيا والعالم العربي : علاقات محسوبة**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169، جويلية 2007م، ص. 185.

بالإضافة إلى تغيير نظرتها إلى البرنامج النووي الإيراني على أمنها القومي وكذلك زيادة اهتمامها بالقضية الفلسطينية.

ويمكن القول بأن هذا التوجه الجديد المتعدد لسياسة الخارجية التركية والتي قامت على مقاربات جديدة تتخلى نسبيا على الارتباط التقليدي بالاستراتيجيات الغربية لصالح منظور تعددي يأخذ بالاعتبار روابط تركيا التاريخية والثقافية العميقة بمنطقة الشرق الأوسط وأنّ مصالحها في هذه المنطقة لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الغربية

وقد ساعد تركيا على تبني هذا التوجه الجامع عدة عوامل وهي[1]:

أولا: تصاعد وتيرة تأييد الرأي العام التركي لمزيد من الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط والمطالبة بزيادة التفاعلات والروابط مع المنطقة العربية والشرق الأوسط؛

ثانيا: الإحباط الكبير لدى الأتراك من تعطيل الأوروبيين مسار انضمامهم إلى الإتحاد الأوروبي، في مقابل تزايد التفاعل مع العالم العربي الإسلامي وما حقق لهم من مكاسب مادية ومعنوية؛

ثالثا: تزايد اهتمام تركيا بمجالها الحيوي في الشرق الأوسط وسعيها للعب دور إقليمي كبير و الرغبة في توطيد العلاقات التركية العربية.

الفرع الثالث: العراقيل التي واجهة مسعى التوجه التركي الجديد.

يواجه التوجه التركي الجديد في السياسة الخارجية التركية جملة من العراقيل على مستويات مختلفة منها الداخلي، فهناك أحزاب ترفض سياسات حزب العدالة والتنمية على المستوى الخارجي[2]،كما ترى الأحزاب القومية من جهة أخرى أن سياسات حزب العدالة والتنمية الخارجية تتميز بالانحياز المفرط للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وهذا الأمر يمس بمصالح تركيا، لكن هذه العراقيل تحمل دوافع سياسية وانتخابية بحتة كما تعكس الصراع على السلطة بين الأحزاب في تركيا.

[1]- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص.186.

[2] Abir M. A . al ghandour**. Dialectical alternatives to conterporary turkish political orientation A forward looking study online** journal Issue N volume 3 . 2011 p . p. 387.388

أما على المستوى العربي فهناك تخوف كبير من الصعود التركي—الإيراني المتساوي وهذا ما يعتبره القوميون العرب نتيجة لضعف العالم العربي، كما أن التقارب الإيراني التركي وخطاب الرئيس التركي" عبد الله غوول" بشأن ملف إيران النووي ومحاولات تركيا مد الجسور للقادة الشيعة في العراق كلها تقلق العرب والسعودية، وهناك من يرى أن تركيا تعمل لتحقيق أجندة أمريكية في المنطقة أو تطمح للاسترجاع هيمنتها التسلطية العثمانية على العرب، وفي الأخير هناك من يتساءل حول ما إذا كان هذا التوجه الجديد في الساسة الخارجية التركية سيستمر بعد حزب العدالة والتنمية أم أنها مجرد تغير يزول بفقدان الحزب الحاكم للسلطة[1].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية التركية.

تشهد السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الأخيرة نشاطا ملحوظا خاصة بعد التوجه الجديد المتعدد الذي تسير عليه منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م ويمكن تفسير هذا النشاط من خلال أهم النظريات التحليلية في العلاقات الدولية، وهذا ما سوف يتم معالجته في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظرية اللبرالية (النفعية).

يرجع تأسيس الطروحات التقليدية لنظرية اللبرالية إلى الفيلسوف " إيمانويل كانط Kant Emmanuel" والذي أكد على أهمية دور المؤسسات الجمهورية في بناء السلام كما كتب أيضا كتاب " السلام الدائم 1795 perpetual peace"

قد توسعت اللبرالية التقليدية من خلال إسهامات العديد من المدارس التي طورت الفكر اللبرالي التقليدي ولهذا لم تعد لبرالية واحدة بل لبراليات متعددة[2] ، لكن الأستاذ أرنست أوتوزمبيل Ernest Ottoczemple " قسم الفكر اللبرالي إلى نوعين رئيسين هما : اللبرالية البنيوية؛ واللبرالية المؤسساتية and Institutionnalisme Instructionalism لكن القاسم المشترك بينهما هو الفلسفة اللبرالية، والتي تقوم على الإيمان بمبادئ أساسية حاكمة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين

[1]- Abir .M.A. Al ghandour. Op . cit . p.p. 387.388.

[2] - An introduction, Published by rotledeg, 270 Madison avenue, New York : Paul D. Williams **Security Studies** 2008, P . 30 .

الأفراد الذين يعيشون داخل الدول اللبرالية وأهم هذه المبادئ هي: الحرية؛ الديمقراطية النيابية أسبقية القانون؛ الملكية الخاصة؛ التنافس الاقتصادي الحر، دور المؤسسات الدولية في تسوية الخلافات[1].

أما فيما يخص الفاعلين الدوليين فهي ترى أنه حتى الدولة ليست موحدة وإنّما توجد داخلها مصالح متنافسة وأحيانا متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين البيروقراطية وجماعات المصلحة وجماعات الضغط والمؤسسات الإعلامية، وهي تعرف الفاعلين الدوليين أولائك الذين تؤثر قراراتهم وسلوكياتهم على الموارد والقيم كما يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود وهي هنا تمنح الفاعل قيمة ليس على أساس الطبيعة وإنّما بدرجة تأثيره في السياسة العالمية ولهذا فهي ترى أنه إلى جانب الدول التي هي فاعل تقليدي وأساسي في العلاقات الدولية هناك أيضا المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومي، والتي تعمل من أجل تحقيق السلم والأمن والرفاه والتقارب الثقافي والتعايش الحضاري، بالإضافة إلى المنضمات الدولية هناك أيضا الشركات متعددة الجنسية، والتي تمثل تحديا كبيرا لسلطة الدولة خاصة في المجال الاقتصادي كما أنها تتمتع بقوة ونفوذ كبير في تعاملها مع الدول كما أن الشركات لها حتى القدرة على مكافئة الدول أو معاقبتها من خلال تمديد الاستثمارات أوسحبها [2].

بالإضافة إلى هذه المسلمات يؤمن أصحاب النظرية اللبرالية بإمكانية التعاون وتجنب الصراع إذا ما تم التركيز على المكاسب المطلقة وليس النسبية، يدعوا أنصار النظرية اللبرالية إلى نشر الديمقراطية وتعميق الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدول الذي يخلق شبكة من المصالح المتبادلة وتقوية المؤسسات الدولية وكل هذا من شأنه أن يحقق الأمن الدولي [3].

تتقاطع اللبرالية الجديدة في العلاقات الدولية مع المنظور الواقعي في فكرة الفاعل العقلاني الذي يبني سلوكه على حسابات التكلفة والهدف إلا أنها تنطلق في تحليلاتها من

---

[1]- قسوم سليم ، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخضض الإستراتيجية والمستقبليات جامعة الجزائر،2010، ص ص. 8

[2]- أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان لدراسات الإستراتيجية**، السليمانية، 2008م، ص، 286.

[3]- احمد محمد أبوزيد، **نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي**، مدير الأبحاث في المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية (IICD) دبي الإمارات العربة المتحدة، ص. 57.

الأسفل إلى الأعلى وذلك انطلاقا من القطاعات الاجتماعية (الأفراد، المنظمات، النظام السياسي والبيروقراطي) ثم الوصول إلى فهم الكل والتركيبة الشاملة للنظام الدولي، ولهذا هم يعتبرون أن السياسة الخارجية للدولة تصنع أيضا في الداخل، كما أنهم يعتبرون الفواعل غير الرسمية ذات أهمية بالغة في صياغة السياسة الخارجية والداخلية للدولة[1].

لفهم السياسة الخارجية لدولة ما يجب البحث عن أهداف ومصالح الأطراف المهيمنة في المجتمع والتي تؤثر في عملية صنع القرار بما ينسجم مع مصالحها في ضل كل هذه البيروقراطيات المتنافسة (المنظمات، الأفراد النخب...) وفي ضل هذه التفاعلات لم يعد هدف الدولة هو البقاء، والحفاظ على أمنها ووجودها بل تسعى إلى تحسين الوضع الاجتماعي وزيادة دخل الفرد وبالمقابل هذا الكسب الشعبي يدعم توسيع صلاحياتها في الخارج بما يخدم مصالحها كبناء اجتماعي من خلال الاندماج في الأسواق العالمية وبالتالي أكبر مكسب هو البحث عن الرفاه والمنفعة العامة وهو الهدف الرئيسي لجميع قطاعات المجتمع. [2]

بالنظر إلى السياسة الخارجية والأمنية التركية من هذا المنظار نجد أن تركيا ومن خلال المبادئ التي وضعها " أحمد داوود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي" تتبنى سياسات تعاونية مع دول الإقليم، وبما أنها هي التي تملك مؤهلات للعب دور القوة الإقليمية الرائدة يجب عليها أن تأخذ بزمام المبادرة، وضمن هذا السياق حاولت تركيا التقارب مع الجمهوريات السوفيتية سابقا وهذا أعطاها فرصة لممارسة نفوذها السياسي بشكل مؤثر في قلب آسيا، كما فتح لها دلك فضاء اقتصادي كبير على اعتبار أن هذه الدول هي سوق إستهلاكية كبيرة للمنتجات التركية ومصدر الموارد الخام مثل: النفط والغاز كما أن التوجه اللبرالي التركي هذا بدأ باقتراح " تورغوت أوزال" الرئيس التركي سابقا من خلال مشروعه إنشاء منطقة تعاون إقتصادي يجمع الدول المشاطئة للبحر الأسود والمتاخمة له[3].

[1]- ، احمد محمد أبوزيد، مرجع سابق، ص.ص. 57.58.

[2] عبد المالك محزم، **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ضل المعطيات الأمنية الجديدة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (فرع العلاقات الدولية والاستراتيجية، جامعة باتنة)، 2009، ص.55.

[3] نفس المرجع ، ص ص، 55.56.

كما أن المتغيرات الإقليمية التي تميزت بالتسوية العربية – الإسرائيلية ودخول إسرائيل في البيئة الجيوسياسية للمنطقة أدى إلى إنتقال الجيوبوليتيكا الإسلامية من العرب وإيران إلى تركيا باعتبارها دولة محورية في العالم الإسلامي وهي البلد الوحيد الذي يملك بعدا أوراسيا وإسلاميا وتقود الإسلام المعتدل في العالم وعليه فإن تركيا كونت علاقات تعاونية مع الدول العربية الإسلامية في الشرق الأوسط بما يكفل لها الحل السلمي لعديد القضايا العالقة[1].

المطلب الثاني: النظرية الواقعية (الأمنية) .

تعتبر المدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية فعل أساسي على التيار المثالي في العلاقات الدولية، والتي جاءت لدراسة وفهم سلوك الدول والعوامل المؤثرة في علاقتها مع بعضها البعض[2]، والملاحظ أن النظرية الواقعية استحوذت على مساحة كبيرة من النقاشات والانتقادات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويره، خاصة بقائها والقدرة على استمراريتها، هذا ما جعلها تهيمن لفترة طويلة على نظريات العلاقات الدولية وتهيمن على جل التحليلات والتفسيرات لظواهر الدولية خاصة المتعلقة بالنزاع والحروب هذا الأمر الذي أكسبها قيمة تفسيرية كبيرة وشهرة عالمية، كما جاءت بالكثير من المفاهيم والنظريات الجزئية التي تفسر الظواهر بحد ذاتها مثل النزاع، التكامل، السياسة الخارجية الأمن فهذه المقاربة المقدمة لا تشتمل كل الفرضيات الأساسية لنظرية الواقعية فهذه المقاربة المقدمة لهذه الدراسة تشمل الجزء الذى يفسر السياسة الخارجية، والفرضية الأساسية السياسة الدولية لا تعرف حدد لحركة الدول، أي تتوقف مكانة القوي في التفاعلات الإقليمية على مدى إدراكها لمقدراتها المادية والمعنوية التي تنتج لها لعب دور إقليمي فعال وهذه المقاربة مبنية على أساس التوظيف العقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية والموقع الجيوسياسي.[3]

تنطلق هذه المقاربة في تفسيرها لسياسة الخارجية من أن طبيعة الفاعل يتخذ شكل نموذج الفاعل العقلاني، إذ يكون سلوكه مبني على أساس حسابات عقلانية لكل الموارد

[1]- عبد المالك محزم، مرجع، ص. 56.

[2]- يوسف ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان)، ط 1، 1985، ص:23

[3]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص 39.

المتاحة له بغرض تحقيق الأهداف المسطرة، وتتصور أن الفاعل يتحرك وفق مصالحه الخاصة كنتيجة تكون السياسة الخارجية عبارة عن صراع بين الدول والأداة المتوفرة لتنفيذ السياسة الخارجية في الأخير هي القوة العسكرية، مع مراعات بعض مسارات الدبلوماسية والتحالفات ولكن دائما لا تستبعد القوة العسكرية هذا هو المفهوم النسبي للقوة عند الواقعين الجدد، فافي ظل النظام الدولي الموسوم بالفوضوية ينبغي على الدول الاعتماد على ذاتها بغرض تحقيق المصلحة الوطنية، والوصول للأهداف المسطرة عليها خاصة احتلال مكانة متميزة في النسق الدولي[1]، ومن وجهة هذه المقاربة سلوك الفاعل في عملية صنع ورسم السياسة الخارجية تكون مبنية وفق إعداد خطط ومسارات متعددة ثم تقيمها على ضوء النتائج المتوقعة كما أنه عندما يواجه صانع القرار أي موقف صادر عن البيئة الخارجية يقف مع بعض الأسئلة محاولا الإجابة عنها وهي:

- ما هي الخيارات المتاحة لدي؟ في ما يخص مسألة البدائل؛
- ما هي أهدافي؟ وراء اختيار أي بديل؛
- ما هي النتائج المحتملة لكل خيار؟ دراسة أهداف كل خيار متاح له بغرض التحميص؛
- ما هو الخيار الأفضل المتاح على ضوء أهدافي؟ انتقاء الخيار الذي يحقق الهدف الأفضل بأقل تكلفة ممكنة[2].

تنطلق هذه المقاربة في مستوي تحليلها من القمة إلي القاعدة يعني من منظور النظام الدولي كمفتاح أساسي لفهم سلوك الدول، إذ يجب علينا فهم الحوافز والقيود والمعايير التي هي خارج الحدود المحلية للدولة خاصة بعد زوال الثنائية القطبية، أي هدف الدولة في ظل الفوضى الدولية، وهو تحقيق مصلحتها الذاتية وأدني هدف لأي دولة هو حفظ البقاء من خلال الحفاظ علي أمنها القومي وسلامة حدودها.[3]

بإسقاط هذه المقاربة علي السياسة الخارجية التركية، أنها وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في مركز مهم جدا وتحولت في فترة قصيرة من دولة هامشية

[1]- جون بليس و ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربيةالمتحدة،2004 ، ص، 7.
[2]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص:40.
[3]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص: 41

إلى دولة مركزية من ناحية[1]، ومن ناحية أخرى وضعت هذه البيئة الجيوسياسية الجديدة التي صاحبت النظام الدولي الجديد أو بالأحرى ناتجة عن تغير في بيئة النظام الدولي، بعدما كانت تواجه خطر واضح وثابت وهو المدّ الشيوعي أصبحت الآن أمام أخطار منفصلة وغامضة وكل خطر له أبعاده وتأثيراته وكما أن تركيا لم تكتم قلقها وراء هذه الأخطار مثل المشكلة الأرمينية والمشكلة الكردية خاصة الآن بعد الاضطرابات الإقليمية[2].

بعدما كانت تركيا تتبنى مجموعة أدوار كعملية الموازنة في اللعبة الاستراتيجية الغربية والشرقية، في نظام دولي يقوم على الثنائية القطبية قد قلص النسق الدولي الجديد من ذلك الهامش الذي كانت تلعبه، وأصبح من واجب تركيا بناء سياسات مستقلة ذاتية مبنية على قدراتها ومقوماتها الذاتية فأهم جانب يميز السياسة الخارجية التركية الحالية انطلاقا من هذه المقاربة حسب تعبير" أوونيس زبيا": أنها يمكن اعتبار تركيا قوة إقليمية فاعلة ومنذ التسعينيات أصبحت تركيا مستعدة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها واستعمال أدوات أخرى في سياساتها الخارجية، وذلك ناتج علي إدراكها لضرورة الاعتماد على نفسها لتحقيق مصالحها والحفاظ علي أمنها، وعلى هذه الخلفية أشار محلل عسكري أمريكي إلى إمكانية أن تصبح تركيا خطر علي الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط أو أن تصبح تهدد مصالحها في المنطقة[3].

إن السياسة الخارجية التركية وفق هذه المقاربة حان لها الوقت أن تعتبر قوة إقليمية ولابد أن يقود هذا الاعتبار والشعور بالمسؤولية وتحقيق أهدافها لوحدها، والتي تتقاطع خاصة مع الدول الغربية وإلقاء نظرة في سياساتها الخارجية خاصة في ما يتعلق بالمسائل الأمنية التي ستكشف عن نمط جديد مغاير لذلك عرفته بل يتوجب عليها تبني نمط مبنى على الواقعية والمصلحة القومية في تعاملها مع المسائل الإقليمية.[4]

---

[1]- طاشهان سيفي، **جيوبولتيك تركيا، مجلة شؤون الأوسط**، العدد: 108، 2002،ص:123.

[2]- نورالدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** ، (رياض الريس للكتب، بيروت)،ط1، 1997م، ص:21.

[3]- عبد المالك محزم، مرجع سابق، ص:42.

[4] - Volker rittberger **approaches to the studes of foring Policy derived from international relations theories** op cit p 14.

من خلال هذه المقاربة فإن تركيا تسعي إلى صياغة مجموعة من الأهداف الواضحة محاولة تدارك والتعامل مع هذه البيئة وأيضا محاولة الاستفادة منها لتبرز نفسها كقوة إقليمية، وهذا من خلال إدارة التفاعلات الإقليمية بما تخدم مصالحها القومية ومن جهة اخرى السعي لأن تصبح قوة إقليمية والذي يستوجب عليها صياغة سياسات عقلانية تماشيا مع الوضع الإقليمي والدولي.

المطلب الثالث: البنائية (الهوية).

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية كان" نيكولاس أنوف" أول من استعمل المصطلح في كتابه "عالم من صنعنا" حيث ركز علي انتقادات الواقعية البنيوية،[1] وترجع الأصول التاريخية لنظرية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامبا تيستا فيكو"، ويعتبر نيكولاس أوناف أب البنائية ومن أهم افتراضاتها:

- الدول هي الوحدات الأساسية لتحليل؛
- تذاتنية البنى الأساسية للنظام القائم علي الدول، وتتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البني الاجتماعية ضمن النظام.[2]

على خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية تركز البنائية علي عنصر الهوية، إذ اعتبرتها مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي تسع إلي انتهاج منظور اجتماعي إرادوى، وحسب تحليلات البنائية فإن النظام الدولي من اختراع الإنسان لأنه نتاج فكر الإنسان محاولتا بذلك ربط بين الأبعاد المادية والذاتية والتذتانية في العلاقات الدولية[3].

ترى البنائية أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط على الحوافز التي تتحرك بفضلها الدول، بل تؤثر في طبيعة الدول، ويحاول هذا التيار تقديم أجوبة جذرية عن الأسئلة المركزية في حقل السياسة الدولية، ويرى البعض أن الفرق بين الواقعية والبنائية يكمن في فهم المثال التالي: قيادة السيارة في الطريق العام

---

[1]- حمايدي عزالدين، **دور التدخل الخارجي في النزعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة)،دورة،2005،ص:34.

[2]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (دار الخلد ونية للنشر والتوزيع القبة القديمة، الجزائر)، ط1،ص-ص،322،323.

[3]- نفس المرجع، ص- ص: 326،328،329.

– البنائيـــة: تحـــاول شـــرح وتفســـير القواعـــد المعمـــول بهـــا في قيـــادة الســـيارة والقواعـــد المروريـــة، قبـــل البدء بقيادتها.

– الواقعيـــة: تـــرى أننـــا لـــدينا معرفـــة مســـبقة بكـــل القواعـــد الـــتي تريـــد شـــرحها البنائيـــة وتفسيرها، إذن نحن في استعداد بديهي للقيادة السيارة أيّ لدينا قدرة فطرية.[1]

يركـــزون البنـــائيون علـــى دور وأثـــر الثقافـــة والقـــيم والمثـــل في تشـــكيل هويـــات الـــدول، وتحديـــد سلوكياتهم الخارجية وهي التي تشكل إدراك صناع القرار تجاه سياسة معينة.[2]

بـــالنظر لسياســـة الخارجيـــة التركيـــة مـــن منظـــور هـــذه المقاربـــة، فقـــد أحـــدث حـــزب العدالـــة والتنميـــة بعـــد توليـــه الحكـــم تحـــولا نســـبيا في العلاقـــات الخارجيـــة أو بـــالأحرى في توجهـــات السياســـة الخارجيـــة لكـــن لـــيس بالدرجـــة الـــتي يريـــدها "أربكـــان"، فالسياســـة الخارجيـــة التركيـــة المعاصـــرة أعـــادت توجههـــا نحـــو العـــالم الإســـلامي وهـــذا التوجـــه يمثـــل أولويـــة الهويـــة التركيـــة، ويمكـــن القـــول أن حـــزب العدالـــة والتنميـــة نجـــح بشـــكل غـــير مســـبوق في تـــاريخ تركيـــا الحـــديث في تعزيـــز التعـــاون مـــع الجـــوار وتهمـــيش وإدارة المخـــاطر المتصـــورة[3]، ومـــن أبـــرز ملامـــح التحـــول الـــذي طـــرأ على السياسة الخارجية التركية:

– نشـــاط تركيـــا في منظمـــة المـــؤتمر الإســـلامي وقـــدرتها علـــى نيـــل منصـــب الســـكرتير العـــام للمنظمـــة في يونيـــو/حزيران 2004م والـــذي فـــاز بـــه البروفســـور "أكمـــل الـــدين إحســـان أوغلـــوا"[4]،وفي هـــذا الســـاق يـــري" أحمـــد داوود أغلـــوا" في كتابـــه العمـــق الاســـتراتيجي أن طبيعـــة علاقـــة تركيـــا خاصـــة مـــع منظمـــة المـــؤتمر الإســـلامي لم تســـفر عـــن تعـــاون تركـــي مـــع العـــالم الإســـلامي فقـــط بـــل هـــو عامـــل داعـــم ومفعـــلا لموقـــف تركيـــا في علاقتهـــا مـــع الاتحـــاد الأوروبي والولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، وإذا أهملـــت تركيـــا هـــذه العلاقـــة ســـتفقد الـــدور المنتظـــر فيمـــا يتعلـــق علاقتهـــا بهـــاتين الـــدولتين، أوصـــى أحمـــد أوغلـــوا بإعـــادة تقـــيم علاقتهـــا بالعـــالم الإســـلامي في ظـــل الأطـــر الـــتي تحدث عنها منها منظمة المؤتمر الإسلامي[5].

---

[1]- احمد محمد أبو زيد، **نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي**، (المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة دبي)، ص63،64.

[2]- نفس المرجع،ص:66.

[3]- عبير الغندور، **بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص: 113.

[4]- لقاء مكي، **تركيا صراع الهوية، شبكة الجزيرة**، أكتوبر، 2006م، ص:76.

[5]- أحمد داوود أوغلوا، مرجع سابق، ص ص: 294،295.

– سعت الحكومة التركية على نفي الصورة الأربكانية لدول العالم الإسلامي.

– عملت تركيا على التفاعل مع القضايا الإقليمية الشرق أوسطية، في عهد حزب العدالة وتعزيز العلاقات التركية العربية، فقد عملت على إدارة ملفات ساخنة منها الملف منها الملف العراقي منذ الغزو الأمريكي قامت بدور مشهود في مساندة وحدة التراب العراقي وتعزيز آليات التعاون الاستراتيجي المستقبلي مع العراق[1].

من جهة أخرى شهدة العلاقات التركية السورية تحسنا ملحوظا في لم تهتز إلا في ضوء الأزمة الحالية، أما على صعيد الملف الفلسطيني أدت تركيا دورا مهما وغير مسبوق بالتواصل مع قادة حماس مع مراعات تبني سياسة متوازنة بين إسرائيل وفلسطين وسعت إلى الوساطة في تحقيق المصالحة بين حركتي "حماس" و"فتح" كما أدانت العدوان الإسرائيلي وتزعمت المسعى لكسر الحصار الإسرائيلي.

مما سبق نستخلص أنّ التوجه التركي صوب البديل العربي الإسلامي سوف يستمر ذلك لسببين:

– النظرة الاستراتيجية الجديدة إلى علاقة تركيا بمنطقة الشرق الأوسط، وأساسها التوجه جنوبا لبناء علاقات أوثق مع العرب، لم ترتبط بالحزب العدالة والتنمية فقط بل الإرهاصات الأولى وضعها "تورغوت أوزال" في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة كالنتيجة لتأثره بالتيار العثمانية الجديدة وتبعه "أربكان" في محاولة سلك نهجه بتعزيز علاقات استراتيجية مع الدول الإسلامية، لذلك يمكن القول أن توجه تركيا نحو العرب والعالم الإسلامي قد سبق حزب العدالة؛

– التوافق الداخلي إذ أن المجتمع المدني التركي والرأي العام والقوي السياسية، أطلقت رغبتها في إقامة مشاركة استراتيجية مع العرب والعالم الإسلامي على أساس أن العلاقة تقوم علي أسس ثابتة تعكس مصالح، وحضارة الطرفين بمعزل عن تحولات السلطة السياسية.[2]

إن توجه السياسة الخارجية التركية نحو جعل تركيا فاعلا دوليا محوريا له علاقة جيدة مع الجميع، أدى ذلك إلي مراجعة علاقتها مع جيرانها، والعالم الإسلامي، استوجب عليها

[1]- عبير الغندور، مرجع سابق، ص:113.

[2]- نفس المرجع، ص، 51.

إعادة بناء هويتها لأن الاستغناء على هذا المعطي سترفض من طرف المجتمعات الأخرى ويرى أحمد داوود أغلوا أن (**إعادة بناء الهوية أحد شروط الظهور على مسرح التاريخ... وأن المجتمعات التي تنسلخ من الوعي بهويتها من خلال انكسار راديكالي في ذهنيتها الاستراتيجية، ستجازف في قوة وجودها التاريخي، ... في حين المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة برفضها للمجتمعات الأخرى، فإنها تنسلخ عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها**).[1]

خلاصة:

من خلال ما سبق دراسته في الفصل الأول، نستنتج أن تركيا تمتلك جملة من المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية تنعكس على قدراتها القومية، ويمكن ملاحظتها من خلال قوتها الإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتي تخولها من أن يكون لها دور محوري في إقليمها، وهذا ما تطمح إليه القيادة السياسية في تركيا فعلا، في ظل تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحكم وكذلك النخب الأتاتوركية وصعود نخبة جديدة من الذين أصبح يطلق عليهم العثمانيون الجدد ممثلين في حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ عام 2003م حتى اليوم، والذين يمتلكون رؤية طموحة للدور التركي المستقبلي على الصعيد الإقليمي والعالمي وهذا الدور يتناسب مع ما تمتلكه تركيا من مؤهلات طبيعية، بشرية، تاريخية وحضارية.

[1]- أحمد داوود أغلوا، مرجع سابق، ص،51.

الفصل الثاني

تداعيات الأزمة السورية على العلاقات التركية السورية

تجمع تركيا مع سوريا علاقات طويلة أكثر من أي دولة عربية أخرى، وذلك راجع إلى الجوار الجغرافي وعوامل إقتصادية وتاريخية وإثنوثقافية، وقد مرة هذه العلاقات بمراحل مختلفة من التقارب والتوتر، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام 2002م عرفت العلاقات التركية السورية تقارب أكبر من أي فترة مضت، وبعد وصول موجة الربيع العربي إلى سوريا عام 2011م، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة تميزت بالتصادم والتصعيد إلى حد القطيعة.

المبحث الأول: العلاقة بين النظامين قبل الأزمة.

سنحاول في هذا المبحث إبراز العلاقة بين البلدين، إبتداءا من المتغيرات الداخلية لكلى البلدين انطلاقا من التركيبة السكانية والتقارب الثقافي ودور المؤسسة العسكرية والنخب السياسية في ضبط نوع العلاقة بينهما، ومحاولة رصد العلاقة بين البلدين قبل أزمة 1998م إلى غاية 2011م.

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقة بين البلدين.

سنتطرق في هذا المطلب إلى المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقة بين البلدين، أولا المتغيرات الداخلية التركية التي تحكم سياستها الخارجية، ثم أهم المتغيرات التي توجه السياسية الخارجية السورية.

الفرع الأول: المتغيرات الداخلية التركية

التركيبة السكانية:

تعتبر البنية السكانية التركية من أهم عناصر القوة التي تمتلكها، وفي ما يخص تركيا وسوريا فإن موضوع الأغلبية السنية الموجودة على أراضي الدولتين متشابهة، لكن الاختلاف يكمن في أن الدولة التركية زمام أمورها بيد السنين وسوريا بيد العلويين بالرغم أن تركيا ليست دولة عربية إلا أن تركيبتها السكانية تتشابه مع سوريا، إضافة إلى التداخلات الإثنية والعرقية والطائفية بين البلدين، فالعلاقة جد متقاربة بين الشعبين خاصة المدن الواقعة في الحدود إذ يمس التقارب حتي العادات والتقاليد لدرجة الدخول إلى مدينة أنطاكيا يخيل أنك تدور في مدينة حلب السورية، إذن العامل السكاني ظاهر في تأثير على العلاقة التركية السورية

خاصة في مطلع 2002 م وهذا ما ظهر جليا في بداية الأزمة السورية[1]، لكن كانت وما زلت مسألة الأكراد هي البؤرة المركزية لتقيم علاقة تركيا مع سورية، وهذه العلاقة مرهونة بموقف سورية من الحزب الكردستاني وهو ما بدي واضحا في أعقاب الإتفاق الأمني بين البلدين في "**أضنة**" بتاريخ 20 تشيرين الأول 1998[2].

النخب السياسية:

معظم النخب السياسية الحاكمة التي حكمت تركيا من حقبة التسعينيات القرن العشرين قد تبدلت منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم وصاحب معه تغير في الظروف الإقليمية والنخب السياسية، نتج اعادة تقيم تركيا لسياستها الخارجية على أساس اكثر واقعية والعكس ذلك على العلاقة بين البلدين يتجه نحو التحسن.[3]

المؤسسة العسكرية:

المؤسسة العسكرية من أبرز مؤسسات النظام السياسي التركي وهي المؤسسة للدولة الحديثة والتاريخ يستذكر الانقلابات التي حدثت في تاريخ الدولة التركية، هذا ما يؤكد أن المؤسسة العسكرية تتحكم في زمام الأمور، وصنع القرار لكن خفي وزنها عند مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم لكن ذلك لا ينفي دورها في تركيا، خاصة مع سعيها في النهوض من جديد ورغبة الأتراك على المشاركة في رسم واقع جديد في المنطقة، حتي باستخدام القوة ومحاولة الإبقاء على الوضع الراهن الذي سبق قيام الأزمة السورية، حتي لو بالتدخل العسكري في سوريا.

جماعات الضغط:

أشار احد كتاب الأتراك أن الشعب التركي يريد اقامة علاقات دافئة بين البلدين، لكن هناك بعض جماعات الضغط القوية التي تريد التأكد أن الأزمة السورية تتصاعد لصراع مستمر فحسب رأيهم أن وجود صراع يمكن إدارته والتحكم فيه شيء أفضل لهم بهدف

---

[1]- اسماعيل باشا، **موقف الشارع التركي من التدخل في سورية**، المركز الإعلامي السوري، انظر الرابط التالي:
http://soorya-info.com/2012-06-10-23-44-17/2012-06-10-23-47-31/5035-2012-04-16-03-57-37.

[2]- رضوان وليد، **العلاقات العربية- التركية**،(شركة المطبوعات و النشر، بيروت، لبنان)، 2006م، ص 355.

[3]- محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 2008م- 2012م** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،(كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة)، 2013م، ص 38.

تدمير البنية التحتية السورية، هذا يمكنهم من التحكم في إقتصاد المنطقة خصوص سورية وهذا ما يبدو حاصلا في ظل تفاقم الأزمة السورية.[1]

الفرع الثاني: المتغيرات الداخلية السورية.

يتولى رئيس الجمهورية مهام السياسة الخارجية وهو الذي يقوم بالوضع السياسة العامة لدولة ويشرف علي تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء، وفي سورية العلوين هم الذين يتحكمون في مفاصل الدولة رغم قلة عددهم بالنسبة لشعب السوري وكل النخب السورية من الطائفة العلوية[2]، بالنسبة لتركيا وعدائها للحكومة السورية بعد اتهامها بأن العداء يقوم على أساس مذهبي، أجاب وزير الخارجية التركية " محمد داوود اغلوا" **أنه عندما ثار الشعب المصري والليبي والتونسي رغم كونهم من السنة ساندنا الشعب وبالتالي لم نساند الشعب السوري على أساس بشار أنه ناصري، وأن كل الشعب السوري بطوائفه ومذاهبه يتعرضن للعدوان والظلم**، وقال أن "**مبادئنا تنضر لجميع الشعوب دون مراعات الاعتبارات المذهبية**".[3]

العامل العسكري:

المؤسسة العسكرية السورية هي أكثر المؤسسات تنظيما في الدولة، وقد فرضة نفسها في الحياة السياسة حيث قام الجيش بالعديد من الانقلابات نجح منها ثلاثة في عام 1949 وواحد في عام 1961 منذ مارس 1963 تدخل الجيش بشكل منظم في السياسة من خلال قيادته الحزبية والعسكرية والسياسة.[4]

يري محللون أمريكيون أن وفاء المؤسسة العسكرية في سوريا بالسبب الشخصيات القيادية داخلها والذين ينتمون لطائفة العلوية حيث يقول" أندرو تريبل" المدرس في معهد " يو أس رمي وور" الكلية العسكرية الأمريكية أن الجيش مبني ليكون مواليا للنظام وأضاف أن الفرقة الرابعة للجيش والحرس الجمهوري المشاركين في قمع التظاهرات يقودهما ماهر

[1] - حسن كالنولاط، **حرب تركيا- سوريا: هل هي ضرورية؟** موقع البشير، تر: الإسلام اليوم.
- http://salamtooday.net/albosherer/artshow-15-175154.htm/2012/10/18.

[2] - **مختارات اسرائيلية**، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام)، العدد،09، 1995م، ص 39

[3] - بلا حدود، **برنامج علي قناة الجزيرة القطرية يستضيف وزير الخارجية التركي" داوود أحمد اغلوا"**، 03 اكتوبر 2012م.

[4]- محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص 37.

الأسد وهو شقيق الرئيس السوري وأضاف أن الجيش يخضع لمراقبة قوات الأمن السورية التي تقودها عائلة الأسد.[1]

الرأي العام:

القيادة السورية حشدة هذا الرأي لصالحها وهذا طوعا أو كراهية في مواقفها، لكن برغم من ذلك فإن الرأي العام لم يعود مغيبا أو هامشيا حتي في أكثر الدول أكثرا تسلطا وهذا يعود الي التطور التكنولوجي، الذي انتشر في العالم وأصبح قرية صغيرة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والذي كان سببا في الحركات الشعبية التي حصلت في بعض البلدان العربية في عام 2011 منها سوريا.[2]

جماعات الضغط والمصالح:

هناك جماعات الضغط والمصالح في سوريا لكن ليست منظمة نفسها، تظهر في أشكال عفوية لدفاع عن مصالحها الآنية مثل المطالبة برفع سلعة معينة من ثم تختفي الأمر الذي ضاق من ابراز فعاليتها، مما أتاح لنظام احتواء الاضطرابات واحتواء التهديدات التي يفرضها أصحاب رأس المال باستمالتهم واسترضائهم عبر تقديم تنازلت وتسهيلات.[3]

نستخلص مما سبق أن المتغيرات الداخلية أثر في توجهات السياسة الخارجية على العموم وعلى العلاقات التركية السورية بالخصوص، وانها أثرت لحد بعيد في تشكيل العلاقة بين الدولتين، ونستنتج فيما يخص تركيا ان التركيبة السكانية لها آثار في تحديد العلاقة التركية السورية، أما في ما يخص سوريا فإن النظام قد احتوي كل المتغيرات والتركيبات الرسمية والغير رسمية لخدمة مصالحها وتوجهاتها إلا الرأي العام الذي أصبح منذ عام 2011م السبب الرئيسي في فقدان النظام لموازين القوي.

---

[1]- **هل يشكل الجيش السوري حلا أخيرا للأزمة؟**، (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية لندن)،2011/05/29م على الرابط:

- http://asharqlarabi.org.vk/M-w/b-waha-1466.htm

[2]- محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص 54.

[3] - محفوظ عقيل سعيد، **سوريا و تركيا الواقع و الراهن و احتمالات المستقبل**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، 2009م ص 3-4.

المطلب الثاني: العلاقات بين البلدين قبل أزمة 1998م.

تميزت العلاقات التركية العربية منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923م بالتوتر والسلبية وهذه الخبرة التاريخية جعلتها تقع في تفسيرات تاريخية متناقضة، وفي هذا السياق ذكر اللواء التركي المتقاعد " شادي إيرغوفش " **بأن البلاد العربية مازالت بعيدة عن تركيا، وتركيا غير مهتمة بالبلاد العربية**"[1]، ونتيجة لما يسميه الأتراك " **الغدر العربي** " قامت النخب التركية الحاكمة وعلى رأسهم مؤسس الدولة التركية الحديثة " **مصطفى كمال أتاتورك** " بتبني نموذجا سياسيا مرتبطا بالغرب، فقد كانت تركيا هي أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل في 28 آذار 1949م، وأقامت معها علاقات دبلوماسية في عام 1990م كما تميزة علاقاتها مع الوطن العربي بالتوتر والضغط، مثلما حدث عام 1958م عندما حشدت تركيا قواتها العسكرية على الحدود الشمالية لسوريا في أعقاب المطالبة الواسعة في سوريا بالوحدة مع جمهورية مصر العربية كما ساعدت أيضا الإنزال الأمريكي في لبنان بقواعدها، وكذلك وقفت مع فرنسا ضد الجزائر في الأمم المتحدة عام 1957م لكن حدث بعد ذلك جملة من الأحداث جعلت الأتراك يغيرون علاقاتهم مع العالم العربي بعض الشيء، وأهم هذه الأحداث هي :[2]

- الأزمة القبرصية بعد عام 1984م حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان بعد أن خذلتها الدول الغربية ووقفت إلى جانب اليونان؛
- أزمة النفط العالمية في أعقاب حرب 1973م وبروز النفط وتأثيره على السياسات الدولية وتزامن ذلك مع أزمة إقتصادية كانت تشهدها تركيا؛
- إهتزاز مكانة تركيا عند الغرب بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي واندلاع حرب الخليج الأولى عام 1991م؛
- عرقلت الإتحاد الأوروبي في كل مرة مساعي تركيا للانضمام إلى الإتحاد.

كل هذه الأمور مهدت الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في العالم العربي، حيث تخلت تركيا عن سياساتها الإنعزالية في الشرق الأوسط لصالح القيام بدور إقليمي أكثر فعالية، وقد

[1] - خورشيد محمد دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية(دراسة)**، (منشورات إتحاد كتاب العرب) 1999م، ص ص 39.40.
[2] - خورشيد حسين دلي، مرجع نفسه، ص ص 41.40.

عبر الرئيس التركي " **تورغوت أوزال** " عن التوجه المستقبلي لبلاده أثناء حرب الخليج بقوله: (**بعد إنتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط لما كان عليه إذا ما أخذنا في الإعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة فقد يكون بإمكانا جلب السلام إلى المنطقة وأرى أن على القوى الأخرى من خارج المنطقة أن تسهل لنا هذه المهمة ... نحن مستعدون لتنفيذ المشاريع التي تعيد بناء المنطقة إقتصاديا)** [1].

بالنسبة للعلاقات التركية السورية فهي متميزة عن باقي الدول العربية الأخرى، حيث تجمعهما حدود برية أطول عن باقي الدول والتي تقارب 911 كلم وبحكم أيضا العلاقات التاريخية بينهما في وقت الدولة العثمانية، وهي أيضا في سياق العلاقات التركية العربية شهدة مراحل من التوتر وكانت بداية ذلك قبل إستقلال سوريا عن الإنتداب الفرنسي ففي عام 1939م حيث قامت تركيا بضم إقليم " الإسكندرونة " والمعروف حاليا في تركيا بإقليم " هاتاي " وكان ذلك بموجب إتفاقية 23 نوفمبر 1939م بين تركيا وسلطات الإنتداب الفرنسي في سوريا، وهذا يعتبر السبب الأول لتوتر العلاقات بين البلدين في كل المحطات وبعد تولي "تورغوت أوزال" رئاسة الوزراء في تركيا بين عامي 1983و1989م قام بالعديد من الإصلاحات السياسية وخاصة انفتاحه على مكونات المجتمع التركي خاصة الأكراد[2]، في هذه الفترة بدأت العلاقات السورية التركية تتجه نحو الانفراج خاصة بعد إشراف "تورغوت أوزال " على توقيع اتفاقية بين تركيا وسوريا عام 1987م التي تتعاهد تركيا فيها بزيادة حصة سوريا من المياه، وخلال رئاسته لتركيا بين عامي 1989 و1993م تحسنت العلاقة بين البلدين أكثر[3]، لكنه كان دائما يتعرض لضغوطات من طرف المؤسسة العسكرية التي كان يسيطر عليها كبار الضباط الأتاتوركيون، بالإضافة إلي محاولة اغتياله عام 1988م خلال إلقائه للخطاب في مؤتمر حزبه في أنقرة[4].

---

[1]- إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (مكتبة الوفاء القانونية)، الإسكندرية ط01 ص 141.

[2]- جلال سلمي، **العلاقات التركية السورية بين الماضي و الحاضر**، 23 يوليو 2015م، **جريدة ترك برس**.

[3]- هوشنك أوزي، **تورغوت أوزال الذي تنساه الأتراك و الأكراد**، الإثنين 11 أبريل نيسان 2013م، **جريدة الحياة**.

[4] -https://www.youtube.com/turgotozal/watchtv.

بعد إغتيال " تورغوت أوزال " في 17 أفريل 1993م عادت العلاقات بين البلدين إلى التصعيد بعد إنتخاب " ديميل سليمان " رئيسا للجمهورية التركية في 13ماي 1993م حيث بدأت تركيا بالتضييق على حزب العمال الكردستاني ومطاردة عناصره والذين إستقبلتهم سوريا وقدمت لهم الدعم اللوجستي والعسكري وعلى رأسهم الزعيم الكردي " عبد الله أوجلان "[1]، وقد ردت تركيا على هذا بتعزيز قواتها البرية على الحدود السورية وزرع الألغام عبر الحدود وتقليص نسبة تدفق المياه إلى سوريا، أما سوريا فقد قابلت هذه الإجراءات بحماية " عبد الله أوجلان " وتقديم الدعم العسكري لعناصر حزب العمال الكردستاني ليقوم بأعمال إرهابية في تركيا، وهذه كانت ذروت تأزم العلاقات بين البلدين والتي تعرف بأزمة 1989م حيث هددة تركيا بإجتياح سوريا عسكريا بحجة هجمات حزب العمال الكردستاني وإيواء قائدهم عبد الله أوجلان في دمشق، وانتهت الأزمة بتدخل دولي بين الطرفين، وإخراج عبد الله أوجلان من سوريا في 09 تشرين الثاني 1989م[2].

إنتهت هذه الأزمة بعد توقيع إتفاقية " أضنة " " Aadnatreaty " في مدينة أضنة جنوب شرق تركيا، وهذه الإتفاقية تعتبر بروتوكول تعاوني أمني بوساطة مصرية – إيرانية[3].

المطلب الثالث: العلاقات التركية السورية بعد أزمة 1998م.

بعد نهاية أزمة 1989م بين سوريا وتركيا، وتغير القيادة السياسية في تركيا بانتخاب " أحمد نجدت سيزار" "Sezer Necdet Ahmet" رئيسا لتركيا في 16 ماي 2000م وبعد وفات " حافظ الأسد " في 10 يوليو حزيران 2000م وانتخاب إبنه رئيسا للبلاد في 01 يوليو تموز 2000م والذي بدا أنه أكثر اعتدالا من والده، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة التقارب، وتعتبر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي " أحمد نجدت سيزار " إلى سوريا بمناسبة تشييع جنازة الرئيس " حافظ الأسد " في حزيران يوليو 2000م بداية لتحسن العلاقات بينهما وقد كان ذلك نتيجة الرؤية التركية بأن سوريا بعد " حافظ الأسد"

---

[1]- عبد الله الشمري، **سيرة الرئيس ديميل تختصر تاريخ تركيا السياسي الحديث**، الثلاثاء 23 يوليو 2015م، **جريدة اليوم**، العدد 15348.

[2]- جلال سلمي، مرجع سابق.

[3] - قنات العربي اليوم، **إتفاقية أضنة بين تركيا وسوريا**، على الرابط:

http://www.youtube.com/watchtv.

مفتوحة، وأن إقامة علاقات متميزة معها سيؤدي إلى التأثير بشكل فعال في منطقة الشرق الأوسط ككل، وذلك لما لسوريا من علاقات متميزة مع دول الجوار.[1]

في 19 حزيران يوليو 2000م زار رئيس الأركان السوري " حسين تركماني " تركيا ووقع إتفاقا لتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات في مختلف المجالات، في هذه الفترة بدأ التيار الإسلامي في تركيا بالصعود ولم يكن تولي " أردوغان " لسيزار " أمرا يسيرا فقد ضلت معادلة العلاقات السيئة بين قيادات الجيش التركي (العلمانية) والتيارات الإسلامية تنتهي دائما- ومنذ إلغاء الخلافة الإسلامية عام 1923م – بانقلاب عسكري لكن هذه العلاقة بين السياسيين والجيش العلماني في تركيا تحسنت نسبيا بعد إنتخابات 1996م ووصول حزب " الرفاه " الإسلامي لسلطة وتولي " نجم الدين أربكان " رآسة الوزراء لأول مرة في تركيا، وقد تحسنت أكثر بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسلطة عام 2002م وقبوله من طرف الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إجرائه للعديد من الإصلاحات السياسية والدستورية التي تقضي بإبعاد الجيش عن السلطة كخطوة من خطوات الإنتقال الديمقراطي وبدعم من الإتحاد الأوروبي[2].

وفي هذه المرحلة أيضا شهدة العلاقات التركية – السورية تحسنا وتعاونا كبيرا أكثر من أي وقت آخر وقد إفتتح " عبد الله غول " رئيس الحكومة التركية وقتها زياراته الخارجية بدمشق وهناك قوبل باستقبال كبير بعد قطيعة دامت وقتا طويلا[3].

ومنذ ذلك الوقت وبموجب مبدأ (**صفر مشاكل**) الذي وضعه " أحمد داوود أوغلو " بدأت تركيا تنفتح أكثر على سوريا، كما كان لصعود المحافظين الجدد لرآسة في الولايات المتحدة الأمريكية وأحداث 11 سبتمبر 2001م وغزو أفغانستان عام 2002م وإحتلال العراق عام 2003م دورا كبيرا في تبلور الوعي التركي لطبيعة المرحلة القادمة من جهة وفي التقارب التركي – السوري من جهة أخرى نظرا للهواجس المشتركة، فقد كان واضحا أن المحافظين الجدد كانوا يسعون لإستغلال أحداث 11 سبتمبر 2001م للإنتشار العسكري في العالم وتبرير سياسات العنف بحجة محاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة وكذلك من أجل

[1]- إيمان ندي، مرجع سابق، ص 143.

[2]- **نجدت سيزر**، مرجع نفسه.

[3]- محمد عبد العاطي التلوتي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002م- 2006م**، مرجع سابق، ص 34.

ضرب العالم العربي والسيطرة على منابع النفط في العراق وهنا كانت تركيا أيضا مستهدفة من خلال ترسيخ النعرات القومية والعرقية والمذهبية الكردية – التركية – السنية – العلوية خاصة بعد إقرار الولايات المتحدة الأمريكية فدرالية كردية في شمال العراق بالإضافة إلى دور إسرائيل في تدريب الأكراد ودعمهم في إقليم كردستان العراق وهذا ما يفيد أيضا بأن الخطر المشترك على تركيا وسوريا هو إسرائيل.

كل هذه العوامل الموضوعية وضعت المصالح التركية في كفة تقاطع ضد السياسات الأمريكية[1]، وقد كان الموقف التركي السوري منسجما اتجاه الحرب على العراق، حيث أدان الرئيس " احمد نجدت سيزار " و " بشار الأسد " الغزو الأمريكي للعراق، كما جاءت أيضا زيارة رئيس الحكومة التركي " عبد الله غول " إلى سوريا عام 2003م لتأكيد رغبة تركيا في تحسين علاقاتها مع سوريا، كما هدفت أيضا لحشد التأييد لإدانة الحرب على العراق.[2]

في عام 2005م زار الرئيس السوري " بشار الأسد " أنقرة والتي كانت الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس سوري لتركيا منذ إستقلالها عام 1946م، وكان هذا التقارب هو المصلحة المشتركة في التعاطي مع التهديد القومي الكردي خاصة في ضل الدعم الأمريكي لكردستان العراق واستقبال زعيم الحركة " مسعود البرزاني " في واشنطن، وكذلك الخوف المشترك من أن تطلق الحرب في العراق العنان لتهديد خطير تفرضه النزعة القومية الكردية عند الأكراد الإنفصاليين في تركيا وسوريا.[3]

أما من حيث العلاقات الإقتصادية بين البلدين فقد تطورت كثيرا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وذلك بعد التوقيع على إتفاقيات تهدف إلى تنمية التجارة والسياحة بين البلدين، كما تم التوقيع أيضا على إتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007م كما تعد تركيا أيضا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا بحوالي 400 مليون دولار وقد

[1] - محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية 2008م-2012م**، (مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر بغزة، 2013م)، ص ص 109- 110.

[2]- إيمان ندي، مرجع سابق، ص 143.

[3] - عمر تشبينار، **سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية و العثمانية الجديدة**، (مؤسسة كارنغي لسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط)، العدد العاشر،سبتمبر2008م ، ص 31.

أقرت أيضا السلطات السورية بين عامي 2005م و2007م أزيد من 30 مشروع استثماري لتركيا بقيمة إجمالية تتخطى 150 مليون دولار، كما قد وصلت نسبة التبادل التجاري إلى ما يقارب 2.5 مليار دولار سنة 2010م، أي خمس مرات أكبر من القيمة المسجلة وقت وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002م .[1]

تم التوصل في صيف عام 2009م إلى إتفاق بين البلدين يقضي بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين البلدين وهذا ما زاد من ارتفاع عدد السياح السوريين في تركيا، كما قد عزز عملية تنقل البضائع بين البلدين مشروع سكة الحديد الذي يربط بينهما عبر حلب، وفي عام 2009م تم إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين و إجراء مناورات عسكرية مشتركة والتي تعتبر الأولى من نوعها.[2]

استمرت العلاقة الجيدة بين الدولتين لغاية وصول موجة " ثورات الربيع العربي Spring Arabe of Revolution" إلى سوريا، وبذلك دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة.[3]

المبحث الثاني: مسار الأزمة السورية.

سنحاول في هذا المبحث إبراز السياق العام الذي نشأة فيه الأزمة السورية، والذي سنتعرف خلاله على أهم العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي كانت وراء الأزمة في سوريا، وسيتم أيضا إبراز دور الأزمة السورية في تحول التوازنات الإقليمية خاصة بعد دخول أطراف متعدد لساحة النزاع السوري، كما سيتم أيضا التعرف على أبرز المواقف الدولية والإقليمية حول الأزمة في سوريا.

المطلب الأول: السياق العام للأزمة السورية.

بدأ الحراك الشعبي السوري في النصف الثاني من شهر مارس 2011م، والذي تحول تدريجيا قبل ترسخ قاعدته الشعبية بعد بضعة أشهر إلى حرب متعددة الصفات وانشق عن النهج السلمي، شاركت فيه أطراف عربية، إقليمية ودولية عديدة، نتج عنه تحول في

[1]- فتيحة ليتيم، مرجع سابق، ص 220.

[2] - فتيحة ليتيم، مرجع نفسه، ص 220.

[3] - Abur. M. A. al ghandour. Op. cit. p.p, 374.375.

الأهداف الأولية لهذا الحراك المتمثلة في الحرية، الكرامة والعدالة إلى أهداف الأطراف التي لعبت دور الممول، المسلح والموجه، وقد تأثر هذا الحراك في بادئ الأمر بانتفاضتي تونس ومصر، ولم يكن من مؤامرات خارجية بل نتاج عن مجموعة تراكمات التي تعد إلى بداية السبعينيات القرن الماضي، ومع النمو التدريجي لنظام الاستبداد وموجات الاقمع خصوصا بعد العهد الجديد 2000م بحيث لم يعد النظام القائم يلبي مصالح الجميع، خاصة الفئات الشعبية الفقيرة و الوسطي أي الأكثرية الواسعة من السورين[1]، ومن أهم الأسباب التي أدت إلي الانتفاضة ضد النظام السياسي السوري القائم ما يلي:

الفرع الأول: الأسباب السياسية.

منذ 1963م هيمن حزب البعث العربي الاشتراكي علي الدولة ومن ضمن ذلك الاتحادات والنقابات، ولم تتغير هذه الهيمنة دستوريا إلا بعد الغاء المادة 08 في الدستور الجديد سنة 2011م نتيجة انطلاق الحراك الاجتماعي.[2]

لقد اعاد حزب البعث العمل بقانون الطوارئ عام 1963م، ومنذ ذلك الحين تزايدت الفجوة بين المؤسسات القائمة بحكم القانون، وتظهر فعالية حزب البعث في تطبيق السياسات الاشتراكية التي دعمت الطبقة الوسطي، وتبني القومية العربية الهادفة إلى توحيد الدول العربية.[3]

منذ تسعينيات القرن الماضي تبني النظام سياسات اقتصادية تحررية اثرة على طبقة الفقراء والطبقة الوسطي، وخلقت ما يسمي برأسمالية المحسوبة، وفي عام 2000م ثمة إصلاح جدى مطروح في الأبعاد التنموية والسياسية، لكن الجانب السياسي لهذا الإصلاح علق طبقت اصلاح تدرجية غير شامل في بعض الجوانب الاقتصادية والمتعلقة بالإدارة العامة في عام 2005م جرت محاولة ثانية للقيام بالإصلاح لكن تم تأجيل الإصلاح السياسي[4]،كما أن ضعف الأداء المؤسساتي أثبته تقيم منتصف المدة للخطة الخماسية فقد كشف التقيم عن

[1] - أحمد فائز الفواز، **المسألة السورية: سؤال المصير و المستقبل الحراك الشعبي في سورية**، تقرير سكوت بو ب دفويس أوف **أمريكا نيوز**، ويكيبيديا، 08 جويلية 2014م.

[2] - زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، (دار المسيرة للنشر و التوزيع)، الأردن ، 2011م، ص ص 38،39.

[3] - عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الإسكندرية، (دار المعرفة الجامعية)، 2005 م، ص 108.

[4] - زهيد عبد المجيد سمور، **تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة، (الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع، جامعة القدس للنشر و التوزيع)، 2008م، ص-ص، 07،08.

ضعف الإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب الشبه الوطني لسنة 2010م، أظهرت سوريا أنها تعاني ضعف مؤسسات الحكومة في إدارة مواردها العامة كما عانت السياسات المالية من التهرب الضريبي وتزايد الضرائب غير المباشرة وعدم كفاءة الاستثمار العام، ويظهر ذلك جزئيا في المرتبة المتدنية لسورية بحسب مؤشر التنافسية العالمية 78 من بين 134 دولة في عام 2008م و97 من 139 دولة في عام 2010م، وظلت الاحتكارات سمة رئيسية للحيات الاقتصادية الوطنية.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية.

شهدت القطاعات الإنتاجية توجهات نمو متباينة، إذ بلغ معدل نمو الصناعات التحويلية 7،1% خلال العقد الماضي ويعود ذلك بصورة جزئية إلى انشاء المناطق الصناعية التي وفرت بيئة ملائمة، لكن معظم منشآت القطاع الاقتصادي ظلت تترك أثرا سلبيا علي النمو بسبب تراجع الإنتاج[2]، وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية لحوامل الطاقة في عام 2006م، بعدما كان النفط مصدر رئيسي لكل الصادرات والإيرادات في الموازنة الحكومية، إذ شكل هذا التحول تحديا جوهريا للإدارة الاقتصادية كما شهد القطاع الزراعي أزمة نتيجة الجفاف واساءة ادارة الموارد المائية والتأخر في تنفيذ المشاريع الحيوية خاصة الري كل هذا الانكماش في القطاع الزراعي أثر على خلق فرص العمل[3]، كما ان معدل البطالة في سورية والذي يقع دون المعدل الوسطي للمنطقة العربية على مستوي يبلغ ما يقارب 08 % خلال فترة 2003- 2010م، واحتل معدل البطالة سنة 2010 في حدود22% كما أعلى مستويات الدول العربية، ونتج عن ذلك انخفاض في معدلات المشاركة في العمل وضعف في معدلات خلق فرص العمل.[4]

[1] - وليدة ساعو، **الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيواستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية: دراسة حالة سورية** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر)، 2014/2013، ص، ص 182،185.

[2] - ربيع نصر و زكي محشي و آخرون، **الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية(الجذور التنموية للازمة)** (المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة و المعرفة)،2013م، ص، ص 16،35،50.

[3] - ربيع نصر وزكي محشي وآخرون، مرجع نفسه، ص 21.

[4] - ربيع نصر وزكي محشي وآخرون، نفس المرجع، ص 22.

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية.

توصل التقرير الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلي زيادة نسبة السكان الفقراء فوق التقديرات عام 2010م، إذ حوالي سبعة مليين نسمة والذين يمثلون3,34% من إجمال السكان أصبحوا تحت خط الفقر وتوصل التقرير الوطني الثاني لسكان أن معدل البطالة وصل إلى5,16%أي7,3 مليون نسمة عام 2009م، وقدرت البطالة بالصورة غير رسمية ب 32% أي سبعة مليون نسمة عام 2009م كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28%خلال العوام العشرة الماضية، وقد تدنت استهلاك القوي العاملة 16 مليون سوري إلي 24% من الدخل الفردي.[1]

01- مكانة المواطن السوري:

يرافق إحساس المواطن السوري أن لا كرامة له، فهو معرض للاعتقال دون مبرر، إذا هذا العامل دفع بالمواطن السوري إلي محاولة إحداث تغير ولو بالثورة من أجل تثبيت حقه وكرامته، كما انه يعاني من انعدام المساوات وعدم قدرته على الحصول علي أبسط الحقوق في أي مجال من حياته خاصة مقارنته مع الطائفة العلوية، كما أنه لا يستطيع الوصول إلى بعض الأجهزة الأمنية.[2]

02- توغل الأجهزة الأمنية علي المواطن السوري:

كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية، ربطها نظام الأسد بالأجهزة الأمنية، ولهذا السبب تعددت الأجهزة الأمنية والتي وصلت إلى سبعت عشرة جهاز أمني وعدد العاملين فيها 365 ألف موظف، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري وجعل المواطن تحركات المواطنين من تصدير بيع شراء بهذه الأجهزة وخاصة التعليم والإعلام، هذا ما جعل من المواطنين كما أسلفنا الذكر في 2011/03/15 بالتظاهر السلمي لكن ما لبثت حتي قمعت من قبل الأجهزة ثم قام بعض أطفال درعا بكتابة شعارات تندد بحكم الأسد، هنا بدأت وحشية النظام فتنادت المحافظات الأخرى لنثرة أهل درعا، هكذا استمر فتيل الثورة وعمت المظاهرات في معظم المدن السورية، مرت ستة أشهر وبدأ بعض قادة الجيش ينشق من

[1] - ربيع نصر و زكي محشي و آخرون، مرجع سابق، ص ص، 25، 27.

[2] - أسامة عبد الرحمن، **الربيع العربي و علاقته بالأمن القومي**، (الجيزة هبة النيل العربية للنشر و التوزيع)، 2013، ص ص 79،80 .

النظام مشكلا الجيش الحر، لحماية المدنيين من وحشية النظام[1]، لتجد الوفود المجتمعة لتوسط بهدف حل الموضوع مهددة أمام خطة ذات ثلاثة أبعاد:

الأول: تهديد الشعب السوري بالقبضة الأمنية وارهابهم من أجل الا يعود إلي التظاهرات واللجوء إلي التعذيب والاعتقال حتي القتل، لكن هذا لم يؤثر في عزيمتهم بل زادت من التمسك بمطالبهم؛

الثاني: الاعتراف بالحاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات إذ اجري انتخابات في ماي 2012 م من أجل انتخابات مجلس شعب جديد، لكن الشعب استخف بهذا الإجراء لن النظام فقد مصداقيته؛ ومزال يناضل في سبيل مطالبه المتمثلة في الحرية المساواة والأمن الكرامة وخاصة الديمقراطية...إلخ؛

الثالث: ادعاء النظام ان مجموعة إرهابية هي التي تقود تحركات الجماهير وهذه المجموعات ممولة من الخارج، نتيجة لموقف سورية في ما يخص التصدي لإسرائيل والإمبريالية العالمية، ثم اتهم صراحة كل من قطر والسعودية بأنهم وراء هذه الحملة الإرهابية، بهذه الحجة استمر النظام بالبطش والتدمير لغرض حل الأزمة متناسيا أنه سبب الأزمة[2].

نستنتج في الأخير ان كل هذه الأسباب مجتمعتا دفعت بالشعب السوري، إلى محاولة إحداث تغير في الوضع الذي يعشونه، خاصة أن النظام اعتبر أن التهديد يأتي من الداخل وهذا ناتج عن عدم شرعيته وتأييد الشعب له.

المطلب الثاني: المواقف الإقليمية والدولية من الثورة السورية.

الفرع الأول: المواقف الإقليمية

1- **الموقف الإيراني:** تدرك إيران أن النجاح في القضاء على النظام الحليف يزيد من عزلتها، ومن تعرضها للضغوطات الخارجية، فضلا عن انتقال سوريا إلى التجمع الإقليمي والدولي المعادي لإيران يقفل نافذة طهران على المتوسط، ويزيد من احتمالية العدوان المسلح عليها بحجة القضاء على برنامجها النووي، ومع تحول النظام السوري إلي صفوف المجمعة العربية التي تهادن إسرائيل وتسير في ركاب المشيئة الأمريكية سوف تنحصر قدرة إيران على

[1] - أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 81،82.

[2] - وليده ساعو، مرجع سابق، ص ص 191، 192.

دعم المقاومة للهيمنة الصهيونية في لبنان و في فلسطين، ومن خلال دعم التيار المقاوم للإعتصاب الإسرائيلي منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وإحلال منظمة التحرير الفلسطينية محل السفارة الإسرائيلية في طهران[1]، أما في ما يخص موقفها من الأزمة السورية فقد دافعت بشراسة عن النظام السوري، بحجة أن ما يحدث هناك مؤامرات تحركها القوي الغربية، وما يحدث فتنة على طريقة الفتة الإيرانية عام 2009م والمتظاهرين عملاء للخارج ويتلقون أوامرهم من الأعداء والخارج والصهاينة للإطاحة بالنظام[2].

الفرع الثاني: المواقف الدولية

1- **الموقف الروسي**: تعد المصلحة الوطنية أهم الدوافع لانتهاج السياسة الخارجية واتخاذ المواقف، وربما كانت أهم الدوافع وراء الموقف الروسي في مجلس الأمن وسواه من الحافل الدولية وهي المصلحة الروسية في المتوسط، وكذلك ما اعتبرته روسيا خدعة تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة وبعض دول الحلف الأطلسي بشأن قرار مجلس الأمن في إجازة التدخل في ليبيا، وقد أسيئ هذا القرار لبلوغ أهداف تنحصر بسيطرة علي النفط الليبي ولا علاقة لها بالدوافع الإنسانية[3]، حيث أبدت روسيا دعما عسكريا ودبلوماسيا واضحا لنظام الأسد رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف، ومواصلة إجراءات الإصلاحات السياسية والاجتماعية، فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات رفض الدعوة التي أطلقها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" و"كاثرين أشتون" المفوضية العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن الأوروبي إلي الرئيس السوري، واعتبرت روسيا أن الحلف الأطلسي يتخذ سياسات غير متوازنة وأحادية الصبغة تجاه سورية، وهذا الموقف الصريح من الروس تحكمها مجموعة من المصالح و ترتبط بثلاثة قطاعات رئيسية هي الطاقة(النفط والغاز) والتعاون العسكري والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية وكما أنها لو تنشب اضطرابات في السلطة السياسية السورية سوف تخسر روسيا من خلال

[1] - سمر بهلوان، **العلاقات السورية- الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية1945 حتي الثورة الإيرانية1979**، (مجلة جامعة دمشق، كلية الادب و العلوم الإنسانية)، قسم التاريخ، المجلد:3-4، 2006م،،ص ص 17،22.

[2] - علي باكير، **المشروع الإيراني في المنطقة...واقع و مستقبل ما بعد الثورات العربية**، تقرير استراتيجي، ص ص 267،268.

[3] - وليده ساعو، مرجع سابق، ص 195.

إلغاء العقود العسكرية 6 مليار دولار، وأما الأهمية الاستراتيجية فتتمثل في قاعدة طرطوس البحرية التي تعتبر قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر الأبيض.[1]

الموقف الأمريكي: في الجهة المعادية للنظام السوري تلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأساسي ومن الدوافع الرئيسية لموقفها ونشاطها في الأزمة السورية:

– الدفاع عن المصالح الإسرائيلية وإزالة المخاطر عن عنها؛

– حماية المصالح الأمريكية خاصة استمرارية السيطرة على أنظمة وحكومات الدول المنتجة لنفط خاصة دول الخليج.[2]

يتوجب على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة استراتيجيتها في المنطقة وتعيد النظر في وضعية قوتها المسلحة، خاصة بعد انسحابها من العراق في نهاية 2011م ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع ايران في المنطقة، هذا ما أدي إلى اختراق الحراك الشعبي والشبابي في كل الثورات العربية والثورة السورية بدعم الديمقراطية، بهدف تحقيق اصلاحات في سوريا وتحجيم النفوذ الإيراني فيها وأن تتعامل مع تعقيدات عملية السلام العربي الإسرائيلي[3]، من هذا المنطلق يمكن فهم تشدد الولايات المتحدة في رغبتها على الإطاحة بالنظام السوري، بعدما عجزت في محاولتها لإبعاده عن دعم واحتضان المقاومة في لبنان وفلسطين، أما الوسائل التي تعتمدها في الضغط على مجري الأحداث في سورية إما مباشرة اومن خلال عملاء وحلفاء لها وتعتمد بصورة رئيسية على الإعلام الصانع لرأي العام والمال والنفوذ في المنظمات الإقليمية والدولية، وتسعي جادة بالإطاحة بالنظام السوري كما تحفز شركائها داخل منظمة حلف الأطلس وجامعة الدول العربية لاتخاذ مواقف معادية للنظام السوري، وفرض عقوبات ضحيتها الشعب السوري بالدرجة الأولي[4].

الموقف الصيني: للموقف الصيني دوافع متشابهة إلى حد ما الموقف الروسي، فالصين التي أصبحت دولة صناعية عظمى باتت في نموها الاقتصادي عالميا أهم الدول المنافسة للولايات المتحدة وأوروبا.

---

[1] - نورهان الشيخ، **الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية**، تقرير استراتيجي، ص ص282،284.

[2] - وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية**، (مركز الجزيرة للدراسات)، 2002م، ص04

[3] - خالد حنطي علي، **الثورات العربية: الانهيارات المتتالية لنظم السياسية العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد:180، يوليو 2011م.

[4] - زكي العايد، **إخفاقات أوباما في الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012م، ص-ص 02،06

فرغبة أمريكا من السيطرة علي منابع النفط والطاقة في الشرق الأوسط يشكل هاجسا للصين، يدفعها إلى اتخاذ المواقف الملائمة دوليا للدفاع عن مصلحها وخاصة عندما تدرك أن المواقف والادعاءات الأمريكية وبعض حلفائها العرب والأوروبيين، لا تستند إلى أسس في القانون الدولي وتخلق سوابق خطيرة في مجلس الأمن قد تعاني منها الصين في المستقبل.[1]

موقف الاتحاد الأوروبي: ترتبط سورية كغيرها من دول البحر الأبيض المتوسط باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، في اطار إعلان برشلونة الصادر في عام 2005م، لكن سورية تعتبر كإحدى الدول العربية التي تصنفها أمريكا وحلفائها من الدول الممانعة للمشاريع الصهيونية والأمريكية في المنطقة.

جاءت تصريحات الاتحاد الأوروبي تجاه ما يجري في سورية من أحداث متناغمة مع تلك التصريحات التي أطلقتها سابقا، تجاه الأحداث في ليبيا وتدرجت في الأول في مراقبة الأحداث عن كثب ثم الدعوة إلي ضبط النفس، إلى الانتقال فيما بعد لتحريض واستضافة المعارضين وعقد المؤتمرات وتقديم يد العون والمساعدة لهم، في خطوة نحو بداية التدويل للقضية لدفع الدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا كما حدث في ليبيا.[2]

خلاصة الموقف الأوروبي مما يجري في سورية، يتمثل في الضغط الشديد علي النظام السياسي السوري في محاولة لإنهاء حكم الرئيس بشار الأسد، وما يحدث في سورية اليوم يشعر بأن الوضع يتجه نحو التدويل خاصة بعد قرار الجامعة العربية التي من شأنها أن تعمل على تشديد العقوبات الاقتصادية أكثر في محاولة تأكيد تدويل القضية فب هيئة الأمم المتحدة[3].

المطلب الثالث: أثر الأزمة السورية علي التوازنات الإقليمية والدولية.

أفرزت الأزمة السورية واقع استراتيجي جديد في المنطقة، سواء في بعدها الإقليمي أو الدولي نظرا لموقعها الاستراتيجي، وأهمية موقعها لاسيما محاولة الكثير من الدول ابراز مكانتها سواء الإقليمية مثل ايران وتركيا أو الغربية مثل ورسيا.

---

[1] - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص-ص 05،06.

[2] - حنين غدار، **التقارب الإيراني الأمريكي يكشف زيف العداء" علاج روحاني"**، (مجلة العرب الدولية)، شهرية سياسية، العدد: 1589 تشيرين الثاني، 2013، ص-ص 12، 13 .

[3] - حنين غدار، نفس المرجع، ص-ص 13،14.

تفاجأ النظام السوري من انتقال عدوي الثوري إليه بعدما طغت علي النظام صورة نمطية تؤول إلى عدم قابلية المجتمع السوري للاحتجاج، مع قيام الثورة بدأ الخوف من مصير السوري أن يؤول إلى مصير المجتمع العراقي، وكان أهم عنصر تردد القوي المحلية والدولية من الاندلاع لدعم هذه الثورة لكن امام اتساع الحراك السوري وفشل الخطاب السياسي خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن، والتوجه للحل العسكري واصرار الشعب السوري على المواصلة بدأت المواقف الدولية بالتحرك، وبدأت انقسامات بين القوي واللاعبين الإقليمين[1]، أمام هذا الواقع الجديد وقفت غيران إلى جانب النظام السوري، سياسيا ولوجستيا أما روسيا فقد قاربت الثورة السورية من منظور جيواستراتيجي إذ لا تري روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها أو امنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي ولاسيما بعض دول آسيا الوسطي، لكن تعد سورية من المناطق ذات الحساسية إليها، فهي تري في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم إلى شواطئ المتوسط يتيح لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة" سيفا ستوب" إلى البحر المتوسط.[2]

تري روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لها، حتي لو كان النظام ضعيفا كما أنه في حال تدهور الأوضاع إلى منزلقات اقتتاليه اهلية، ستبقي حاضرة عبر بدئها بتطوير خطاب ابرز عناصره موروث من الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقليات اذ قررت روسيا مناهضة الثورة ومواجهة من يؤيدها بعدما استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض مرتين في مجلس الأمن، وقد رأي محللون استراتيجيون في مواقف روسيا من الثورة السورية دليلا على نمو دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي[3]، وموقف روسيا من الثورة جعلها في تضاد مع اتجاهات الرأي العربي، ما فرض عليها اجراء تراجع تكتيكي بإنتاج توافقات مع الجامعة العربية والغرب تجلت في خطة كوفي عنان عندما رأت أن التغير في سوريا لا مناص منه، وانتصار النظام السوري عسكريا على قمع الثورة أمر غير واقعي، فنجحت في فرض اقاع سياسي لكن ما لبثت حتي تدخلت

[1] - وليده ساعو، مرجع سابق، ص ص 199، 200.

[2] - وليده ساعو، مرجع سابق، ص 201.

[3] - وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية**، (مركز الجزيرة للدراسات)، 2012م، ص ص 06،05.

عسكريا كما أنها استطاعت ان تكون اللاعب الأبرز جيواستراتيجي في الثورة السورية، في ظل عدم رغبة الغرب وتركيا والجامعة العربية في التدخل[1]، وبقي الشعب السوري على الاستمرار في ثورته وهو عامل الدفع الرئيسي واخطأت القوي السياسية السورية التي راهنت منذ البداية على التدخل الخارجي، وحددت موقفها وخلافاتها على هذا الأساس وضيعت وقتا في مناقشة الموضوع.

إن الثورة السورية دحضت نظرية المؤامرات دحضا كاملا فهي لا تمضي رغما التقاعس العالمي فحسب، بل يقود الشعب بثورته نضالا ضد النظام السوري وحلفائه الذين عدو الثورة لذلك تبدو تحالفات النظام السوري مع ايران و روسيا والعراق عوامل بقائه الرئيسية.

على صعيد التفاعلات الإقليمية فقد انتجت الثورة السورية واقعا جيواستراتيجي معقدا في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وايران إذ ساهمت المرونة السابقة في النظام الدلي على اعطاء الدول الاقليمية دورا أكثر فعالية، تعبر به عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة، كما ركز تركيا في علاقتها مع الدول العربية في العقد الماضي على ضمان وتعظيم مصالحها الاقتصادية، بجميع الطرق بعد فشلها في الانضمام للاتحاد الأوروبي غيرت محور اهتمامها نحو الشرق الأوسط وواجهت تركيا في مواقفها في الثورات العربية مسائل حددت من فعالية سياساتها، والتي تتعلق بالمصالح الاقتصادية وتشابه تركيبتها العرقية والطائفية مع المجتمعات العربية، كما كانت آلية عمل النظام السياسي التركي تجاه الثورات العربية من خلال معالجة مدخلات الرأي العام التركي والانتخابات ومواقف الجيش المتحفظة، ووجود قضية كردية في تركيا وفي الدول الملتحمة لها[2]، كما وافقت تركيا خلال الثورات العربية على نصب الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ على اراضيها ورفضت المشاركة في اسطول الحرية ولأمني والاستخباراتي مع اسرائيل خاصة مع تقدم الملف الكردي، وتراجع التنسيق مع ايران وسوريا اما في ما يخص ايران فقد تعاملت مع الثورات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية بحيث يولى النظام السياسي الإيراني اهتماما بالغ الأهمية بالسياسة الخارجية، في حين غياب سياسة داخلية منسجمة واتبعت

[1] - وليد عبد الحي، مرجع نفسه، ص ص 02،05.

[2] - وليده ساعو، مرجع سابق، ص ص 202، 203.

سياسة مذهبية في التعاطي مع الثورات العربية وحاولت تقديم نفسها على أساس حاملة لواء الدفاع عن الشيعة، في الوطن العربي وعلى أقل تقدير تراهن على التحول الطائفي العربي الي ولاءات سياسية، لقد بدأ الدور الإيراني خلال الثورات العربية في تراجع كبير خاصة بعد الموقف العدائي من الثورة السورية، ونزوع طهران لإنتاج تحالفات تعتمد على التقاطعات المذهبية لاسيما في العراق حيث تركز الحكم العراقي بالسلطة مدنية ديكتاتورية تظهر نهجا طائفيا، من هنا يمكن تفسير مواقف" نوري المالكي" من الثورة السورية اذ تجاهل الخلافات السياسية والعداء الشديد مع نظام الأسد وأنتج مواقف سياسية داعمة له واجراءات اقتصادية اسهمت في فشل تأثير العقوبات الأوروبية خاصة في يتعلق بالاحتياط النقد من العملات الأجنبية، وتباعد العلاقات الإيرانية التركية تبعا للخلافات الحادة بشأن الثورة السورية.[1]

بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث بالسم الخارجية الإيرانية في 2011/07/21 أن الخيار بين تركيا وسوريا سيتم ترجيح سورية على تركيا، وظهر هذا إلى العلن من خلال توتر العلاقات بين ايران وتركيان واستدعت تركيا السفير الإيراني للاحتجاج على التصريحات الإيرانية لها على خلفية استضافتها مؤتمر أصدقاء سورية[2] ، وترشيح ايران لبغداد استضافة المحادثات مع القوي الدولية بشأن برنامجها النووي بدلا من أنقرة.[3]

نخلص القول أن الأزمة السورية قد أفرزت واقع جديد في المنطقة، وخاصة تنافر بين دولتين اقليميتين بسبب الأزمة بعدما كانت علاقتهما عادية قبل الأزمة والسبب كان مذهبيا، والاستقطاب الكبير على خلفية الأزمة كان بين ايران والمملكة العربية السعودية التي اتخذت موقفا مؤيدا للثورة مدفوعا أساسا بمنطق الصراع مع ايران، ومحاولة وقف تمددها في الخليج ودول المشرق العربي.

---

[1]- وليده ساعو، مرجع نفسه، ص ص 203،204.

[2]- مجموعة اتصال دولية تدعم الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد تتكون من : 70 بلد أبرزها هي البلدان العربية وبلدان الإتحاد الأوروبي، أمريكا، وتركيا المنظمات الدولية كجامعة الدول العربية، تم التصفح يوم 2016/05/14م، على الرابط:
http://ar.wikipedia.org/

[3] - حنين غدار، **التقارب الإيراني الأمريكي يكشف زيف العداء، "علاج روحاني"**، (مجلة العرب الدولية)، شهرية سياسية، العدد: 1589 تشرين الثاني،2013 م، ص-ص 12،13.

المبحث الثالث: آثار الأزمة على العلاقات بين البلدين.

تعتبر تركيا البلد الأكثر إرتباطا بالأزمة في سوريا أكثر من الدول الإقليمية الأخرى وذلك راجع لعدة عوامل تفرض عليها ذلك، وقد كان لها موقفا من الأزمة تميز بالإعتدال في البداية ثم التدرج إلى حد التصعيد وهذا ما أدى إلى دخول العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التوتر والتأزم، وهذا ما سوف نحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الموقف التركي من الأزمة السورية :

الفرع الثاني :الموقف التركي الخاص بالثورة السورية .

انطلقت أحداث الربيع العربي في سوريا في آذار مارس 2011م وقد تأثرت العلاقات السورية التركية بهذه الأحداث كثيرا ولقد أظهرت تركيا منذ بداية الأزمة في سوريا مواقف متفاوتة إتجاه النظام السوري مثل إعلانها استعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول المناهضة لسياسات سوريا، وقد اظهر الاتراك دينامكية اقترب وابتعاد حسب مصالحهم ومكاسبهم المحتملة[1]، وقد دعي الرئيس التركي عبد الله غول نظيره السوري بإجراء إصلاحات ديمقراطية قبل فوات الوقت ،وقد وجه له رسالة يقول فيها : (**لا أريد أن يأتي اليوم الذي تشعرون فيه بالأسف وانتم تنظرون ورائكم ،لأنكم تأخرتم كثيرا في التحرك أو لان تحرككم كان قليلا جدا، وان توليكم قيادة التغير سوف يجعلكم في موقع تاريخي بدلا من أن تفجركم رياح التغير**).[2]

من جهة أخرى وجه وزير الخارجية التركي " أحمد داوود أوغلو " ما وصفه التحذير الأخير إلى الرئيس السوري " بشار الأسد " بأنه إن لم تتوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين في سوريا فإنه " لن يبقى مجال للكلام " حيث ذكر " أوغلو " في زيارته لدمشق في 09 آب أغسطس 2011م أنه حمل مطلبين محددين هما، وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين وسحب الجيش من المدن ومواجهة المطالب الديمقراطية للشعب، كما وقد وصف رئيس الوزراء التركي " رجب طيب أردوغان " أن ما يحصل في سوريا مثل الوضع الذي

[1] - محمود خليل يوسف القدرة، **نطور العلاقات السياسية السورية – التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية، 2008م 2012م**، (مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر في غزة)، 2013م، ص 126.125.

[2] - محمود خليل يوسف القدرة، مرجع نفسه، ص 126.

حصل في ليبيا قبلها وقال: (**لقد فعلنا ما بوسعنا في ليبيا لوقف إراقة الدماء لكننا لم نحقق أي نتائج وأصبحت المأساة دولية ...لم يحقق القذافي آمالنا وكانت النتيجة واضحة، والآن يحدث نفس الشيء في سوريا...، ورغم ذلك مازال المدنيون يموتون في كل يوم وكل لحظة.**).[1]

كان الرئيس السوري في بداية الأزمة مرحبا بالمبادرة التركية بسبب علاقات الصداقة التي كانت تجمعه بالرئيس التركي في وقت سابق [2]، حيث إقترح عليه في شهر ماي 2011م إنشاء حكومة إنتقالية يشارك فيها الإخوان المسلمون، لكن الرئيس السوري عبر عن عدم قناعته التامة بالفكرة وهذا ما كان السبب لبداية توتر العلاقات بينهما.

تدهورت العلاقات بينهما أكثر بعد إحتضان تركيا للمعارضة السورية على أراضيها والتي كانت ممثلة لمختلف أطياف المجتمع السوري.[3]

في شهر نيسان أبريل 2012م استضافة تركيا مؤتمر " أصدقاء سوريا frinds syrien " والذي ضم عشرات الدول المعادية لنظام بشار الأسد"، وهكذا تغير موقف تركيا من النظام السوري، كما قد أقرت تركيا بأن طول الأزمة وعدم الاستقرار في سوريا سوف يؤثر سلبا على الداخل التركي، خاصة في ضل تفاقم أزمة اللاجئين والخوف من تسلل مقاتلين من حزب العمال الكردستاني والقيام بأعمال إرهابية في تركيا.

بعد سقوط العديد من القذائف السورية على الحدود التركية، وقيام الجيش السوري بإسقاط طائرة تركية في 20 حزيران و يوليو 2012م [4]، إنتقل الموقف التركي إلى مستوي أخر يقوم على التشاور والتنسيق مع الجانب العربي الممثل بالجامعة العربية وبعض الدول الإقليمية خاصة السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وكذلك التشاور مع حلفائها الدوليين خاصة الولايات المتحدة الأمريكي وخلال هذه الفترة وبعد أن اعتبرت تركيا أن نظام الرئيس " بشار الأسد " قد فقد شرعيته بلغت التصريحات التركية إزاء الوضع في سوريا

[1] - محمود خليل يوسف القدرة، مرجع نفسه، ص 127.

[2] - كنزة فني وسمير هوام، **التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط (مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا)** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة قالمة، 2015م، ص 43.

[3] - كنزة فني و سمير هوام، مرجع نفسه، ص 44.

[4] - نفيسة غياث، **هل يمكن أن نصبح سوريا فيتنام تركيا ؟**،(مجلة الثورة الدائمة- مجلة ماركسية ثورية، فصيلة عربية)، العدد الثالث آذار مارس، 2013م.

مستوى عالي التصعيد، واكبه بعض التهديدات وفي مقابل ذلك تزايدت وتيرة الدعم المقدم للنظام السوري من قبل حلفائه الإقليميين مثل إيران والدوليين مثل روسيا .

ورغم مناقشة المؤسسات التركية للعديد من الاحتمالات، إلا أن الحقيقة أن خيارات تركيا للتعامل مع الأزمة السورية كانت محدودة جدا، وقد شكلت لها اختبارا للقدرات الدبلوماسية التركية ولما لها من وزن إقليمي ودولي[1].

خاصة في ضل الخوف من أن يسيطر حزب الإتحاد الديمقراطي أو بعض الأحزاب الكردية الأخرى على مناطق واسعة في شمال و شمال شرق سوريا والتي تسكنها غالبية كردية وشروعهم في ترتيبات سياسية وعسكرية لإدارتها ذاتيا، وهذا الأمر يقلق تركيا كمن جهة الأكراد الأتراك كما أنها تخشى من أن يتحول شمال سوريا إلى قاعدة ومنطلق لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في حال فشل معه في تسوية للقضية الكردية في تركيا سلميا.

من جهة أخرى بدأ العلويين الأتراك الذين يشكلون كتلة سكانية كبيرة يهددون بأنهم لن يقفوا بلا حراك في حال تعرض العلويين في سوريا للاضطهاد الطائفي، وكل هذه التطورات جعلت تركيا تراجع سياساتها اتجاه الأزمة السورية وتحسن علاقاتها مع إيران الحليف القوي لنظام " بشار الأسد " وأعلنت تأييدها لمؤتمر جنيف و شرعت في الحد من دخول المقاتلين لسوريا[2].

المطلب الثاني: مسار العلاقات بين البلدين في ظل الأزمة.

الفرع الأول: ملامح العلاقات بين البلدين قبل الأزمة.

تمكنت تركيا من تحسين علاقاتها مع سوريا بعد نهاية أزمة 1998م خاصة بعد فوز الإسلاميين في تركا عام 2002م، حيث دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة تميزة بالتقارب الكبير والتعاون، كما وقد طورت تركيا علاقات أمنية وسياسية واقتصادية مميزة مع

[1] - ناصر ابن سليمان العمر، **تركيا و الثورة السورية... الأطر الحاكمة**، (معهد العربية للدراسات والتدريب)، 09.02. 2013م على الرابط:

http://www.ALmouslim.com

[2] - منذر خدام، **تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية**، جريدة الحياة، 10 فبراير شباط 2014م، على الرابط:

http://www.alhayat.com

سوريا، وساعدت أيضا نظام الأسد على مواجهة العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت عليه بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في عام 2005م، من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية وذلك فضلاً عن جهود الوساطة التي بذلتها تركيا خلال عامي 2007م و2008م في محاولة التوسط بين إسرائيل وسوريا[1].

الفرع الثاني: تحول العلاقات بتحول الموقف التركي من الأزمة.

بعد بداية الانتفاضة السورية في مارس 2011م، حاول الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان " إستغلال علاقته مع الرئيس " بشار الأسد " من أجل الإستجابة لمطالب تركيا بشأن إجراء إصلاحات عاجلة اجتماعية واقتصادية وسياسية سريعة وعدم التورط في أعمال العنف، غير أن ذلك أغضب ثوار سوريا الذين رأوا الموقف التركي دعماً للنظام السوري الديكتاتوري في مواجهة الحركة الثورية الشعبية، خاصة بعد عدم إستجابة الرئيس " بشار الأسد " للمطالب التركية وعليه فقد تبدل الموقف التركي سريعاً.

بحلول شهر يونيو، وصف أردوغان قمع النظام السوري لشعبه بالحملة اللاإنسانية وتأكيد أن الأسد لم يف بوعوده الإصلاحية. وبحلول نوفمبر 2011م ، تطور موقف أردوغان إلى حد دعوته الأسد صراحة للتنحي، بل واستضافت تركيا عدة اجتماعات للمعارضة السورية، ومن بينها "مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني" الذي عقد في اسطنبول في أبريل من عام 2012م[2]، وهذه الخطوة أغضبت الحكومة السورية مما تتخذ إجراءات تصعيدية زادة من حدة توتر العلاقات بين البلدين وتمثلت فيما يلي:

المستوى الإعلامي: شنت وسائل الإعلام السورية حملت من الاستنكار على الموقف التركية من الأحداث في سوريا كما ركزت الحديث عن العثمانية الجديدة و المرجعية الإخوانية لأردوغان، كما تم استحضار التاريخ العثماني بالتفسير استعماري ودعت

[1] - عُمير تسبينار، ترجمة: إيمان أحمد عبد الحليم ، **من العثمانية إلى الديغولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا**، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/UI/front

[2] - عُمير تسبينار، ترجمة: إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع نفسه.

الوسائل الإعلام السورية أيضا تركيا للاهتمام بمشاكلها الداخلية، بدل من توجيه النصائح لسوريا[1].

أ- المستوى السياسي الدبلوماسي: أدى الموقف التركي الجديد الى تأزم العلاقات السياسية بين البلدين خاصة بعد استدعاء الخارجية السورية السفير التركي لإبلاغه رسالة احتجاجية قاسية على الموقف التركي كما عبر السفير السوري في أنقرة عن استياء بلاده من موقف تركيا الداعم حسب وصفه للمتمردين والإرهابين في بلاده[2]، خاصة بعد استقبال تركيا للمعارضة السورية التي يسيطر عليها الإخوان المسلمين الذين تعتبرهم سوريا كحزب الله الكردستاني بالنسبة لتركيا، وبلاده مستاءة من استغلال الحكومة التركية لما يحدث في سوريا سياسيا من أجل الانتخابات.[3]

ب- المستوى الأمني: كان تركيز النظام السوري في هذا الجانب بالتشبيه خطر الإخوان المسلمين على سوريا بالخطر حزب العمال الكردستاني على تركيا التي تعتبره حركة ارهابية، وهكذا بدأ واضحا أن سوريا كانت دائما تذكر تركيا بأهمية التعاون الأمني والمجهود الذي تبذله دمشق للحد من خطر حزب العمال الكردستاني على تركيا وفق اتفاق "أضنة" الموقعة بالتاريخ 1998/10/20م[4].

الفرع الثالث: دوافع التحول التدريجي في الموقف التركي

هناك عدة متغيرات داخلية وخارجية أدت إلى تغير الموقف التركي من النزاع في سوريا وهذا ما أدي إلى تأزم العلاقات بينهما لحد كبير، وأبرز هذه العوامل:

1. عدم تجاوب الرئيس السوري: رغم كل النصائح المتوالية لتركيا على نظام بشار الأسد من اجل احتواء الأزمة مبكرا وقبل تعقيد الوضع أكثر، إلا أن النظام السوري قرر انتهاج

---

[1] - **الصحافة السورية تصف أردوغان بالواعظ المتشاوف أو أنقرة تفضل تعبير الأخ الناصح، صحيفة الشرق الأوسط**،2011/05/13م على الرابط: http://www.awssat.com-details

[2] - **الخارجية السورية تبلغ السفير التركي رسالة احتجاجية، صحيفة دمشق برس**، 2011/05/04، على الرابط: http://www.dp.nwes.com

[3] - cevil Kuçukkosum,syiria offended py turkish PMs'tatement, unow saysn, **hurriyet news papier**, 1805/2011.

[4] - أسامة يعقوب، **ماذا لو ردت سوريا على تركيا بالمثل؟، سيريا أوول**، 2011/05/03م، على الرابط: http://www.syriaall.com/news.

الطريقة الإيرانية في التعامل مع الإحتجاجات والتي تقوم على الحل العسكري والقمع[1]، وهذا كان واضحا من خلال تصريحات الرئيس السوري عن عزمه بسحق الإحتجاجات[2]؛

2. المخاوف من انهيار النظام وانتشار الفوضة: تتخوف تركيا دائما من انهيار النظام السوري بشكل يؤدي إلى فوضة دون ان يكون هناك بديل، وهكذا تنتقل الفوضى إلى البلدان المجاورة، كما ستتحمل تركيا خسائر كبيرة مثل خسارة مشروعها السياسي في المنطقة، ومصالحها الإقتصادية كما سيكون هذا الفشل سببا في تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية التركي؛

3. المخاوف من زيادة عدد القتلى والتدخل الدولي: تترافق هذه المخاوف مع زيادة عدد القتلى وزيادة التغطية الإعلامية الدولية لها، واعادة سيناريو لبيا في سوريا.[3]

4. الملف الكردي: تتخوف تركيا دائما من استقلال أكراد سوريا مما يؤدي إلى مطالبة أكراد تركيا بالاستقلال وهذا مالا ترغب فيه تركيا، وأن تصبح سوريا مركز انطلاق لعمليات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا نتيجة للفوضى.[4]

المطلب الثالث: أزمة اللاجئين السوريين في تركيا.

أحصى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA بعد عامين من بداية أعمال العنف في سوريا مقتل أزيد من 70.000 شخص واحتياج أربع ملايين شخص للمساعدات الإنسانية داخل البلاد وحوالي 2.5 مليون نازح داخلي وأكثر من مليون لاجئ إنتقلوا إلى الدول المجاورة خاصة الأردن، لبنان وتركيا حيث تستضيف لبنان والأردن أبر عدد من اللاجئين والذي يقدر بحوالي نسبة 2.6% من المجموع تليهم تركيا بنسبة 23 % والعراق بنسبة 10% ومصر بنسبة 3.9% وشمال إفريقيا بنسبة 0.7%.

قد أكدت لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا أن أعمال العنف في سوريا وصلة إلى مستويات أعلى من الدمار، بسبب تصاعد وتيرة القصف

---

[1] - علي حسين باكير وآخرون، **ايران: المحافظون، الحركة الخضراء والثورات العربية**، ط01،(مركز مسبار للدراسات والأبحاث) الإمارات،2000م.

[2] - **الأسد "تجاوزنا الأزمة و الأحداث في نهايتها"، صحيفة الشرق الأوسط**، 2011/05/09م.

[3] - يوسف الشريف، **الوصايا العشر لنظام السوري تبدأ بالا تقتل، صحيفة الحياة**، 2011/04/28م، على الرابط:
http://www.international.daralhayat.com/internationalarticale

[4] -yusuf canli, syria as turkey s' demestic issue, **hurriyet news papier**,15/05/2011.

الشامل الواسع النطاق على المدن والقتل الجماعي واستهداف المدنيين، وهذه المظاهر من العنف أصبحت تمثل الحيات اليومية للمدنيين، وفي تقريرها بتاريخ 11 مارس آذار 2013م إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصفة فيه ما يحدث من تآكل كبير للمساحات المدنية نتيجة لتساع مناطق القتال، كما أشار التقرير أيضا إلى تواصل الصراع من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والجيش السوري النظامي على حد سواء مع عدم الإلتزام بحماية المدنيين .

وفي 10 مارس آذار 2013م أصدرت اللجنة الدولية لصليب الأحمر بيانا أكدت فيه أن الإحتياجات الإنسانية في سوريا أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى، ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع المسلح يوميا مع عدم وجود نهاية في الأفق لانتهاء معاناتهم، كما ذكرت اللجنة أيضا أنه من أمور المؤسفة جدا تعود المدنيين على وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين باعتبارها أحداث يومية، وفي الأخير شدد التقرير على ضرورة توقف الإنتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والذي يضمن حقوق المدنيين وقت الحرب.[1]

كما أن المعارضة السورية كان لها دور في زيادة حدة أزمة اللاجئين من خلال تورطها في أعمال العنف ضد الموالين لنظام من الطوائف الشيعية والسنية.

لقد أكدت أربع سنوات على بداية الأزمة في سوريا أن الشعب السوري هو المتضرر الأول منها، حيث أن كل السكان غادروا من المناطق التي تشهد مواجهات عسكرية، كما قد نزح حوالي 50% من عدد السكان نحو كافة دول العالم، وتم إخلاء المدن وأصبحت تقسم على أساس مناطق موالية للنظام وأخرى معارضة له، وقد أدى هذا إلى تأجيج الأوضاع الأمنية لدول الجوار بسبب تواصل نزوح اللاجئين خاصة إلى تركيا، بسبب السياسة التركية اتجاه اللاجئين السوريين[2].

هذا وخلال بداية التدفقات الأولى لموجة اللاجئين إلى تركيا إستغل الرئيس السوري علاقاته مع نظيره التركي من أجل منع اللاجئين من العبور إلى تركيا وعدم تهويل الأزمة في الإعلام الدولي، لكن الرئيس التركي إعتبر مطاردة اللاجئين السوريين إلى الحدود وإرتكاب

1 - **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OTHA)** العدد الواحد وعشرون، 15 مارس2013م على الرابط:
- http://www.unocha.org/crisis/syria.

2 - فني كنزة، سمير هوام، مرجع سابق، ص ص 55.53.

في حقهم أعمال القتل والتعذيب من أجل إخضاعهم و إرهابهم، عملا غير إنساني وأنه جرائم حرب لا يمكن السكوت عنها، ومنذ ذلك الوقت سارعت تركيا إلى إستقبال اللاجئين وإقامة لهم مراكز ومخيمات من أجل إيوائهم في المدن الحدودية.[1]

كما وقد أحصة الرئاسة التركية للكوارث وإدارة الإستعجالات Turkish disaster and emergency management presidency أزيد من 36% من اللاجئين السوريين موزعين على 22 مخيم، كما وقد إستقبلت تركيا عددا كبيرا من اللاجئين الذين فروا من أعمال العنف الدائرة بين الجيش السوري النظامي والملشيات المختلفة التي تدعمه خاصة من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني ضد الجيش السوري الحر المعارض بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) islamique state in Iraq and Sham (ISIS) وقد وصل عدد اللاجئين السوريين خلال نهاية 2014م حوالي 2.5 مليون في تركيا حسب تصريحات نائب رئيس الوزراء التركي " بالتشين أكدوغان".

قد استغلت تركيا هذا العدد الهائل من اللاجئين السوريين على أراضيها لدوافع إنسانية في ضل ما يشهده الشعب السوري من ظروف صعبة والتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين، وكذلك لدوافع سياسية تنحصر في رغبة تركيا في إستعادة دورها في المنطقة والشرق الأوسط عموما، و كذلك من أجل كسب دعم حلفائها الغربيين وكسب قاعدة شعبية سنية في سوريا تضمن لها مصالحها في سوريا بعد الأزمة وذلك على اعتبار أن أغلب اللاجئين السوريين إلى تركيا سنيين وهي الغالبية المذهبية في سوريا. [2]

أدى إستقبال تركيا للاجئين السوريين إلى إنتعاش إقتصادي في مدنها الحدودية، وقد قدرة إحصاءات تركية أن ما حمله اللاجئون معهم إلى تركيا لا يقل عن 5 ملايير دولار كما أحصة غرفة التجارة التركية أيضا خلال عامي 2014م و2015م أن السوريين كانوا في مقدمة الأجانب الذين أسسوا شركات مختلفة في تركيا، ومصانع والعديد من المحال التجارية و الخدماتية المختلفة، فضلا عن الأيدي العاملة الرخيصة التي تدعم بها قطاع الصناعة والزراعة في جنوب شرق تركيا.[3]

[1] - حسني محلي، **ميركل في تركيا: اللاجئين السوريين ورقة أردوغان الرابحة**، 14 نيسان 2015م، **جريدة الأخبار**، على الرابط:
- http://www.alakhbar.com.

[2] - كنزة فني، سمير هوام، مرجع سابق، ص ص 55.53.

[3] - حسني محلي، مرجع سابق.

بالإضافة إلى هذا فقد استغل " أردوغان " أزمة اللاجئين كورقة رابحة من أجل الضغط على الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة فتح ملف عضويتها إليه، بالإضافة إلى دعمها بـ 3 مليار يورو لدعم إستضافتها للاجئين من باب تقاسم الأعباء، بالإضافة إلى تعهد الدول الأوروبية بالمساعدة في تطوير خفر السواحل التركي من أجل التصدي لأعمال المهربين في البحر الأبيض المتوسط.[1]

تم الإتفاق أيضا بين تركيا والاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا على رفع التأشيرة على المواطنين الأتراك في حال رغبتهم بالسفر إلى أوروبا، وفي مقابل ذلك تتعهد تركيا بتحسين وضع اللاجئين على أراضيها وتعمل من أجل تعزيز مراقبة سواحلها لمنع عمليات تهريب اللاجئين عبر البحر الأبيض المتوسط، ووقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا والاتفاق أيضا على إعادة قبول اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي إبتداءا من حزيران يوليو 2016م[2].

خلاصة:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن العلاقات التركية-السورية لم تكن جيدة منذ إستقلال سوريا عن الإنتداب الفرنسي عام 1946م، وذلك بسبب ضم تركيا لمنطقة " الإسكندرونة " قبل إستقلال سوريا والتي تعرف حاليا " هاتاي " في تركيا، كما قد وصلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة عالية من التأزم عام 1998م حيث هددت تركيا باجتياح سوريا عسكريا، بسبب المشكلة الكردية ودعم سوريا للأكراد وإيوائهم، وبعد نهاية هذه الأزمة بوساطة دولية وتغير القيادات السياسية في البلدين، دخلت العلاقات بينهما مرحلة جديدة من تميزت بالتقارب والتعاون في جميع الأصعدة، خاصة بعد صعود الإسلاميين في تركيا إلى الحكم عام 2002م، وقد إستمرت هذه العلاقات الجيدة بين البلدين إلى غاية بداية الإنتفاضات الشعبية في سوريا عام 2011م والتي كانت في سياق

[1] - **ما تداعيات إتفاق تركيا وأوروبا على وضع اللاجئين السوريين**، 01 ديسمبر كانون الأول 2015م على الرابط الالكتروني: .http://www.BBC.com/arabic

[2] - **تركيا تعبر إلى الإتحاد الأوروبي على ظهر اللاجئين**، 15 أكتوبر2015م على الرابط: http://ArabicRT.com/News

.

الربيع العربي، وهذا ما أدى إلى تحول تدريجي في العلاقات بين البلدين من السيئ إلى الأسوأ إلى حد القطيعة التامة.

الفصل الثالث:

مخرجات السياسة الخارجية التركية

إتجاه النزاع في سوريا.

طرح النزاع في سوريا جملة من التحديات والرهانات على تركيا بحكم الجوار الجغرافي والإرتباطات الإثنوثقافية، وهذا ما أجبر تركيا على مراجعة سياستها الخارجية والقيام بجملة من السياسات الأمنية والدبلوماسية من أجل تعزيز أمنها القومي، كما حاولت التعامل مع مخرجات النزاع في سوريا بما يتوافق مع مصالحها، وهذا ما سوف نعالجه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإدارة التركية لنزاع في سوريا

تعرضت المصالح التركية في سوريا لخطر جدى، بسبب عدم استجابة النظام السوري للعرض التركي بشأن المساعدة في تجنب «الطريق الدموي» للخروج من الربيع العربي خاصة أن تركيا لها مصلحة أن تظل سوريا مستقرة، لا سيما لتجنب المخاطر الأمنية التي تنتج عن تدفق اللاجئين وزيادة تحركات حزب العمال الكردستاني من داخل سوريا، وفي هذا المبحث سيتم توضيح افرازات الأزمة السورية على السياسة الخارجية التركية، أيضا محاولة تركيا لاحتواء الإرتباطات الأمنية، السياسية الإقتصادية والإثنوثقافية.

المطلب الأول: مراجعة السياسة الخارجية التركية

المتتبع لسياسة الخارجية التركية خلال الفترة الأخيرة سيري أن أنقرة ترسل المزيد من الإشارات التي توحي بأنّ ثمة استدراك في سياستها الخارجية، ليس فقط اتجاه سوريا بل تجاه العراق، ايران ولبنان ومجمل المنطقة فمنذ صفقة الإفراج عن البنانين التسعة الذين خطفوا في بلدة "أعزاز" السورية شمال حلب، تبدى تركيا مرونة سياسية تحمل جوهر هذه الإنعطافة مرتبطة بأخطاء الحسابات التركية تجاه الأزمة السورية، بعد أن اعتقدت أنقرة أن مسألة اسقاط النظام السوري ستكون سهلة وهي مسألة وقت لا أكثر وبناءا عليه ربط حزب العدالة والتنمية سياسته المستقبلية وحساباته تجاه منطقة الشرق الأوسط بإسقاط هذا النظام أملا في بناء شرق أوسط جديد تكون تركيا الدولة القائدة على المنطقة[1].

انطلاقا من هذا التصور من الواضح أن التحولات السريعة الجارية في المنطقة لاسيما تلك المتعلقة بالأزمة السورية دفعت بالحكومة التركية إلى نوع من المراجعة السياسية ومحاولة التقليل من الخسائر والتداعيات السلبية على أمنها الداخلي، فالسياسة التركية تشعر بنوع من العزلة والخيبة والتعثر على خلفية ما وصلت اليه هذه السياسة تجاه المنطقة وفي كل هذا

[1]- خور شيد دلي، **الإنعطافة التركية و المراجعة المطلوبة، جريدة السياسة**، العدد: 106، ص، 03.

تتجه الأنظار إلى الدبلوماسية التركية ومنظر سياسة العمق الإستراتيجي "أحمد داوود أغلو" الذي يحمله العديد من الأوساط التركية المسؤولية المباشرة عن ما يجري لهذه الدبلوماسية من انكسارات، ومصدر تحميله المسؤولية تنبع من أنّ "أوغلو" بنفسه انقلب على نظرية صفر المشكلات وتحول إلى نافخ ايديولوجي بلون طائفي يتحدث عن بدء دور الإحياء السني مع عهد الإحياء الشيعي، وهو ما أثبتته التطورات على عدم صحة هذه الرؤية فضلا عن افتقارها للفهم الدقيق لمعادلة السياسة ة العلاقات بين دول المنطقة[1]، وخاصة أن اوغلوا الذي تولى الملف السوري إذ ترى الأوساط التركية أن دبلوماسية أنقرة بالغت في التدخل في الأزمة السورية وهو ما أدى إلى صدام جيو/استراتيجي مع كل من العراق، ايران، روسيا وفضلا مع الدولة المعنية، ما أدى إلى فشل نظرية صفر المشكلات فالعلاقة التركية مع كل من سوريا، ايران، العراق وروسيا وصلت إلى حد التوتر، وبدت هذه الدبلوماسية في خيبة أعمق إزاء الحليف الأمريكي الذي له أولويات مختلفة تجاه المنطقة، خاصة تراجع أمريكا عن ضرب سوريا عسكريا و التوافق الأمريكي الروسي بعد الإتفاق علي نزع الأسلحة الكيميائية السورية[2].

بناء على ما سبق سعت تركيا إلى بناء العديد من الخيارات تجاه الوضع الحالي في سوريا ساعيتا التوافق مع مصالح والمستجدات الأمنية التي تمر بها تركيا وبشكل نظري فهي أمام خيارات التالية:

1- أن تكتفى بعرض رؤيتها للحل وتستمر في مطالبة واشنطن بالمنطقة الآمنة مع رفض وجود الأسد وتستمر في دعم المعارضة سياسيا وعسكريا وهذا غير فعال في ظل ما تصنعه روسيا التحالف الدولي على الأرض من تغير؛

2- أن تقوم تركيا بالعمل على تنفيذ رؤيتها بشكل أحادي مع أطراف محددة والقيام بالتدخل عسكري موازي مما يعنى المواجهة المباشرة مع روسيا وايران لكنه خيار مستبعد

[1]- خور شيد دلي، نفس المرجع، ص، 03.

[2]- محمود سمير الرنتسي، خيارات السياسة الخارجية التركية و متغيراتها الإقليمية والدولية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 14 ديسمبر 2015، ص، 06.

لكن قد تشطر استخدامه بأشكال محدودة في حال شعرت الخطر مثل تصريح أردوغان في ما يخص تدخله عسكريا في حلب؛

3-أما الخيارات المرجحة مع التحديات التي فرضتها الظروف والمستجدات الأخيرة يمكن عرضها في الجدول التالي:

المواقف	التحديات	الخيارات
1	تردد الموقف الدولي في مسألة رحيل الأسد	• تكثيف الضغط عبر الفريق الحالي المكون من تركيا، السعودية وقطر. • قبول مؤقت ومتحفظ على وجود الأسد بالشرط أن لا يكون له دور مستقبلي. • تكثيف الدعم للمعارضة السورية لمنع خلال الفترة الانتقالية.
2	الخلاف مع الولايات المتحدة على تنفيذ المنطقة الآمنة	• العمل علي اشعار أوروبا على أهمية اقامة المنطقة منعا لتدفق اللاجئين وانعكاسات على أمن أوروبا. • العمل على إعاقة كل أشكال التعاون بين الأكراد في سوريا مع الأمريكان والروس.
03	زيادة تدفق اللاجئين السورين إلى تركيا.	• الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي ودول الخليج على المساهمة في مساندة تركيا في ملف اللاجئين.
4	التعاون الفرنسي والأمريكي مع وحدات حماية الشعب الكردي.	• التأكيد على اعتبار حزب العمال حزبا ارهابيا. زيادة التنسيق مع فرنسا واستقبال معداتها العسكرية الجوية والبحرية. • دعم و تسليح قوات البشمركة في مواجهة داعش.

5	التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا واستهداف المعارضة السورية.	• طلب المساندة من حلف الناتو. • مزيد التقارب مع الغرب. • فتح المزيد من القواعد والإمكانيات للتحالف الدولي. • العمل المكثف على توحيد المعارضة وتزويدها بأسلحة متطورة.
6	التعاون الروسي مع حزب العمال الكردستاني.	• الضغط على الأمريكان لمنع انضمام الأكراد لتحالف موسكو. • زيادة القبضة الأمنية على تحركات حزب العمال.
7	تطبيق روسيا لسلسلة عقوبات اقتصادية على تركيا بعد أزمة طائرة السوخوي.	• العمل على احتواء الأزمة مع روسيا. وفي حال لم ينجح ذلك فالعمل على القيام بردود متدرجة مثل العمل على توقيع اتفاقيات جديدة مع دول الخليج.
8	مواجهة تنظيم الدولة أو آخرون.	• المشاركة بفعالية ضد التنظيم بالتنسيق مع واشنطن.[1]

01: خيارات السياسة الخارجية التركية.

المصدر:

الجزيرة نت، كردستان العراق: القوات التركية لتدريب البشمركة، 2015/12/05،

http://goo.gl/S11kVz

[1]- كردستان العراق: القوات التركية لتدريب البشمركة، الجزيرة نت، 05 من ديسمبر 2015.

http://goo.gl/S11kVz

المطلب الثاني: التعامل مع الجوانب السياسية والأمنية في سوريا.

أظهرت تركيا سلوكا متفاوتا اتجاه سوريا مثل إستعدادها للتوصل إلى توافقات مع الدول والأطراف المناهضة لسياسات النظام السوري، كما أظهرت دينامية إقتراب وتباعد بحسب المكاسب والدور الممكن في الشأن السوري.

الفرع الأول: المستوى السياسي.

تعاملت تركيا مع ما يحدث في سوريا على أنه شأن داخلي بكل ما لهذا من مضامين وقد استمرت تركيا في ضغوطها السياسية على النظام السياسي السوري من خلال تصريحات المسؤولين الأتراك خاصة من الطرف الرئيس " رجب طيب أردوغان" و "أحمد داوود أوغلو"، وقد وجه وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" ما وصفه التحذير الأخير إلى الرئيس السوري حيث قال: (إذا لم تتوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين في سوريا فإنه لن يتبقى شئ للكلام ، كما صرح الرئيس التركي السابق عبد الله غول ان تركيا فقدت ثقتها في النظام السوري، وقد وصل الوضع فيها الي حد انه لم يعد أي شيء يكفي وانه يتابع آخر التطورات يوميا بتقارير استخباراتية عن تفاصيل الأحداث الجارية هناك[1]، كما أنها لا تسعى لإستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية منها النظام السوري، وانما تدعم عملية التحول الديمقراطي وتركز علي مفهوم الدبلوماسية والقوة الناعمة[2] .

أبد الدور التركي ثلاثة توجهات حيال التعامل مع الأزمة السورية وهي:

التوجه الأول: تبنى المعارضة السورية ودعمها سياسيا واتاحة الفرصة لها كي تعقد مؤتمرات في مدن تركية وتطلق تصريحات صحفية من هناك، وصارت تركيا الأرض الصلبة التي تتحرك فيها تتحرك المعارضة السورية؛

التوجه الثاني: إستقبال اللاجئين السورين الذين تعرضت مدنهم لدمار واعلان التركي غير الرسمي بإنشاء المنطقة الآمنة داخل الأراضي السورية؛

[1]- عقيل محفوظ، **سورية وتركيا" نقطة تحول أم رهان تاريخي" المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، معهد الدوحة، ص ص،43، 46.

[2]- نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد**، (مطبعة شمص، بيروت)، ص، 254

التوجـــــه الثالـــــث: يتمثـــل في الجهـــود السياســـية لإقنـــاع الإتحـــاد الأوروبي والإدارة الأمريكيـــة بتصلب مواقفها من الأزمة السورية[1].

في ســبيل ايجــاد حــل اقليمــي انحــازت تركيــا تجــاه ســورية اســتراتيجيا مــع الجامعــة العربيــة في محاولــة حــل الأزمــة الســورية، والحــد مــن النفــوذ الإيــراني كــذلك ســعت تركيــا علــي انســاء مجموعــة" أصــدقاء ســوريا"[2]، لكــن كــل المحــاولات السياســية لم تفــرز المخرجــات المنتظــرة لحــد الآن مــع النظــام الــذي أصــر علــى اســتخدام العنــف لقمــع الثــورة، خاصــة مــع اخفــاء الجهــود الدوليــة والإقليميــة في احتــواء الأزمــة سياســيا، لكــن مازالــت تركيــا تحــاول تأديــة دورا أكثــر تــأثيرا في تحديــد نتيجــة الصــراع في ســوريا، وقــررت تركيــا التعامــل مــع الواقــع كمــا هــو، وأعلنــت تأييــدها لاتفــاق فينــا وقــرار المجلــس 2254 الــذي تضــمنه علــى الــرغم مــن أن الإتفــاق لا يلــبي الحــد الأدن مــن مطالــب المعارضــة الســورية، وواصــلت أنقــرة تقــديم الــدعم للمعارضــة الســورية، بســبب عــدم وجــود ضــمانات واضــحة في مــا يتعلــق بإمكانيــة التوصــل إلى حــل ضــمن الإطــار السياســي المعلن[3].

الفرع الثاني: المستوي الأمني:

ركــزت تركيــا علــى التعــاطي الأمــني والعســكري مــع تنــامي الأخطــار والتهديــدات الــتي أخــذت تشــكلها الأزمــة الســورية بالنســبة لتركيــا مــن الناحيــة الأمنيــة حاولــت التــأثير في تحديــد نتيجــة النــزاع في ســوريا، وعلــى امتــداد الســنوات الماضــية كــان أقصــى مــا ســعت إليــه الحكومــة التركيــة هــو طلــب إنشــاء "منطقــة آمنــة " تنحصــر في شــريط ضــيق الــذى يشــكل 10 % مــن الحــدود أي طولهــا 98 كــم ابتــداء مــن مدينــة " جــرابلس" غــرب نهــر الفــورات حــتى مدينــة "أعــزاز" أمــا عمقها لا يتجاوز 30 كم حتى مدينة" الباب".

أنظر الملحق رقم 03: خريطة للمنطقة الآمنة.

([1])باسل العودات، بعد علاقات و مصالح استراتيجية... الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوا، جريدة العرب 7، العدد، 9460، الأربعاء 2014/02/05.

([2])أرول جيجي، قادر أوستن، سياسة تركيا اتجاه الأزمة السورية، العدد، 3، 2012، أنظر الرابط:

- http://www.Brookings./edu/nedia/files/rc/reports/2011/112/arab.

([3])المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، **خيارات تركيا الصعبة في الشمال السوري**، الدوحة، قطر، 2016، ص، 2، 3.

على الحدود لإيواء اللاجئين وإيجاد منصة لقوي المعارضة السورية[1]، وبهدف تحقيق أهداف ضرورية وهي:

- طرد تنظيم داعش من شمال سوريا ومنع أكراد سوريا من بسط السيطرة على غرب نهر الفورات؛
- وقف تدفق اللاجئين بتأمين ظروف معاشية وأمنية ملائمة داخل سوريا.

دعم المعارضة السورية بعد أن اصبحت سوريا مكانا مفتوحا للتدخلات الدولية والإقليمية وحتى للمليشيات العابرة للحدود الوطنية.

لقد كانت هناك رغبة تركية منذ عام 2012 في التدخل عسكريا عبر حلفائها الغربين تحديد حلف الناتو، وانشاء منطقة عازلة يحظر فيها الطيران لكنها لم تستطع اقناع الحلف بالتدخل بمبرر قانوني لطلب دعم حلف الناتو استنادا للمادة الخامسة من ميثاقه التي تنص على أن أي هجوم أو عدوان مسلح ضد احد الأعضاء أو عدة أعضاء، يعد عدوانا على الأعضاء جميعا[2]، لكن لكي تكون المادة الخامسة قابلة للتطبيق فإنه يجب على العضو أن يتصرف من منطلق الدفاع عن النفس ردا على هجوم، أي بما يتناسب مع القانون الدولي الذى حددته المادة 51، وعد هجمات داعش في انقرة قد تستطيع تركيا أن تبرر التدخل ضد هذا التنظيم لمنع تهديداته كما فعلت في العراق ضد الحزب الكردستاني، وتعمل على التدخل انطلاقا من أن دمشق لا تسيطر علي أراضيها التي تشكل منطلقا للتهديدات[3] وفضلا عن ذلك لو أن تركيا قررت وحدها إنشاء منطقة داخل الأراضي السورية فإن قواتها المنتشرة هناك مشمولة تحت المادة الخامسة من ميثاق حلف الناتو لأنها لم تتعرض لاعتداء من طرف النظام السوري، وحتى لو تعرضت لهجوم داخل أراضيها كنتيجة للاشتباك العسكري داخل سوريا، يكون من الصعب إقناع الحلفاء بحقها في الدفاع عن النفس لأنها

---

[1]- المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، مرجع سابق، ص، 02.

([2])Nato. The north atlantic treaty. Washengton D C. april 4.1949.At :

- http://www.nato.int.cps/natolive/offical-texts-1720-htm

([3])Lankasapoglu .E. Darouk Ergun and Sianau Ulgen A turkish intervention in syria: A reality check Edan dission papier séries n02 July 2015.p.p.08-09

ستكون في موضع مبدأ الهجوم أولا[1]، نتيجة لصعوبة التدخل وامتناع الناتو عن التدخل لحد الآن في سوريا كان البديل الأخير أمام تركيا هو المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم داعش وفتح قاعدة "إنجرليك" الجوية لتسهيل العمليات ولكن هدف تركيا من المنطقة الآمنة ليس داعش فحسب، بل عبر منع التسلح استجابة لمخاوف تركيا، وفي المقابل لن تستهدف إجراءات إنشاء هذه المنطقة الآمنة النظام السوري بشكل مباشر، لأن المنطقة الآمنة في الحقيقة لا تحل مشاكل تركيا المرحلية والدائمة وإنما قد تخفف من تهديدات التنظيم وهجماته في تركيا وتمنع سيطرتها على طريق الإمداد للمعارضة السورية وتخفف جزئيا من تدفق اللاجئين[2].

المطلب الثالث: التعامل مع الجوانب الإقتصادية والإثنوثقافية.

الفرع الأول: الجانب الإقتصادي.

تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة بشكل أفضى إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي والتوقيع على إتفاقيات إقتصادية هامة معها، وألغت تأشيرات مع سوريا ولبنان والأردن وتمكنت من تعزيز التعاون الإقتصادي مع معظم بلدان المشرق العربي، وشكل كل ذلك نقطة تحول مفصلية في السياسة الخارجية التركية حيال البلاد العربية[3].

تراجعت صادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011م وبداية عام 2012م بنسبة 24%خاصة مع بداية الأزمة في سوريا، فحسب إحصاءات مجلس المصدرين الأتراك فإنه خلال عام 2010م بلغت صادرات تركيا نحو سوريا قيمة 852

[1]- Lankasapoglu .E. Darouk Ergun and Sianau Ulgen, op, cit,

[2]- عماد يوسف قدورة ، **تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مفيدة: مقاربة جيوبوليتيكية**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي)، 2015، ص.ص. 133.135.

[3]- عمر كوش، الموقف التركي من الثورات العربية على الرابط:

http://www.aljazera.net/opinien/pages/2617F4A1-75

مليون دولار لكن مع بداية الربيع العربي إنخفضت صادرات تركيا نحو بلدان الربيع العربي من 07 مليار إلى 06 مليار دولار.[1]

فيما يخص الأزمة السورية فقد أثرت بشكل كبير على الأمن الإقتصادي التركي، وهذا نتيجة للقرب الجغرافي فمثلا فيما يخص مسألة اللاجئين والإرتباطات الإقتصادية مثل الإستثمارات في سوريا وتراجع صادراتها اتجاهها بشكل كبير، وقد مست هذه الأزمة مختلف القطاعات الإقتصادية التركية سواءا التجارية أو النقدية فعلي على مستوى الإقتصاد الكلي التركي، كما قد تراجعت مداخيل السياحة التركية أيضا بعد توقف السياح السوريين عن التوجه للسياحة في تركيا والتي كانت تمثل الوجهة الأولى للسياح دول الشرق الأوسط وبدلا عن ذلك تصاعد عدد اللاجئين إلى تركيا وارتفاع حدة الإعتداءات الإرهابية على تركيا[2] كما تأثرت العلاقات التجارية السورية التركية في مجال الإستيراد و التصدير بشكل كبير فقبل الأزمة قدرة قيمة الصادرات السورية نحو تركيا بـ 629 مليون دولار أما سوريا فكانت تستورد من تركيا ما قيمته 852 مليون دولار، ومع بداية الأزمة في سوريا شهدة هذه التبادلات ركوداً جد ملحوظ لتدخل العلاقات التجارية بين البلدين مرحلة قطيعة غير محددة المدة[3]، زمع تراجع الدور الذي كانت تلعبه المناطق التجارية الحيوية في الجنوب الغربي لتركيا مثل: سانيلفار، غازايا وعينتاب sanlifir،teprent،gozian والتي تضم 19 مصنع من بين أهم 500 مصنع في تركيا، كما ارتفعت تكلفت المساعدات والخدمات المقدمة للاجئين في تركيا، فقد بينت مجموعة من الإحصاءات أن تركيا أنفقت ما قيمته ما يقارب 852 مليون ليرة تركية إضافة الى الأموال التي قدمتها المنظمات غير الحكومية والذي يقدر ب 5،1 مليون ليرة تركية.[4]

[1]- http://www.turkstat.gov./prehaerbitrnre.

[2]- Atata Kafadar « Syrien Refuges in turkey in the six perspectives cens oto 2970076.25/05/2014.p.19

[3]- Atata Kafader, op, cit, p.19.

[4] -Dicer O.B- etal, turkey and syrain refugees : the limits of hospitalitly, (was hington DC : the Brookking instution , 2013, p, 19.

من جهة أخرى فقد احتضنت تركيا العديد من رجال الأعمال السوريين ، فحسب رجل العمال السوري" غزوان المصري" فإنه تم غلق حوالي 300 مصنع منذ 15 مارس 2011 وأكثر من 30،000 رجل أعمال توجهوا نحو تركيا من أجل الاستثمار في قطاعات أخرى وبالاستناد إلى معطيات قدمت في أكتوبر 2012 فقد قام رجال العمال السمريين بتحويل أموالهم إلى البنوك التركية وبالتالي زادت نسبة الاستثمار بالنسبة 34% ، لكن الأزمة أفشلت خطة الاندماج الإقتصادي في المنطقة الذي ظهر بوادره في انشاء منطقة تبادل حر بين كل من الأردن، لبنان، مصر وتركيا.[1]

رغم ما ذكر من أرقام وإحصائيات إلا انه من الضروري عدم المبالغة في التأثيرات السلبية في اقتصاد تركيا، فقد فتحت أوضاع الربيع العربي لاستحضار دور تركي مساهم في انفاذ اقتصاديات البلدان التي عاشت أوضاع الربيع العربي في اطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية، وهذا ما سوف يحدث بالنسبة لسوريا حالما تنتهي الأزمة سوف تسعي تركيا في تأكيد مصالحها فيها مثلما حدث في مصر، تونس وليبيا في المساهمة على اعادة الإعمار وامداد الدول بخدمات الاتصالات والمشاركة في قطاع التشييد والبناء ومضاعفة الإستثمارات التركية.[2]

الفرع الثاني: الجانب الإثنوثقافي.

هناك تشابه كبير في البنى الإثنوثقافية بين سوريا وتركيا، الأمر الذي يدفع بالأتراك النظر إلى ما يحدث في سوريا يؤثر بشكل كبير على تركيا، ليس بسبب التشابه فقط وإنما أيضا بسبب القابلية للتأثير (أليس هناك قابلية معاكسة ؟) لما يحدث في تركيا وخاصة في البعد القومي والمذهبي، إذ تضم تركيا قومية كردية نشطة ولها مطالب سياسية وثقافية وقومية لا

([1])Kemal Kirisci , the Eu turkey and the Arab spring : challenges and opportunities for regional integration global turkey in Eur.ope working papers, p , 01, on

http://ipc.sabamciuniv-edu/wp-cantent/uploads/2012/11/Gte-wp-01.pdf/04/03/2015

([2])- http://www.turkstat.Gov.Tr/prehber Bulten.do-id=8516

يمكن الاستمرار في تجاهلها[1]، وتكمن تجليات البعد الاثني في الموقف التركي من أحداث سوريا في النقاط التالية: [2]

- التحذير من مجازر على غرار " مجازر حليجة " في العراق والتهويل من مخاطر إندلاع نزاع طائفي يمكن أن ينتقل من سوريا إلى تركيا، وخاصة أن تركيا تستحضر حادثة تخص الكرد في العراق مع الدولة المركزية في بغداد؛
- الدخول على خط التركمان في سوريا وتشجيع عناصر منهم على التظاهر وإعداد عمليات نزوح إلى معسكرات أعدت لذلك مسبقا؛
- تدخلت تركيا على خط الحرب في سوريا من أجل التأثير في مواقفهم ومدركاتهم اتجاه الأحداث في الوطن وذلك عبر:

- تنظيم مظاهرات مستمرة ضد النظام في سوريا وخاصة أيام الجمعة وأمام السفارة السورية في أنقرة و القنصلية السورية في إسطنبول؛
- عقد ندوات ومؤتمرات حوارية ولقاءات تضامنية لطلاب ضد النظام وتأييد المعارضة السورية؛
- تشجيع عرب تركيا على اتخاذ مواقف من شأنها التأثير على الموقف داخل سوريا.

نقلت صحيفة "حريت" عن مسؤول تركي رفيع المستوى طلب عدم الإفصاح عن اسمه تصريحات تنطوي على قراءة مذهبية وطائفية حول الأزمة السورية، عندم قال أن الحكم في سوريا هو في يد أقلية علوية على صلات قربي مع الشيعة في المنطقة وايران، وانطلاقا من ذلك فإن الدعم الإيراني (الشيعي) لسورية هو من عوامل استعداد تركيا في التدخل عسكريا ضد سورية.[3]

[1]- عقيل محفوظ، **سورية و تركية: نقطة تحول أم رهان تاريخي**،(المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة)،2012 ص ص،48، 49. على الرابط:

http://www.dohainstitut.org-

[2]- عقيل سعيد محفوظ، **العرب في تركيا تواصل أم تأزم؟ مؤتمر العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل**، (المركز العربي للبحاث ودراسات السياسات، الدوحة)، 19/18 مايو/2011.

[3]- Hasan Kanbalot , syrain reflection on politucs in hatay , tooday s Zaman, 10/08/2011.

تركيا مثلها مثل سائر الدول تخشى تدهور وضع سوريا وتفتتها على أسس اثنية ودينية إذّ بسببها يمكن أن تصبح الدول المجاورة منغمسة في الصراع عبر الانحياز إلى أيس من المجموعات الطائفية أو الإثنية،[1] لذلك طالبت تركيا في انشاء المنطقة الآمنة تحسبا بما يجري في المستقبل وليس فقط في محاربة داعش، بل ترى أن حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا لماله من روابط بحزب العمال الكردستاني، يعد أيضا تهديدا لأمنها ووحدة أراضيها، لذلك صعدت خطابها تجاهه وطلبت من حلفائها عدم تقديم الدعم والتسلح له فقد ركزت مؤخرا على مخاطر تقسيم تركيا بعد أن حققت قوات الحماية الشعبية تقدما ضد تنظيم داعش على الحدود التركية– السورية، واعتبر أردوغان وداود أغلو أن عدم استجابة أي من أعضاء الناتو لمواجس تركيا بشأن حزب الإتحاد الديمقراطي، هو إنذار يتطلب من تركيا الإتحاد من لمنع مشروع التقسيم في جنوب شرق البلاد، وقد استخدم حزب العدالة والتنمية هذا الخطاب في الحملة الانتخابية والذي نجح من خلاله في إستقطاب تأييد الكثير من القوميين الأتراك، واستجابة واشنطن لمواجس تركيا بسبب حاجاتها إلى القواعد الجوية التركية ضد داعش، حيث قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية " ستيف وارين ":

(بأن واشنطن لن تزود قوات حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا).[2]

أنظر الملحق رقم 04: خريطة لمناطق تمركز الأكراد في شمال سوريا.

[1]- مركز كارنغي للشرق الأوسط، **المعضلة الأمنية: رد تركيا على الأزمة**، فيفري 2012، انظر الرابط:

- http://camegie-mec-org/publication/.

[2] -Merve sebnem, westernallies have a lot to answer for daly sbah , november , 11/2015, at :

http://bitly/1jjdhho.

المبحث الثاني: التعامل التركي لمخرجات النزاع السوري.

طرحت الأزمة السورية بعد مضي خمس سنوات من الحرب مجموعة من التحديات والرهانات، على تركيا والتي أجبرتها على التحرك لمواجهة هذه التحديات المتعلقة بقضية اللاجئين والمواجهة مع مسلحي حزب العمال الكردستاني ومحاربة " داعش "،كما إستغلت تركيا أيضا أزمة اللاجئين كرهان من أجل مفاوضة الإتحاد الأوروبي بشأن عضويتها في ضل ما تشهده أوروبا من تفاقم أزمة اللاجئين داخلها.

المطلب الأول: ضبط ظاهرة اللجوء ومحاربة داعش.

وصل خلال العام الماضي حوالي1.5 مليون لاجئ إلى الإتحاد الأوروبي عبر مختلف الطرق، ومن بينهم أكثر من 850 ألف الذين عبروا البحر بين تركيا و اليونان، ويشكل اللاجئين السوريين ثلث هذا العدد[1].

خلال شهر ديسمبر 2015م إرتفع عدد طالبي اللجوء السوريين إلى أوروبا من 235 ألف عام 2014م إلى 897 ألف عام 2015م، وقد ارتفعت موجة تدفقات اللاجئين السوريين على أوروبا منذ بداية ربيع 2015م، بسبب إعتدال ظروف الجو وهدوء البحر الأمران اللذان يسهلان تنقل اللاجئين في البر والبحر، وبسبب أيضا إتساع العمليات العسكرية لقوات النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شمال غرب سوريا كما وهناك تنبؤات تشير إلى أن اللاجئين السوريين فقط سوف يرتفع عددهم في أوروبا إلى مليون لاجئ.

وهذا الأمر يقلق أوروبا ودفع بعض الدول الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات أحادية مثل: صربيا سلوفينيا والمجر التي أقامت حواجز على حدودها ورفضت إستقبال اللاجئين، وهذا الأمر زاد من ضغوطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات

[1]- Falrice Balanch, the worst of the syrien refuge crisis is coming for Europe, the Washington Institute, february,12/2016.

الإنسانية والحقوقية على دول الإتحاد الأوروبي من أجل الحد من أزمة اللاجئين في أوروبا والتكفل بهم ورعايتهم.[1]

بالإضافة إلى هذه المشاكل تواجه أوروبا أيضا خطر الإعتداءات الإرهابية، حيث تعرضت للعديد من الإعتداءات الإرهابية، وكان أبرزها[2]:

1. 07 جوان 2014م في فرنسا: إستهداف الأخوين "كواشي " مقر صحيفة " شارلي إبدو" وقتل 12 شخص منهم خمس رسامين وبعدها بثلاث أيام قام الفرنسي " أحمد كولي بالي " بقتل شرطية و أربع مواطنين يهود قبل أهن يقتله رجال الشرطة.[3]
2. 13 نوفمبر 2015م: تعرضت فرنسا لأسوء هجمات إرهابية في تاريخها، حيث نفذة لأول مرة في باريس عمليات إنتحارية إستهدفت قاعت الحفلات بمسرح " باتا كلون Bataclan " و في عدد من الحانات والمقاهي والمطاعم في وسط العاصمة وقرب " إستاد دو فرانس stade de France " في " سان دوني cent de ney " وأسفرة عن مقتل 130 شخص و أكثر من 350 جريح وأعلن تنظيم " داعش " عن مسؤوليته في الإعتداءات؛
3. 22 ماس 2016م بروكسل في بلجيكا: تفجيرات مطار بروكسل وإحدى محطات المترو أسفر عن مقتل 30 شخص وإصابة أكثر من 100 آخرين.

تعتبر الإعتداءات الإرهابية الأخيرة في العواصم الأوروبية هي الأكثر دموية في تاريخ أوروبا وقد تبناها تنظيم الدولة الإسلامية " داعش " ردا على الدول الأوروبية التي تشارك في التحالف ضده الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ وهذه مشكلة ثانية دفعت الإتحاد الأوروبي يتفاوض مع تركيا بخصوص مسألة اللاجئين و محاربة تنظيم " داعش ".

---

[1] -fabrice Balanch . The worst of the syrien refyuges crisis is coming for europe. Op.cit.

[2] .- بوعلام غبشي، هل هناك علاقة بين اعتداءات باريس و تفجيرات بروكسل الإرهابية، فرانس 24، 2016/03/23م على الرابط:

http://www.france24.com

[3] - أهم الإعتداءات الإرهابية في أوروبا، البلاد نت،2015/11/14م، تم التصفح يوم 2016/05/22م، على الرابط:

http://www.elbiled.net.

هـذا وقـد تم عقـد قمـة بروكسـل بـين تركيـا والإتحـاد الأوروبي في 23 نـوفمبر 2011م وقـد تم الإتفـاق في نهايـة القمـة علـى أن تكـون تركيـا مطالبـة بمنـع سـفر المهـاجرين إلى أوروبـا مقابـل دعمهـا بمبلـغ 03 مليـار يـورو لمسـاعدة 2.2 مليـون لاجـئ سـوري تستضـيفهم وتم الإتفـاق أيضـا علـى تخفـيض القيـود عـن دخـول الأتـراك إلى دول الإتحـاد وكـذلك إسـتئناف المحادثـات حـول مسـألة إنضـمام تركيـا إلى الإتحـاد الأوروبي كمـا تعهـدت دول الإتحـاد أيضـا بتقـديم المسـاعدات التي تحتاجها تركيا من أجل محاربة نشاط شبكات التهريب.[1]

علقـت" ريبيكـا برايـنت " عالمـة الإنتربولوجيـا وخبـيرة النـزوح في شـرق البحـر المتوسـط علـى ذلـك قائلـة: (**بـأن هنـاك قصـر نظـر مسـتمر فـي هـذه الرؤيـة لكيفيـة التعامـل مـع هـذه الأزمـة التـي لـم يـتم التغلـب عليهـا، كمـا أن بيـان القمـة يشـير مـرارا إلـى السـوريين الـذين يتمتعـون بحمايـة مؤقتـة فـي تركيـا، وهـذا أمـر خـاطئ لأن معظـم الدراسـات تظهـر أنـه مـن غيـر المرجح أن يعودوا إلى وطنهم في وقت قريب**)[2].

مـن ناحيـة أخـرى تشـعر العواصـم الأوروبيـة بـالخطر مـن امتـداد النـزاع في سـوريا واحتمـال تعرضـها لأعمـال إرهابيـة، مـن قبـل العـدد المتزايـد مـن الأوروبيـين العائـدين إلى بلادهـم بعـد مشـاركتهم في القتـال إلى جانـب تنظـيم الدولـة الإسـلامية في العـراق والشـام (داعـش)، ولهـذا دعـت وزيـرة الخارجيـة للإتحـاد الأوروبي تركيـا إلى وقـف تـدفق المقـاتلين الـراغبين في القتـال مـع(داعش) عـبر حـدودها الـتي أصـبحت بوابـة بـين أوروبـا والمنـاطق الـتي يسـيطر عليهـا التنظـيم الإرهـابي، كمـا قالـت أيضـا خـلال مـؤتمر صـحفي بعـد مباحثـات مـع المسـؤولين الأتـراك في " أنقـرة " (**ناقشـنا موضـوع المقـاتلين الأجانـب ووجـود تنسـيق جيـد واسـتراتيجية فعالـة لوقف تدفق هؤلاء المقاتلين أمر يخدم**

[1] - Kristy siegfried. The EU 's short sighted migration deal with turkey. Oxford. 30 novembre 2015.

[2] - Ibid

مصالحنا المشتركة) [1]، كما دعت أيضا إلى التعاون الإستخباراتي مع تركيا من أجل مكافحة الإرهاب.

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية السويدي " مارغو والستورم ": (**إن لتركيا تأثير كبير ودور فعال في مكافحة الإرهاب في المنطقة وإنه يجب البدئ في المفاوضات معها للتعاون بشكل أكبر)**[2].

المطلب الثاني: بناء التحالفات والمحاور في السياسة الخارجية التركية

رغم مضي خمس سنوات على بداية النزاع في سوريا إلا أن تركيا لازالت عاجزة عن إحداث تغيير كبير في مسار الأزمة، سواءا إسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وبدلا عن ذلك دخلت تركيا مرحلة أخرى منذ حادثة إسقاط الطائرة الروسية، وحتى اليوم أصبحت تهتم فيها أكثر بحماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الوضع في سوريا[3]، لأن الأزمة في سوريا لم تعد بالنسبة لتركيا مشكلة دولة جارة، بقدر ما أصبحت أكثر إرتباطا بها وذلك بسبب ثلاث سياقات مهمة وهي:

السياق الأول: تطورات جبهة حلب التي تهدف إلى خنق المعارضة هناك وفصلها عن التواصل الجغرافي واللوجستيكي عن تركيا، وما لذلك من إنعكاسات على المعارضة نفسها وعلى الأزمة السورية ككل وعلى الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة وفي مقدمتها تركيا؛

السياق الثاني: المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا والذي يهدد في المستقبل الوحدة القومية التركية بالإنفصال أو الحكم الذاتي للأكرادها؛

---

[1] - **الإتحاد الأوروبي يدعو تركيا إلى زيادة التعاون في محاربة (داعش)**، **راديو سوا**، 2014/12/08م، تم التصفح يوم 2016/05/20م على الرابط:

http://www.radiosawa.com

[2] - **الإتحاد الأوروبي يعلن عن رفع مستوى التعاون مع تركيا في مكافحة الإرهاب**، **ترك برس**، 20 يناير 2015م، تم التصفح يوم 2016/05/20م على الرابط:

http://www.turkpres.com

[3] - سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز **إدراك للدراسات والاستشارات**، آذار مارس2016م، ص.12.

السياق الثالث: إتهام تركيا حزب الإتحاد الديمقراطي في سوريا وحزب العمال الكردستاني في تركيا بالتورط في تفجيرات أنقرة وتحذيرها من وقوع عمليات أخرى مشابهة، وهذه الأمور تطرح خيار التدخل العسكري التركي في سوريا بل وربما تجعله مفروضا عليها.

بالإضافة إلى هذا هناك عوامل أخرى تحفز التدخل العسكري التركي في سوريا أهمها:

- توقع تركيا لموجات كبيرة من اللاجئين في حالة فتحت جبهة حلب؛
- وفرة تأييد الرأي العام الداخلي للتدخل التركي في سوريا خصوصا فيما يتعلق بمواجهة الفصائل المسلحة الكردية وحماية التركمان الذين يمثلهم حزب الحركة القومية المعارض بالإضافة إلى الإستقرار السياسي داخل الحكومة التركية؛
- تفوق تركيا عسكريا وقدرتها على إحداث نتائج ميدانية ناجحة خاصة إذا كان خيار التدخل محدودا على الحدود فقط والذي قد يحيد العامل الروسي؛
- الخوف من أن تكون نتائج الوقوف والإنظار لا تناسب الطرف التركي.

كل هذه المعطيات قد تجعل التدخل العسكري التركي في سوريا أمرا لا بد منه من أجل قلب موازين الأزمة لصالحها ومن أجل الحفاض على أمها القومي وحماية حدودها من مسلحي حزب العمال الكردستاني، لكن هذا الخيار يقابله أيضا عوائق تجعل نتائجه غير مرضية لتركيا وأهمها:[1]

- التفوق العسكري الكبير لروسيا وسيطرتها التامة على الأجواء في سوريا وهذا ما يدفع تركيا إلى تجنب المواجهة المنفردة معها؛
- الموقف الأمريكي الغامض والمتقلب حيال دعم المعارضة السورية أو التدخل العسكري في سوريا.[2]

[1]- **الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو**، الميادين، فبراير 2016م. على الرابط:

http://googl/ikulvx.

[2]- سعيد الحاج، مرجع سابق، ص.14.

- خذلان حلف الناتو لتركيا من خلال تصريح قادته الذين حذروا تركيا من القيام بأي خطوة تجعل منها معتدية على روسيا في سوريا، وهذا الأمر يفقدها نصرة الحلف؛
- إنقسام المعارضة السورية مما يصعب على تركيا مهمتها لغياب الحليف المحلي الذي تعتمد عليه؛
- وجود معارضة حزبية داخل البرلمان التركي لأي خطوة عسكرية في سوريا خاصة من طرف حزب الشعب الجمهوري المعروف بتوجهاته المساندة لنظام الرئيس " بشار الأسد" وحزب الشعب الديمقراطي القومي الكردي[1]؛
- الخوف من إنتفاض المدن الجنوبية ذات الغالبية الكردية مما قد يفتح لتركيا جبهة ثانية داخلية وينقل النزاع من سوريا إلى تركيا؛
- الموقف الرسمي العربي الرافض لأي تدخل تركي في سوريا
- وجود تسريبات أيضا عن تحفظ المؤسسة العسكرية التركية عن فكرة التدخل العسكري في سوريا واكتفائها بحماية الحدود ومواجهة المشروع الكردي.

في ضل هذه المعوقات لتدخل تركيا عسكريا في سوريا توجب عليها البحث عن شريك أو بناء محاور من أجل تعزيز قوتها وتفعيل دورها في النزاع السوري، وقد وجدة في السعودية الحليف المثالي لها وذلك لعدة إعتبارات أهمها :

- السعودية هي واحدة من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط؛
- التحالف التركي– السعودي يمكنه من تغيير موقف الجامعة العربية من التدخل التركي في سوريا؛
- القدرة الكبيرة للسعودية في بناء التحالفات مثل: الحلف العربي لضرب الحوثيين في اليمن أو التحالف الإسلامي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية؛

[1] - **داوود أوغلو يطلق صرخة عتاب إلى جامعة الدول العربة، شبكة سوريا مباشر**،24 فبراير 2016، على الرابط:

http://slnnews.com/p:40648

- العلاقة الجيدة للسعودية مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها تشهد توترا في الفترة الأخيرة بسبب إمتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم السعودية في عاصفة الحزم؛
- المركز الثقيل للسعودية في مجلس التعاون الخليجي والذي يمكنها من التأثير على سياسة المجلس الخارجية.[1]

شهدت العلاقات التركية السعودية تقاربا كبيرا في عدة مستويات أهمها السياسي والذي وصل فيه البلدان من علاقات التعاون إلى علاقات التنسيق الإستراتيجي، خاصة بعد رحيل الملك عبد الله حيث اعتبر خلفه الملك سلمان أن هناك تطابق كبير بين المصالح الإستراتيجية بين البلدين وكذلك فيما يتعلق بتوافق الرؤى بخصوص الأزمة السورية، وقد تم الإعلان عن هذا التحالف الإسستراتيجي بين السعودية وتركيا بعد زيارة الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان " لسعودية نهاية ديسمبر 2015م.[2]

يقف وراء هذا التحالف بين تركيا والسعودية عدة دوافع متعلقة بالهاجس المشترك للصعود الإيراني في المنطقة[3]، والرؤى المنسجمة حول الملف السوري ونظام بشار الأسد بالإضافة إلى التحدي الإرهابي المشترك لتنظيم داعش ومشاركة تركيا أيضا في عملية عاصفة

[1]- مرجع نفسه.

[2]- وكالة الأناضول، **العلاقات التركية السعودية ... مرحلة جديدة ومتميزة وتصعيد مستمر**، على الرابط:

http://aa.com.tx/ar/497422.

[3]- **تركيا تتهم إيران بتأجيج الأزمة بين العراق وتركيا، صحيفة الحياة اللندنية**، على الرابط:

http://www.alhayat.com/articles/2636531

الحزم التي قادتها السعودية ضد الحوثيين في اليمن[1]، وبالإضافة كذلك إلى إنخفاض أسعار النفط وتدهور العلاقات التركية مع روسيا.[2]

يهدف التحالف العسكري التركي- السعودي كما هو مخطط له أن يقوم بعمليات جوية وبرية لدعم الفصائل المعارضة في ريف حلب الشمالي، والتي زاد الضغط عليها من طرف مليشيات وحدة الحماية الكردية "pyd"، وقوات النظام المدعومة بالمليشيات الشيعية العراقية وعناصر حزب الله اللبناني وقوات الحرس الثوري الإيراني، وهذا ما أكده "أحمد داوود أوغلو" خلال تصريحاته التي قال فيها: (**لن نسمح لوحدات الحماية الكردية بالإستيلاء على مدينة أعزاز الإستراتيجية كما أن السعودية و حلفائها لن تسمح بانتصار المحور الروسي – الإيراني**)، وقد أشار وزير الخارجية السعودي أيضا "عادل الجبير" في عدة مناسبات أنه لا يمكن هزيمة تنظيم داعش في سوريا قبل إزالة نظام " بشار الأسد" عن السلطة الأمر الذي يؤكد أن التحالف التركي- السعودي لن يستهدف تنظيم الدولة الإسلامية وحده[3]، كما يهدف التحالف أيضا إلى دعم المعارضة التي تشهد تراجعا كبيرا في ريف اللاذقية قرب الحدود مع تركيا في الوقت الذي تقاتل فيه بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والسعودية وقطر لصد الهجوم.

من جهة أخرى ذكر وزير الخارجية التركي "مولود تشاوش وغلو" أن هناك ضرورة للقيام بعملية برية في سوريا وبإمكان السعودية من إرسال قوات برية إذا لزم ذلك وإن مساعي السعودية تأتي من أجل الإستقرار في سوريا ضد الإرهاب وحماية الشعب السوري الذي يتعرض لأشد حملات الإبادة.

---

[1]- **مجلس التعاون الإستراتيجي، رسالة تركية سعودية، موقع الجزيرة نت**، على الرابط:

http://www.aljazera.net/news/ebusiness.21.12.2015.

[2]- عنتر غاندي، **التحالف الإستراتيجي بين تركيا و السعودية... الأبعاد والآفاق، المعهد المصري للدراسات والإستراتيجية**،20 يناير2016م.

[3]- محمود رأفت، **أهداف التحالف الإسلامي المعلنة والخفية في سوريا**، 17 فبراير2016م، على الرابط:

http://www.nounpost.net.

يهدف التحالف أيضا لتكوين منطقة آمنة لإبقاء النازحين هناك وهذا ما أكده "أحمد داوود أوغلو" في قوله: (**الأسد وروسيا يريدان تفريغ حلب من سكانها تماما وخطتنا تقضي بإبقاء النازحين داخل سوريا ومواصلة حمايتهم وتوفير إحتياجاتهم ورعايتهم**).[1]

المطلب الثالث: إستمالة العضوية في الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: مسار تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوروبي.

يعد مسار تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي طويل ومعقد ومازال إلى يواجه الكثير من العقبات، فتركيا واليونان كانتا أول دولتين توقعان على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث وقعت اليونان على الإتفاقية عام 1961م وتركيا عام 1963م وهذه الإتفاقية تمنح لهما إمكانية الدخول في عضوية الإتحاد طبقا لمعايير محددة، وقد انضمت اليونان إلى الإتحاد عام 1981م فيما بقت تركيا خارجه وكررت طلب الإنضمام عام 1987م.

إلى اليوم هناك صراع داخل الإتحاد الأوروبي بين الذين يرون في إنضمام تركيا للنادي المسيحي يهدد أمنها المجتمعي ويشكل لها عبئا إقتصاديا، ويتزعم هذا الفريق اليونان التي ترفض بشدة إنضمام تركيا للإتحاد وفرنسا والنمسا، أما الفريق الثاني يرى أنه في إنضمام تركيا قوة جديدة للإتحاد الأوروبي من الناحية الإقتصادية والديموغرافية، وتوسع الإتحاد نحو الشرق بحيث تكون تركيا بوابة الإتحاد على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[2]

تواجه تركيا اليوم مجموعة من العراقيل فرضها عليها المفوضية الأوروبية وتشكل لها عقبة دون إنضمامها للإتحاد الأوروبي وتتعلق بالقضية الكردية من حيث مستوى الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد في تركيا[3]، وفيما يتعلق أيضا بالمسألة القبرصية التي تعتبرها تركيا خط

[1]- مرجع نفسه.

[2]- حسين طلال مقلد، **تركيا والإتحاد الأوروبي... بين العضوية والشراكة، المعهد الوطني للإدارة العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول2016، ص. 340.341.

[3]- خيرة وطي، **تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2005م/2006م، ص.ص.74.75.

أحمر ولا يمكن التراجع عنها، في حين يصر الإتحاد الأوروبي بأحقية اليونان وحدها في الجزيرة كذلك فيما يخص مسألة إبادة الأرمن التي يطالب الإتحاد الأوروبي تركيا بالإعتراف بها من جهة، ومن جهة أخرى تتهم تركيا الإتحاد الأوروبي بازدواجية المعايير في تناسي جرائم فرنسا في الجزائر في 1945/05/08م ومحاولة تناسي أيضا المحرقة اليهودية التي إرتكبها الألمان إبان الحرب العالمية الأولى[1]، وكذلك انتقاد تركيا أيضا حول مستوى حقوق الإنسان فيها والذي يجب أن يكون حسب المعايير الأوروبية، وهذا ما يمس ببعض الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وخصوصية المجتمع والأسرة المسلمة في تركيا، وأخيرا مشكل الإسلاموفوبيا والخوف من أسلمة أوروبا، خاصة بعد أحداث 2001/11/11م والأحداث الأخيرة التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس والبلجيكية بروكسل وربط الإسلام بالإرهاب في الإعلام الغربي، الأمر الذي أدى إلى زيادة شعبية الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة في أوروبا الرافضة لكل ما هو أجنبي.[2]

الفرع الثاني: قضية اللاجئين وإعادة فتح ملف العضوية.

تعتبر أزمة اللاجئين السوريين الحالية أكبر وأخطر أزمة إنسانية لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تجاوز عدد النازحين داخل سوريا 08 ملايين وعدد اللاجئين إلى دول الجوار 04 ملايين لاجئ، وتعتبر تركيا أكبر بلد إستقبل اللاجئين السوريين بعد الأردن والعراق ولبنان ومصر، حيث أنها تؤوي حوالي أكثر من مليوني لاجئ سوري، كما وتعتبر أوروبا الحلم الصعب للاجئين السوريين، فقد أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في دول الإتحاد الأوروبي يقدر بحوالي نصف مليون لاجئ عام 2015م[3]، كما وقد تضاعفت تدفقات اللاجئين إلى أوروبا خلال الفترة الأخيرة وخاصة في دول أوروبا الشرقية مثل: مقدونيا، صربيا وهنغاريا والتي أصبحت لا

[1]- عادل جارش، **تركيا والإتحاد الأوروبي: جدلية الاستيعاب والاستبعاد، المركز الديمقراطي العربي**، (قسم الدراسات والعلاقات) 2014/07/12م.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- أحمد شوقي، **أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا، منتدى العلاقات العربية والدولية**، 08 ديسمبر 2015م.

تتحمل إستقبال المزيد من اللاجئين الذين إتخذوها مناطق عبور إلى ألمانيا كوجهة أخيرة، وهذا ما جعل هذه الدول ترفض إستقبالهم وتسرع في بناء الأسلاك الشائكة، وتكثف الرقابة على الحدود الأمر الذي جعل اللاجئين يدخلون لأوروبا عبر اليونان، وهذا ما أدى إلى غرق المئات منهم في البحر المتوسط مما زاد من مأساة اللاجئين السوريين في طريقهم إلى أوروبا، الأمر الذي جعل قوات الأمن وخفر السواحل والمنظمات الإنسانية في اليونان تستقبل اللاجئين، وتساعدهم وفر لهم المراكز لتكفل بهم قبل توزيعهم على دول الإتحاد وفق نضام "الكوطة".[1]

إستغلت تركيا ملف اللاجئين كورقة رابحة من أجل التفاوض مع الإتحاد الأوروبي، فبعد عبور الآلاف من اللاجئين إلى أوروبا تزايد قلق الإتحاد الأوروبي فطلب من تركيا إغلاق حدودها، وهكذا تجددت اللقاءات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وقدتم عقد قمت بروكسل بين الطرفين حول مسألة اللاجئين السوريين يوم 29 نوفمبر 2016م ويقضي الإقتراح الأوروبي بحصول تركيا على مساعدات مالية وتنازلات سياسية بخصوص ملف إنضمامها للإتحاد الأوروبي[2]، وبموجب الإتفاق يتعهد الإتحاد الأوروبي بمنح تركيا مساعدات مالية بقيمة 03 مليار يورو من أجل التكفل باللاجئين في تركيا، والذي يقدر عددهم حوالي 2,2 مليون لاجئ، كما جاء في الإتفاق تعهد الجانبين التركي والأوروبي بالتعاون من أجل منع المهاجرين الذين ليسوا في حاجة للحماية الدولية إلى تركيا أو الإتحاد الأوروبي، وتعهد الدول الأوروبية بتقديم مساعدات تقنية وتبادل المعلومات الإستخباراتية مع خفر السواحل التركية لمنع نشاط المهربين عبر بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط، كما تم الإتفاق أيضا على السماح للمواطنين الأتراك وبدءا من حزيران/ يوليو 2016م بالسفر إلى أوروبا دون تأشيرة visa sans، بالإضافة إلى إعادة

[1]- **أوروبا وأزمة اللاجئين**، موقع جلالة الملك رنيا الملك للإله، 2015/09/20م، على الرابط:

http://www.alenbatnews.net.

[2]- **أزمة المهاجرين: تركيا تدرس صفقة الإتحاد الأوروبي في قمة بروكسل**، 2016/03/18م، على الرابط:

http://www.bbc.com.

المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون من تركيا إلى اليونان، على أن يتحمل الإتحاد الأوروبي نفقات إعادتهم إلى تركيا.[1]

تم الإتفاق على تصنيف تركيا ضمن خانة الدول الآمنة والاتفاق أيضا على إعادة فتح ملف عضويتها للإتحاد الأوروبي، وهذا كان هدف الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان" من خلال إستخدام مسألة اللاجئين كورقة للضغط على أوروبا من أجل إنضمامها للإتحاد الأوروبي، وهذا هو هدف الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان " من خلال إستخدام ورقة اللاجئين كورقة للضغط على أوروبا.[2]

المبحث الثالث: الأداء المستقبلي لسياسة الخارجية التركية في ظل الأزمة السورية بين الانكفاء والزعامة.

ارتسمت في المنطقة العربية صورة قاتمة حول السياسة التركية، التي شكلت مفصلاً هاماً في الانتقال من التصورات الإيجابية نسبياً الى الصورة السلبية إثر تدخلات أنقرة في ملفات المنطقة، وأصبحت نظرية وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو "تصفير المشاكل" مع دول الجوار في مهب التحولات التي عصفت بالمنطقة، فعلاقاتها مع دول الجوار الشرق أوسطية مثل سوريا ومصر وإيران والعراق، ودول الخليج تحديداً تحتاج إلى إعادة تقييم وصياغة ما يخرجها من الجمود والفتور إثر توتر العلاقات فيما بينهم، من خلال هذا الطرح سيتم في هذا المبحث محاولة التطرق للأداء المستقبلي لسياسة الخارجية التركية في ظل معطيات التي أفرزتها الأزمة السورية بين الزعامة والانكفاء.

---

[1]- **القمة التركية الأوروبية: الإتفاق على حل مشكلة اللاجئين ومساعدات مالية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية**، لندن 2015/14/30م، على الرابط:

http://www.asharqalarabi.org.uk.

[2]- **إتفاق المهاجرين الأوروبي – التركي يدخل حيز التنفيذ،BBC عربي**، 20 مارس 2016م، على الرابط:

http://www.BBC.com.

المطلب الأول: تركيا ودور الزعيم الإقليمي.

يكمن التصور الجديد للدور التركي في أنها دولة محورية في الشرق وكذلك بالنسبة للأوروبيين الباحثين عن الإستقرار في المنطقة، وهكذا فإن لتركيا العديد من المقومات الجيواستراتيجية والدبلوماسية، والتي تتيح لها فرصة لعب دور إقليمي محوري خاصة في ضل ما تطرحه تطورات الأزمة السورية من مشاكل والتي أجبرتها على التحرك من أجل حماية مصالحها في المنطقة[1]، بالإضافة إلى فلسفة ورؤية حزب العدالة التنمية الحاكم في تركيا والذي يمثل تيار العثمانيون الجدد الذين يعملون من أجل إستعادة زعامة تركيا في المنطقة[2] والحاجة العربية خاصة السعودية لدور تركي فعال، من أجل موازنة الدور الإيراني السلبي خاصة بعد تزايد نفوذها في الحكومة العراقية، وتدخلها في سوريا ودعمها للحوثيين في اليمن.[3]

لم يتوقف تفاقم المشاكل الإقليمية عام 2014م خاصة تلك التي تتعلق باللاجئين في تركيا، وزيادة تعقد الأزمة السورية وتفكك العراق بعد تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق وسورية بعد سقوط الموصل، وتشكيل التحالف الدولي لمحاربته والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ازداد احتمال قيام كيان كردي شمال سورية كما أن التحديات الداخلية التي واجهة حزب العدالة والتنمية، زادة من صعوبات اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية، فضلا عن التظاهرات والتهم المتعلقة بالفساد والمواجهات الداخلية مع الكيان الموازي الذي تمثله جماعة " فتح الله غولن" .

كانت حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا تحت ضغط عدم خسارة أصوات الناخبين في ثلاث إنتخابات مصيرية (البلدية، الرئاسية والبرلمانية بين مارس 2014م وجوان 2015م)

---

[1]- نبيل علي صالح، **الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط**، منبر الحرية، 01 يوليو/ حزيران 2010م، على الرابط:

http://www.minbaralhouriyya.org/index.php/archives/tag.

[2]- أحمد الشلقامي، **دراسة الدور الإقليمي التركي في ضل ثورات الربيع العربي، مجلة المجتمع**، سبتمبر 2014م، آخر تحديث: 2016/05/30م، على الرابط:

http://www.mugtama.com/intelectual.html.

[3]- المرجع نفسه.

وهذا ما أدى إلى عجز تركي كبير عن المبادرة خارجيا، حتى من القضايا الأكثر تهديدا من الجوار.[1]

في ظل هذه المعطيات قدم "أحمد داوود أوغلو" مراجعته الثالثة في صيف 2014م بعنوان " إستعادة تركيا the restauration of turkey" بمعنى إحياء دورها ومكانتها، والتي كانت تعبر عن طموحات استرجاع النفوذ الإقليمي وصنع السياسات الدولية.

ترتكز رؤية إستعادة تركيا وإعادة إحياء دورها الإقليمي على ثلاث نقاط أساسية وهي:

أولا: تعزيز الديمقراطية في الداخل، لأنها تعد القيمة الأكثر أهمية في تركيا المعاصرة؛

ثانيا: الإقتصاد الديناميكي، إذ أن تعزيز الديمقراطية لن يكون ممكنا إذا لم تنعكس التنمية الإقتصادية على المجتمع من خلال تحقيق العدالة في التوزيع؛

ثالثا: الدبلوماسية النشطة والتي يجب أن تكون محاطة بالهيبة والاحترام... والدول التي تبقى ساكنة في مثل هذه الظروف سوف تصبح ضحية... وتعتبر تركيا بجغرافيتها وخلفيتها التاريخية والعامل الإنساني الديناميكي من الدول التي لها القدرة على تأدية دور رئيسي في هذه العمليات وإذا فشلت في ذلك سوف تخرج من التاريخ وتكون ضحية له.[2]

هذه الرؤية أدت إلى بروز وتأكيد الدور التركي في المنطقة، حيث سعت تركيا إلى إقامة علاقات متينة ومتوازنة مع دول المنطقة، وقد أشار إلى ذلك مستشار الرئيس التركي "إبراهيم كالين " الذي أشار إلى أن التغييرات في منطقة الشرق الأوسط ستعزز الدور السياسي لتركيا وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، خاصة وأن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من حيث النظرة الإيجابية للدور التركي في المنطقة وهذا الدور المستقبلي يسعى لتأكيد نفوذها في المنطقة، وترويج نموذج نظامها الوسطي بين

[1]- عماد يوسف قدورة، **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ديسمبر2015م

[2] - Ahmet davutoglu, the restauration of turkey : strong democracy, dynamic economy, and active diplomacy, vision papers, 07/08/2014,p.p. 03.11.18.

العلمانية والإسلام المعتدل، حتى لو تطلب الأمر الوقوف في وجه القوى الإقليمية التي تسير ضد هذا التوجه وأبرزها إيران[1].

المطلب الثاني: سناريو الانكفاء و تراجع الدور التركي في النزاع.

انتهجت السياسة التركية في الفترة الماضية دور الوسيط للتوصل لحل مشاكل المنطقة حيث لعبت هذا الدور بين إسرائيل وسوريا، والعراق وسوريا وإيران والولايات المتحدة وأفغانستان وباكستان والعراق، وفي الوقت الراهن فقدت تركيا هذه الوضعية جراء موقف حكومتها في السياسة الخارجية تجاه الأحداث الأخيرة التي شهدتها دول بالمنطقة، وفي السياق نفسه بدأ تدهور الأنموذج التركي في المنطقة عندما راهن رئيس الوزراء التركي على نتائج ما يسمى بثورات الربيع العربي في مطلع عام 2011م إبتداءا من تونس ثم مصر فاليمن وليبيا وسوريا، فقد وضع جميع مصالح بلاده السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، في سلة ذلك الرهان من دون أن ينتظر نتائج هذا السباق، الذي بات واضحاً اليوم أنه يمضي بعيداً عن ساحة الطموحات التركية.[2]

كل مرة تحاول فيها تركيا تحسين علاقاتها مع دولة تجد نفسها متورطة في عداوة مع دولة أخرى فالتقارب مثلاً مع سوريا والعراق وإيران قبل تفجر موجة الثورات العربية دفع تركيا إلى التورط في علاقات سلبية مع إسرائيل، وجاء التورط التركي في دعم الثورة في مصر ليربك علاقاتها مع دول عربية خليجية، لكن التحول الجذري في علاقة تركيا مع النظام السوري من الشراكة الاستراتيجية إلى الانحياز إلى الثورة السورية ودعمها للمعارضة كان له مردوده السلبي على العلاقة التركية مع إيران وحكومة نوري المالكي في بغداد، لكن التطورات المستجدة في الأزمة السورية إبتداءا من التفاهمات الروسية الأمريكية حول نزع فتيل أزمة الأسلحة الكيماوية السورية، وتراجع واشنطن عن خيار الضربة العسكرية للنظام السوري وامتدادا إلى الصراعات بين فصائل المعارضة الإسلامية وخاصة جبهة النصرة والدولة

[1]- محمود خليل يوسف، مرجع سابق، ص ص: 67.68.

2- خيام محمد الزعبي، **سيناريوهان يحددان مستقبل الدور التركي في المنطقة؟**، الأحد 8 كانون الأول 2013، تم التصفح يوم 20106/05/30، متوفر على الرابط التالي:

http://al-aalem.coml.

الإسلامية في العراق والشام "داعش" مع الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، ثم إعلان أكراد سوريا بقيادة "حزب الإتحاد الديمقراطي" الكردي الإدارة الذاتية في منطقة شمال شرقي البلاد، فرضت على حكومة تركيا التوقف لمراجعة التورط والارتباك الذي أخذ يستحكم في إدارة سياستها الخارجية على كافة المستويات[1].

خلال ما سبق بدأ تراجع الدور التركي يظهر عبر عدة خطوات وأهمها، تراجع تركيا عن الحل العسكري وترحيبها بانعقاد مؤتمر "جنيف 2" وفق ما صرح به وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو خلال زيارته إلى طهران، بالإضافة الى التطبيع التركي العراقي من خلال الزيارات المتبادلة بين الجانبين وتراجع أردوغان عن إتهام المالكي وحكومته بالمذهبية، فضلاً عن ترحيب تركيا بالاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، بما يتناقض مع الموقف والغضب السعودي، واستعداد تركيا في المساهمة في مقاومة الإرهاب والقضاء عليه، وهنا لا بد من القول إن بناء جدار عازل على الحدود السورية التركية يعطي تفسيراً واحداً هو أن تركيا لا تعتبر المناطق السورية التي يسيطر عليها حلفاؤها من "المعارضة السورية" مناطق آمنة، محذرة من تسلل بعض التكفيريين إلى الداخل التركي بعدما دخلوا عبر أراضيها الى سورية.

كما تراجع الدور التركي سواء على مستوي الحضور أو الفاعلية، وقد ينتج ذلك بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة من قبل الشعوب العربية فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى هذه الشعوب كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، بما يؤثر سلباً في السياسة التركية بشكل عام ويعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للانكسار والانطواء على كافة المستويات، ليس فقط مع سوريا بل مع المحور كله من طهران إلي بيروت مرورا ببغداد.

بالتالي نجاح الثورات العربية واكتمالها قد تؤثر بدورها سلباً في الدور التركي، فعودة الدور المصري والسوري، في حال نجاحهما من تجاوز مرحلة عدم الاستقرار والفوضى

[1]- خيام محمد الزعبي، المرجع نفسه.

السياسية الراهنة وتفعيل وجودهما في الدوائر العربية والدولية للسياسة المصرية والسورية، من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة.

من خلال ما تم إبرازه لم تحسب أنقرة حساباً لنتائج هذه السياسة، إلا بعد أن لمست نتائجها وتأثيراتها السلبية على علاقاتها المستقبلية وتبادلها التجاري والاقتصادي مع هذه الدول، لذلك عملت على إعادة النظر بسياساتها من خلال محاولة إصلاح العلاقات مع دول الجوار، خاصة العراق وايران والتناغم مع الإتجاهات الدولية الجديدة في المنطقة، التي أسفرت عن الاتفاق النووي مع طهران والتحضير لمؤتمر "جنيف 2 " بشأن سوريا، على أن هذه المتغيرات في سياسة أنقرة ستظل رهناً بعوامل عدة من أبرزها الثبات على نهج التعامل الحيادي البناء مع المتغيرات في المنطقة والاسهام في كبح جماح النزاعات الطائفية السائدة والمساعدة في مكافحة الارهاب، وإقامة علاقات طبيعية مع دول الجوار على قاعدة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[1]،وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على ما يلي:[2]

- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية وإخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية؛

- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين؛

- فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب؛

- تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة؛

- الرفض العربي للدور التركي برمته، وحدوث توافق عربي- عربي.

[1]- خيام محمد الزعبي، المرجع نفسه.

[2]- أحمد الشلقامي، مرجع سابق.

http://mugtama.com/.

من بين المعطيات التي تراهن على انكفاء الدور التركي في الأزمة السورية، هو تأرجح نفوذها من وضعية قوية في البداية إلى تأرجح عسكري وانتهاء بتوافق دولي يمنعها من لعب أدوار هناك، وبمرور الوقت اضطرت تركيا إلى ابرام تحالف استراتيجي مع السعودية مقابل التخلي عن نموذجها المعد للتصدير، مقابل البقاء في الملعب السوري سياسيا وعسكريا تغطيه السعودية هنا تحولت تركيا من طامح لزعامة الاقليمية إلى مرجح لأحد التحالفات في مواجهة تحالف آخر[1]، كما أنَ حاجة تركيا للإيداعات السعودية قصيرة الأجل في مصارفها، والتي كبحت سقوط الليرة التركية خلال السنوات الماضية، وإلى الاستثمار الخليجي في الفاقعة العقارية التركية، وحاجتها الي المبادلات التجارية مع ايران، ستحول تركيا الى الموازنة بين السعودية وايران الأمر الذى سيمنعها موضوعيا من الاصطفاف مع أحد الطرفين في مواجهة الطرف الآخر، وبتالي خروجها من معادلة النفوذ في المنطقة.[2]

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل، نستخلص أن تركيا ومنذ بداية النزاع في سوريا قامت بمراجعة سياستها الخارجية من حيث مبدأ " صفر مشاكل " الذي وضعه " أحمد داوود أوغلو "كنتيجة لتفاعلها مع مخرجات النزاع السوري، كما قامت بتكوين تحالف عسكري إستراتيجي مع السعودية وقطر، للحصول على تأييد الجامعة العربية لخطتها العسكرية في سوريا التي تهدف إلى محاربة " داعش "، وتدعيم المعارضة السورية وإقامة مناطق آمنة للمدنيين في سوريا، وهذا الهدف رحبت به الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، كما يهدف هذا التحالف أيضا إلى موازنة الدور السلبي لإيران في سوريا، لكن هذا الأمر لم يتحقق بسبب الأزمة التركية مع روسيا بعد حادثة إسقاط تركيا لمقاتلة الروسية على أراضيها والتدخل الروسي في سوريا.

[1] - مصطفي اللباد، تركيا: انسداد أفق إقليمي وتنفيس متوقع من الداخل، صحيفة السفير اللبنانية، ص 04، أنظر الموقع:

http://arabiyaa.com/2016/03

[2] نفس المرجع، ص، 05.

من ناحية أخرى إستغل الرئيس التركي " رجب طيب أردوغان " مخرجات النزاع السوري – فيما يتعلق بأزمة اللاجئين وظهور التنظيم الإرهابي " داعش " في سوريا، بالإضافة إلى التجاذبات الإقليمية والدولية في سوريا خصوصا بعد التدخل العسكري الروسي– من أجل الضغط على أوروبا لإعادة فتح ملف عضوية تركيا للإتحاد، وكذلك من أجل تأكيد دور تركيا الفعال كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة.

خاتمة

خاتمة

يمكن القول أن الأزمة السورية وضعت السياسة الخارجية التركية أمام تحديات صعبة وقد جعلتها تراجع بعض مبادئها خاصة مبدأ " تصفير المشاكل" مع الجيران الذي تبنته تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م، حيث إضطر النظام السياسي التركي على إستهلاك علاقاته مع النظام السوري الذي لم يستجب لمطالب تركيا لإحداث إصلاحات عاجلة تمس مختلف القطاعات في بداية الأزمة، وفضل مواجهة الإنتفاضة الشعبية بأساليب القمع، كما تدهورت علاقات تركيا أيضا مع الأطراف المساندة للنظام السوري خاصة إيران والعراق وروسيا، وردا على ذلك أبدت تركيا استعداداً كبيراً للانخراط في الدبلوماسيات الكبرى، وتنظيم المؤتمرات الداعمة للمعارضة السورية وأخذ زمام المبادرة في الجهود الإقليمية لمساندة المعارضة السورية واستضافة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري، كما لجأت أيضا لتكوين تحالفات ومحاور مثل التحالف الإستراتيجي مع السعودية، لكسب تأييد الجامعة العربية من أجل تقوية دورها في مواجهة التحديات التي طرحتها الأزمة خاصة فيما يخص دعم المعارضة السورية وحماية المدنيين ومحاربة " داعش " وملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني في سوريا واستقبال اللاجئين.

استغلت أيضا الرهانات لصالحها خاصة مشكلة اللاجئين التي وضفتها تركيا لتلميع دورها في المنطقة ومفاوضة الإتحاد الأوروبي بشأن ملف عضويتها مع الأزمة السورية كل ذلك يعطي أمثلة واضحة على النشاط العثماني الجديد وخصوصاً أن في ذلك دعماً للسنة الذين يمثلون الغالبية العظمى في سوريا ضد القمع الذي يتعرضون له من جانب العلويين ولكن على الجانب الآخر، فإن العثمانية الجديدة أخفقت في اتخاذ إجراءات انفرادية عسكرية أو إنسانية، لدعم الثورة السورية، وذلك بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا والأزمة الدبلوماسية معها جراء إسقاط تركيا للمقاتلة الروسية على أراضيها، وخوفا أيضا من استغلال الأسد للورقة الكردية ضد تركيا بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني ولذلك جاء موقف تركيا ليؤكد أهمية الامتثال لقواعد الشرعية الدولية قبل اتخاذ أي إجراء تجاه سوريا، وفي ذلك ملامح واضحة من المبادئ الكمالية.

كما وقد انعكست الأزمة السورية على المصالح التركية بالسلب، وخصوصاً أن تعامل النظام السوري مع الأزمة تسبب وعن قصد في تغذية التوترات الطائفية في البلاد بين السنة والشيعة الأمر الذي له انعكاساته السلبية على الوضع في تركيا من حيث أن الطائفة العلوية فيها تمثل نسبة 10% من السكان، وقد اتسع ذلك ليشمل حتى النطاق الإقليمي ككل، في العراق واليمن ولبنان، وذلك فضلاً عن استضافة تركيا لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين لدرجة قد تخرج عن السيطرة وهذا ما دفعها إلى النظر في إنشاء منطقة عازلة على الحدود، قد تتحول إلى ملاذ آمن للمعارضة السورية والمدنيين، وفي حين يتهم النظام السوري أنقرة بدعم جماعة الإخوان المسلمين في سوريا فإن تركيا تحاول جاهدة تجنب التورط في أي نزعات طائفية مما قد ينتفل إليها، كل هذه الأمور تؤكد أن سياسة "تصفير المشكلات مع الجيران" قد انتهى العمل بها فعلياً، وهذا ما أفسد طموحات تركيا الإقليمية.

كما أن تركيا تظهر دائما إهتمامها بحماية المدنيين والديمقراطية في سوريا، وكثيراً ما أكد وزير خارجيتها " أحمد داود أوغلو" ، أن جميع الخطوات التي اتخذتها تركيا تجاه سوريا إنما تنبع من مبادئها الديمقراطية والتزاماتها الدولية بحماية حقوق الإنسان، ودون أي ضغط من طرف الولايات المتحدة.

كما تسعى أنقرة أيضا جاهدة لتعزيز دورها وتأثيرها في الأزمة السورية وعموم المنطقة حيث صرّح وزير خارجيتها " أحمد داوود أوغلو" في خطابه أمام الجمعية الوطنية التركية الكبرى في أبريل 2012م : (أن تركيا سوف تواصل جهودها لتحرير المنطقة من الاستبداد ولتكون النموذج المثالي للديمقراطية الإسلامية المعتدلة للوطن العربي)، كما أظهر في خطابه بعض ملامح العثمانية الجديدة في السياسة التركية.

إن الحرب الأهلية في سوريا والقمع المستمر من قبل نظام الأسد لفصائل المعارضة لاقى قبولا، ودعما كبيرا من طرف بعض الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى خاصة إيران التي تقف مع النظام السوري، وتمنحه مختلف أشكال الدعم العسكري واللوجستي في حين أن تركيا تقف ضد هذا الأمر وتستنكره بشدة، وتعتبر مساندة نظام يستهدف المدنيين أمر غير مقبول، ولذلك فقد ردت هذا الأمر بتقديم الدعم المعارضة السورية واستضافة اللاجئين

وإذا لم يقم تحالف دولي بدعم الجهود التركية فسيكون من غير المرجح أن تستمر تركيا بمفردها في دعم المعارضة في سوريا.

في الأخير يمكن القول أن الحل السياسي للأزمة السورية هو الخيار المرجح بالنظر إلى إفرازات الحل العسكري زاد من حال التصعيد والتعقيد في الأزمة.

من خلال هذه الدراسة يمكن إستنتاج النقاط التالية:

1. أن تركيا تسعى ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م إلى إستعادة مكانتها الإقليمية وتسعى أيضا للانفتاح أكثر على منطقة الشرق الأوسط بعد فشل مسيرتها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي؛
2. أن المحددات الداخلية والإقليمية لكل من تركيا وسوريا لعبت دورا كبيرا في تطور وتغير العلاقات بين البلدين سواءا بالسلب أو الإيجاب؛
3. أن تركيا كانت تسعى لإقامة علاقات متميزة مع إقليمها من خلال تبنيها لمبدأ صفر مشاكل؛
4. أن العلاقات التركية السورية مرة بفترات مختلفة من التصعيد والتقارب منذ إستقلال سوريا عام 1946م، وهي الآن تشهد قطيعة تامة جراء الأزمة؛
5. أن تركيا لعبت دورا كبيرا ومهما في الأحداث الراهنة في سوريا في سبيل إبراز دورها في المنطقة من خلال البوابة السورية؛
6. أن الأزمة السورية أثرت على العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: الخريطة السياسية لتركيا.

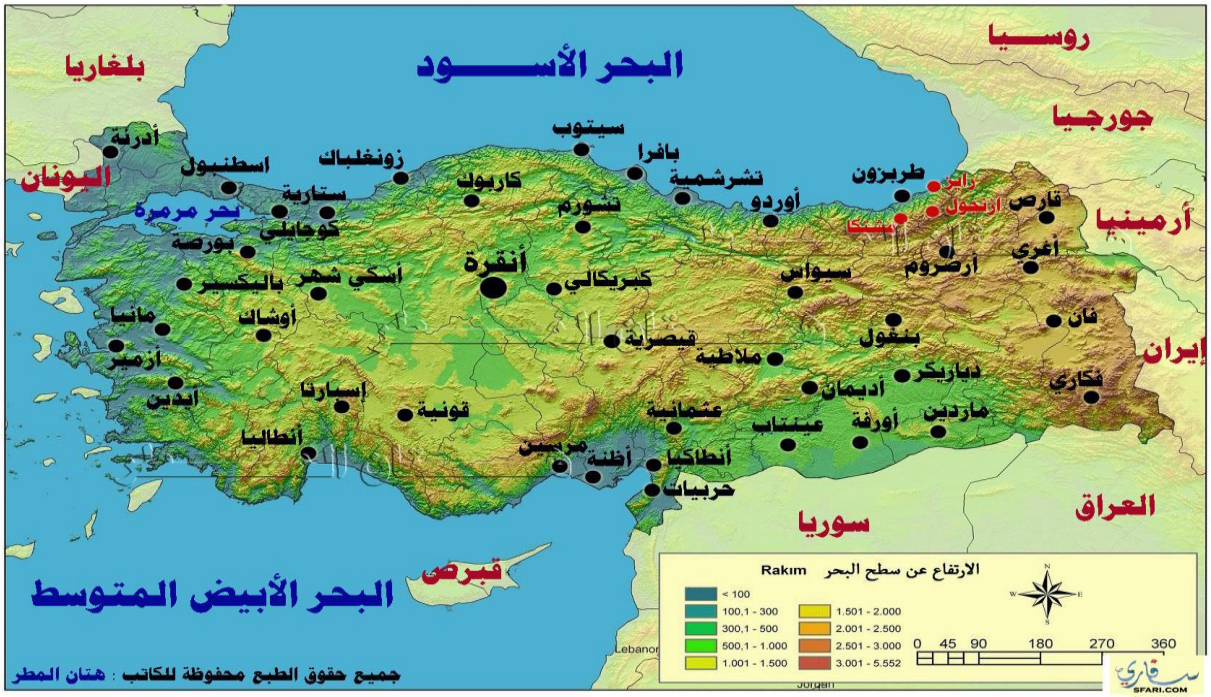

المصدر:

http://www.safir.com/gallery/files/turkey-arabicamp-original

الملحق رقم 02: اللاجئون السوريون المسجلون داخل وخارج المخيمات التركية.

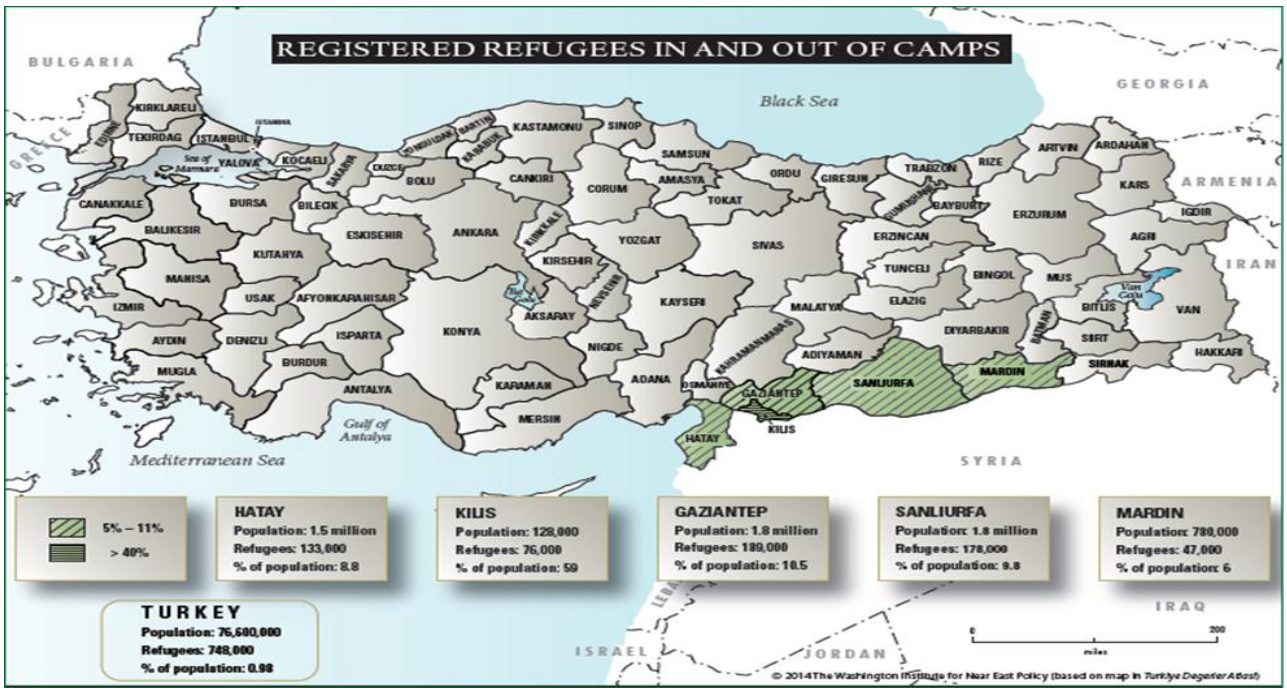

المصدر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط 2014.

الملحق رقم 03: **موقع المنطقة الامنة**

المصدر:

http://www.studies.Aljazeara.tv/Resourcegallerymedia/images/20151214742377015 80-.jpg

الملحق رقم 04: **مناطق تمركز الأكراد في شمال سوريا.**

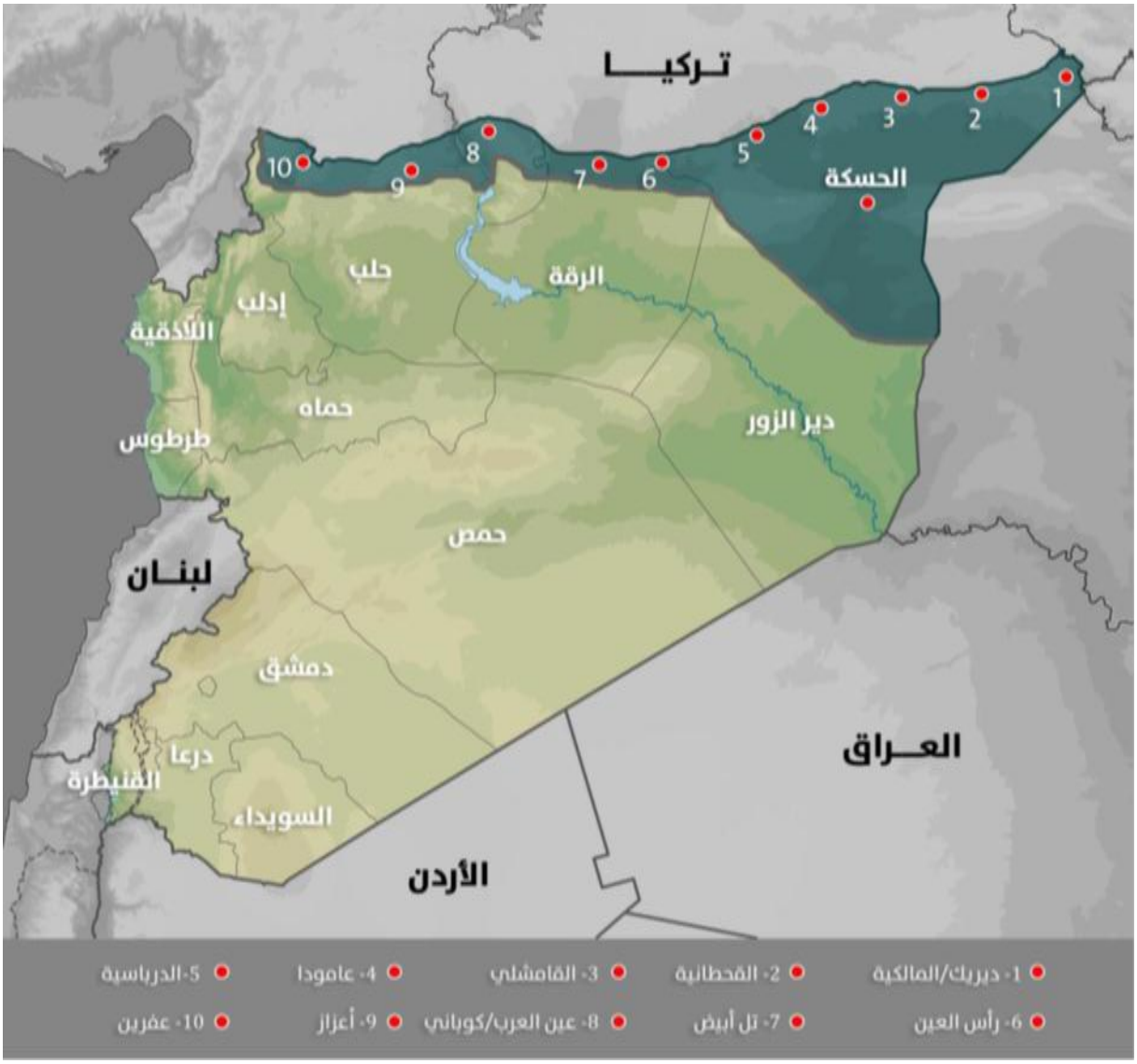

المصدر :

http://www.kurdwatch.org/?z=de&cid=1

الملحق رقم 05: طريق اللاجئين السوريين إلى أوروبا.

المصدر:

http://www.aljazeera.net/File/GetImageCustom/2028d4fa-9c2f-4aa2-a447-e6c2385f8d1f/747/441

قائمة المراجع

الكتب:

1. إبـــراهيم الجهمـــان يوســـف، **الإســـلام و السياســـة فـــي تركيـــا**، ســـورية، دار حـــوران للنشـــر والتوزيع ، 2003م.
2. أبـــو زيـــد أحمـــد محمـــد، **نظريـــة العلاقـــات الدوليـــة عـــرض تحليلـــي**، دبي، المؤسســـة الدوليـــة الإمارات العربية المتحدة، للثقافة الدبلوماسية.
3. أوغلـــوا أحمـــد داوود، **العمـــق الاســـتراتيجي: موقـــع تركيـــا و دورهـــا فـــي الســـاحة الدوليـــة** تـــر: جـــابر تلجـــي وطـــارق عبـــد الجليـــل، مراجعـــة: بشـــير نـــافع وبرهـــان كـــور غلـــوا، قطـــر الدوحة، الدار العربية للعلوم، ط 2، 2011م.
4. الجميـــل ســـيار، **العـــرب و الأتـــراك مـــن العثمانيـــة إلـــي العلمانيـــة**، لبنـــان، مركـــز دراســـات الوحدة العربية، ط 1.
5. النعيمـــي أحمـــد نـــوري ، **النظـــام السياســـي فـــي تركيـــا**، عمـــان، الأردن، دار زهـــران للطباعـــة والنشر والتوزيع،2011م
6. جنـــدلي عبـــد الناصـــر، **التنظيـــر فـــي العلاقـــات الدوليـــة بـــين الاتجاهـــات التفســـيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، القبة القديمة، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، ط1.
7. حـــتي يوســـف ناصـــيف، **النظريـــة فـــي العلاقـــات الدوليـــة**، لبنـــان، بـــيروت، دار الكتـــاب العربي، ط1، 1985.
8. خورشـــيد محمـــد دلي، **تركيـــا وقضـــايا السياســـة الخارجيـــة(دراســـة)**، منشـــورات إتحـــاد كنـــاب العرب 1999م.
9. دانيـــا لـــوف إيفـــانوفيتش، **الصـــراع السياســـي فـــي تركيـــا**، تـــر: يوســـف ابـــراهيم الجهمـــاني، سوريا دار حوران للطباعة والنشر، 1999.
10. دني إيمـــان، **الـــدور الإقليمـــي لتركيـــا فـــي منطقـــة الشـــرق الأوســـط بعـــد الحـــرب البـــاردة** الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط01.
11. رضوان وليد، **العلاقات العربية– التركية**، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات والنشر.
12. ســـبيتان سمـــير، **تركيـــا فـــي عهـــد رجـــب طيـــب أردوغـــان**، الأردن، الجنادريـــة للنشـــر والتوزيـــع ط1، 2012م.
13. ســـمـــور زهيـــد عبـــد المجيـــد، **تـــاريخ العـــرب المعاصـــر**، القـــاهرة، الشـــركة العربيـــة المتحـــدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس للنشر والتوزيع، 2008م.

14. سميث ستيف وجون بيليس، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ، 2004م.

15. شمس الدين نجم زين العابدين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011م.

16. عبد الرحمن أسامة، **الربيع العربي و علاقته بالأمن القومي**، الجيزة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013.

17. عبد العاطي محمد، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م.

18. عبد العزيز محمود أحمد ، **تركيا في القرن العشرين**، دار الكتاب والوثائق القومية.

19. العزاوي سلمان داود سلوم، **حزب العدالة والتنمية(دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية)**، الأردن، عمان، دار آمنة للنشر، 2008 م.

20. عمر عبد العزيز عمر، **في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005 م.

21. مخلف عباس فتيحة ، **آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي**، جامعة تكريت، كلية التربية، المجلد 4،أيار 2008.

22. نور الدين محمد، **قبعة وعمامة مدخل إلي الحركات الإسلامية في تركيا**، بيروت دار النهار، 1997.

23. نورالدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية و صراع الخيارات**، بيروت رياض الريس للكتب، ط 1، 1997م.

24. هلال رضا، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك الي أرباكان**، مصر، القاهرة، دار القاهرة للنشر، ط1، 1999م.

مراكز البحوث:

1. أحمد محمد أبوزيد، **نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي**، مدير الأبحاث في المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية (IICD)، الإمارات العربة المتحدة، دبي.

2. إسماعيل باشا، **موقف الشارع التركي من التدخل في سورية**، المركز الإعلامي السوري على الرابط التالي:

3. أنـور محمـد فـرج، **النظريـة الواقعيـة فـي العلاقـات الدوليـة (دراسـة نقديـة مقارنـة فـي ضـوء النظريـات المعاصـرة)**، مركـز كردسـتان لدراسـات الإسـتراتيجية، السـليمانية 2008م، على الرابط:

http://www.almoslim.net

4. بـاكير علـي حسـين وآخـرون، ايـران: **المحـافظون، الحركـة الخضـراء والثـورات العربيـة** ط01، **مركز مسبار للدراسات والأبحاث**، الإمارات،2000م.

5. **تركيا الملف الساخن**، مؤسسة مؤمنون بلاحدود لأبحاث والدراسات، 2013م.

6. خالـد حنطـي علـي، **الثـورات العربيـة: الانهيـارات المتتاليـة لـنظم السياسـية العربيـة** السياسة الدولية، العدد: 180، يوليو 2011.

7. ربيـع نصـر وزكـي محشـي وآخـرون، **الأزمـة السـورية: الجـذور والآثـار الاقتصـادية والاجتماعية(الجـذور التنمويـة للازمـة)**، المركـز السـوري لبحـوث السياسـات في الجمعيـة السورية للثقافة والمعرفة،2013م.

8. زكـي العايـد، **إخفاقـات أوبامـا فـي الشـرق الأوسـط**، مركـز الجزيـرة للدراسـات، 2012 على الرابط:

http://asharqlarabi.org.vk/M-w/b-waha-1466.htm

9. عبد الجليل طارق، برنامج **حزب العدالة و التنمية**، مركز القاهرة للدراسات التركية، 14 أوت 2001م.

10. عمـر تشـبينار، **سياسـات تركيـا فـي الشـرق الأوسـط بـين الكماليـة والعثمانيـة الجديـد** مؤسسـة كـارنغي لسـلام الـدولي، مركـز الشـرق الأوسـط، العـدد العاشر،سبتمبر2008م.

11. قدورة عماد يوسف ، **مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات ولاتجاهات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ديسمبر2015م.

12. محفـوظ عقيـل سـعيد، **سـوريا وتركيـا الواقـع والـراهن واحتمـالات المسـتقبل**، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، على الرابط:

http://soorya-info.com/2012-06-10-23-44-17/2012-06-10-23-47-31/5035-2012-04-16-03-57-37.

13. مختـارات اسـرائيلية، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية الأهـرام، العـدد،09 1995.

14. ناصر ابن سليمان العمر، **تركيا والثورة السورية... الأطر الحاكمة، معهد العربية للدراسات والتدريب** 09.02. 2014م، على الرابط:

http://asharqlarabi.org.vk/M-w/b-waha-1466.htm.

15. **هل يشكل الجيش السوري حلا أخيرا للأزمة؟** مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2011/05/29.

16. وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2002.

التقارير:

1. أحمد فائز الفواز، **المسألة السورية: سؤال المصير و المستقبل الحراك الشعبي في سورية، تقرير سكوت بو ب د فويس أوف أمريكا نيوز**، ويكيبيديا، 08 جويلية 2014.
2. **تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الإقتصاد العالمي، القوى الإقتصادية الصاعدة و السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية**، 2012/12/21م.
3. عبد الاله مصطفي توتو نجي، **الانتخابات م تجربة حزب العدالة و التنمية التركي، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية**، رقم التقرير: 56، حزيران 2011.
4. علي باكير، **المشروع الإيراني في المنطقة...واقع و مستقبل ما بعد الثورات العربية تقرير استراتيجي.**
5. محسن صالح و آخرون، **تركيا و القضية الفلسطينية ، تقرير معلومات، مركز الزيتونة لدراسات**، بيروت، 2010م.
6. مراد بشيطاش، اسماعيل نعمان نيلجين **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 2001/12/16.
7. نورهان الشيخ، **الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية، تقرير استراتيجي.**

الجرائد:

1. **الأسد "تجاوزنا الأزمة والأحداث في نهايتها"، جريدة الشرق الأوسط**، 2011/05/09م.
2. الشمري عبد الله، **سيرة الرئيس ديميل تختصر تاريخ تركيا السياسي الحديث جريدة اليوم**، العدد: 15348، الثلاثاء، 23 يوليو 2015م.

3. الشمري عبد الله، **هل كشف الربع العربي عن المواقف التركية، جريدة اليوم الإلكترونية** على الرابط:

http://www.alyaum.com/news/art/43355/html

4. الصحافة السورية تصف أردوغان بالواعظ المتشاوف وأنقرة تفضل تعبير الأخ الناصح، جريدة الشرق الأوسط،2011/05/13، على الرابط:

http://www.syriaall.com/news.

5. المدني توفيق ، **السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية، جريدة المستقبل**، الجمعة، 22 أكتوبر 2010م.

6. أوزي هوشنك، **تورغوت أوزال الذي تنساه الأتراك و الأكراد، جريدة الحياة**، الإثنين 11 أبريل نيسان، 2013م، على الرابط:

http://www.alakhbar.com

7. باشا إسماعيل، **موقف الشارع التركي من التدخل في سورية، المركز الإعلامي السوري**، على الرابط التالي:

http://www.alyaum.com/news/art/43355/html.

8. بشير عبد الفتاح، **كابوس ويكيليكس يقض مضجع حكومة حزب العدالة والتنمية جريدة الحياة اللندنية**، الخميس 25 نوفمبر، 2010م.

9. جلال سلمي، **العلاقات التركية السورية بين الماضي و الحاضر، جريدة ترك برس**،23 يوليو، 2015م.

10. خدام منذر ، **تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، جريدة الحياة**، 10 فبراير شباط 2014، على الرابط:

http://www.alhayat.com

11. محلي حسني ، **ميركل في تركيا: اللاجئين السوريين ورقة أردوغان الرابحة جريدة الأخبار**، 14 نيسان 2015م، على الرابط:

https://www.youtube.com/turgotozal/watchtv

12. **مشروع الجسور الدولية، جريدة أخبار الخليج**، العدد 12621، الجمعة 2012/10/12م.

13. منذر خدام، **تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، جريدة الحياة**، 10 فبراير، 2014، على الرابط:

http://www.alhayat.com

14. نجدت سيزر، **الرئيس العاشر للجمهورية التركية، تركيا بوست**، 19 نوفمبر 2015م، على الرابط:
http://www.BBC.com/arabic

المجلات:

1. أحمد القطوري الصفصافي، **العلمانية المؤسسة العسكرية والنظام التركي، مجلة شؤون الشرق** الأوسط، بيروت، العدد 15.

2. أحمد تهامي عبد الحي، **تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر، مجلة السياسة الدولية**

3. حنين غدار، **التقارب الإيراني الأمريكي يكشف زيف العداء، "علاج روحاني العرب الدولية، شهرية سياسية**، العدد:1589، تشرين الثاني،2013م.

4. سمر بهلوان، **العلاقات السورية– الإيرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية1945 حتي الثورة الإيرانية 1979، مجلة جامعة** دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، المجلد:3-4، 2006.

5. شاوي، **العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، أخبار عربية**، العدد: 152، 2002.

6. صايل مقلد فلاح مقدام السرحان، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية،ماركسية ثورية، فصيلة عربية**، العدد الثالث، آذار مارس 2013م.

7. طاشهان سيفي، **جيوبولتيك تركيا، مجلة شؤون الأوسط**، العدد: 108 2002.

8. عبير الغندور، **بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية.**

9. عفيف عثمان، **قراءات في كتاب ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق الإتجاهات الجديدة لسياسة التركية**، المجلة العربية للعلوم السياسية 2010م.

10. علي حسين باكير، **إستراتيجيات التعامل مع الثورات العربية (دراسة حالة تركيا إيران، السعودية، عمان)، مجلة دراسات شرق أوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد، 60، 2012م القاهرة، العدد: 1997.

11. محمد خالد الأرعر، **دوائر التحرك الإقليمي للسياسة الخارجية التركية**، القاهرة **مجلة الشؤون العربية**، العدد،74، 1993م.

12. محمد نر الدين، **تركيا والعالم العربي: علاقات محسوبة، مجلة السياسة الدولية،** العدد 169، جويلية 2007م

13. معتز بالله عبد الفتاح، **تركيا و البحث عن علمانية متزنة، مجلة السياسة الدولية** العدد 169،2007.

14. معتز بالله عبد الفتاح، **تركيا والبحث عن العلمانية المتزنة، مجلة السياسة الدولية،** العدد: 169، 2007م.

15. نفيسة غياث، **هل يمكن أن نصبح سوريا فيتنام تركيا ؟ مجلة الثورة الدائمة مجلة ماركسية ثورية، فصيلة عربية،** العدد الثالث، آذار مارس، 2013م.

المذكرات:

1. حمايدي عزالدين، **دور التدخل الخارجي في النزعات العرقية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة قسنطينة، دورة، 2005.
2. سمية حرادسي، **العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضل حكم حزب العدالة والتنمية،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولة واستراتيجية، جامعة بسكرة، 2014م.
3. سهام عيادي وفتيحة مزهود، **تركيا– الدوافع الأمنية من وراء الدور السياسي الإقليمي في الشرق الأوسط،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة قالمة 2012.
4. طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط2002م–2013م،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط2013م.
5. عبد العاطي التلوتي محمد، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002م– 2016م،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011م.
6. عبد المالك محزم، **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008.
7. قسوم سليم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخضض الإستراتيجية والمستقبليات، جامعة الجزائر،2010.
8. كنزة فني وسمير هوام، **التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط (مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا)** مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة قالمة، 2014/ 2015م.

9. محمد عبد العاطي التلوتي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002م 2006م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2001.

10. محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2008– 2012**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

11. وليدة ساعو، **الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيواستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية**: دراسة حالة سورية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

المواقع الإلكترونية:

1. أسامة يعقوب، **ماذا لو ردت سوريا على تركيا بالمثل؟، سيريا أوول**، (2011/05/03م)، على الرابط: http://www.awssat.com-details.

2. **الخارجية السورية تبلغ السفير التركي رسالة احتجاجية، صحيفة دمشق برس**، (2011/05/04)، على الرابط:

http://www.dp.nwes.com

3. الشريف يوسف، **الوصايا العشر لنظام السوري تبدأ بالا تقتل، صحيفة الحياة**، 2011/04/28م، على الرابط:

http://www.international.daralhayat.com/internationalarticale

4. الشلقامي أحمد، **دراسة الدور الإقليمي التركي في ضل ثورات الربيع العربي، مجلة المجتمع**، سبتمبر 2014م، آخر تحديث: 2016/05/30م، على الرابط:

http://www.mugtama.com/intelectual.html.

5. تم التصفح يوم (2016/04/04) على الرابط:

http://www.turkstat.gov./prehaerbitrnre

6. تسبينار عُمير، ترجمة: إيمان أحمد عبد الحليم، **من العثمانية إلى الديغولية: الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا**، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تم التصفح يوم(2016/05/10) على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/UI/front

7. تركيا تعبر إلى الإتحاد الأوروبي على ظهر اللاجئين، 15 أكتوبر2015م، تم التصفح يوم (2016/05/15)على الرابط:

http://www.alakhbar.com.

8. **حزب العدالة والتنمية**، على الرابط:

https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi#bolum

9. علي عبد الرحيم، **حزب الرفاه التركي ... إحفاد العثمانيين...و مرجعية أر دوغان**، الاثنين 09 مارس 2015م، 08:07، على الرابط:

http://www.islamist-movements.com/26386

10. عن **مجموعة البنك الدولي، 2016**، تم التصفح يوم 17(/2016/03)م على الرابط:

http://www.albankadawli.org

11. قنات العربي اليوم، **إتفاقية أضنة بين تركيا وسوريا**، تم التصفح يوم (2016/03/20) على الربط:

http://soorya-info.com/2012-06-10-23-44-17/2012-06-10-23-47-31/5035-2012-04-16-03-57-37

12. كالنولاط حسن، **حرب تركيا– سوريا: هل هي ضرورية؟** موقع البشير، تر: الإسلام اليوم، على الرابط:

http://www.almoslim.net

13. لقاء مكي، **تركيا صراع الهوية**، شبكة الجزيرة، أكتوبر، 2006م،تم التصفح يوم (2016/12/04)، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ab3905cb-fccc-4650-8d50

14. **ما تداعيات إتفاق تركيا وأوروبا على وضع اللاجئين السوريين**، 01 ديسمبر كانون الأول 2015م تم التصفح يوم(17/05/2016) على الرابط:

http://www.unocha.org/crisis/syria.

15. **مكتب الأمم المتحدة OTHA لتنسيق الشؤون الانسانية**، العدد: 21، 15مارس2013م، تم التصفح يوم (20/05/2016) على الرابط:

http://www.youtube.com/watchtv.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

1. Douglas Jackson, **political and géographique Relationship prentice hall**, Englewood Cliff, new Jerzy, 1964.
2. Lankasapoglu, **Darouk Ergun and Sianau Ulgen A turkish intervention in syria**: **A reality check Edan dission papier séries** n02, July 2015.
3. Volker rittberger, **approches to the studes of foring Policy derived from international relations théories**, An introduction, Published by rotledeg, 270 Madison avenue, New York: Paul D, Williams, Security Studes, 2008.

Revues :

1. Ugun kay et Dilek Yankay, **les relations de la Turque avec la Syrie**: **la Turque aujourd hui**, Istanbul : Institut Français des études Anatoliennes,2013.

Articles :

1. Abir M A, al ghandour, **Dialectical alternatives to conterporary turkish political orientation A for Ward looking study online** journal Issue N volume 3, 2011.
2. Atata Kafadar, **Syrien Refuges in turkey in the six perspectives cens Otto** 2970076,25/05/2014.
3. Dicer O, B- etal, **turkey and syrain refugees**: **the limits of hospitalitly Washington DC**: **the Brook Ling institution** 2013.

4. Fabrice Balanch, **The worst of the syrien refyuges crisis is coming for Europe**, **The Washington Institute**, February, 12/2016.
5. Kristy siegfried, **The EU**, **short sighted migration deal with turkey Oxford**, 30 novembre 2015.

News papier :

1. Ahmet davutoglu, **the restauration of turkey** :**strong democracy dynamic economy**, **and active diplomacy**, **vision papers,** 07/08/2014,p.p. 03.11.18.
2. canli Yusuf , **syria as turkey s' domestique issue**, **hurriyet news papier**,15/05/2011.
3. cevil Kuçukkosum, **syria offended by turkish PMs'tatement unow saysn**, **hurriyet news papier**, 18/05/2011.
4. Kanbalot Hasan, **syrain réflexion on politucs in hatay**, **tooday Zaman**, 10/08/2011.
5. Kirisci, Kemal, **"The EU, Turkey and the Arab Spring : challenges and opportunities for regional integration." Global Turkey in Europe**, Working papers. at: http://ipc.sabanciuniv.edu/wpcontent/uploads/2012/11/3

Web cites :

1. Nato, The north atlantic treaty, Washengton D C, April 4,1949.At : http://www.nato.int.cps/natolive/offical-texts-1720-htm
2. Sebnem Merve, **western allies have a lot to answer for Daly Sabah** november, 11/2015, at : http://bitly/1jjdhho.

الفهرس

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخريطة السياسية لتركيا	99
02	اللاجئون السوريون المسجلون داخل و خارج المخيمات التركية	99
03	موقع المنطقة الامنة	100
04	مناطق تمركز الأكراد في شمال سوريا	101
05	طريق اللاجئين السوريين إلى أوروبا	102

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	
محددات السياسة الخارجية التركية	**03**
المقومات الذاتية لتركيا	**03**
المقدرات الحيوية لتركيا	**03**
النظام السياسي التركي	**08**
صنع القرار في السياسة الخارجية التركية	**13**
السياسة الخارجية التركية (المبادئ–الأهداف–التوجهات)	**18**
مبادئ السياسة الخارجية التركية	**18**
أهداف السياسة الخارجية التركية	**20**
توجهات السياسة الخارجية التركية	**22**
النظريات المفسرة للسياسة الخارجية التركية	**26**
النظرية اللبرالية (النفعية)	**26**
النظرية الواقعية (الأمنية)	**29**
النظرية البنائية (الهوية)	**31**
تداعيات الأزمة السورية على العلاقات التركية – السورية	**36**
العلاقة بين النظامين قبل الأزمة	**36**
المتغيرات الداخلية التي تحكم العلاقات بين البلدين	**36**
العلاقة بين البلدين قبل أزمة 1998م	**40**
العلاقة بين البلدين بعد أزمة 1998م	**42**
مسار الأزمة السورية	**45**
السياق العام للأزمة السورية	**45**
المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية	**49**
أثر الأزمة السورية علي التوازنات الإقليمية والدولية	**56**
الموقف التركي من الأزمة السورية	**56**

مسار العلاقات بين البلدين ظل الأزمة	**58**
أزمة اللاجئين السوريين في تركيا	**61**
مخرجات السياسة الخارجية التركية تجاه النزاع في سوريا	**65**
الإدارة التركية للنزاع في سوريا	**65**
مراجعة السياسة الخارجية التركية	**65**
التعامل مع الجوانب السياسية والأمنية في سوريا	**69**
التعامل مع الجوانب الإقتصادية والإثنوثقافية	**72**
التعامل التركي لمخرجات النزاع السوري	**77**
ضبط ظاهرة اللجوء ومحاربة داعش	**77**
بناء التحالفات والمحاور في السياسة الخارجية التركية	**80**
إستمالة العضوية في الإتحاد الأوروبي	**84**
الأداء المستقبلي لسياسة الخارجية التركية في ظل الأزمة السورية بين الانكفاء والزعامة	**88**
تركيا ودور الزعيم الإقليمي	**88**
سناريو الانكفاء وتراجع الدور التركي في النزاع	**90**
خـاتمة	**96**
قائمة الملاحق	**103**
قائمة المراجع	**99**
فهرس الملاحق	**114**
فهرس المحتويات	**115**

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى يومنا هذا، حيث شهدت العلاقات بين تركيا وسوريا في هذه الفترة تدهورا كبيرا إلى حد القطيعة.

رسمت تركيا مبادئ سياساتها الخارجية بما يتوافق مع الأهداف التي تسعى ورائها في منطقة الشرق الأوسط من أجل زعامة الإقليم، وتحسين علاقاتها مع دول الإقليم لكن وصول موجة الربيع العربي لسوريا، عرقل مساعي تركيا في تحقيق أهدافها، إنطلاقا من توتر العلاقات بين البلدين والتي أدت إلى إحداث تحولات في السياسة الخارجية التركية في المنطقة، إبتداءا من توتر العلاقات بين بعض الدول الإقليمية مثل: (إيران؛ العراق وروسيا) إلى الإعتماد على سياسة الأحلاف والمحاور في سبيل إدارة الأزمة السورية، والتخلي عن بعض مبادئ سياستها الخارجية مثل مبدأ" صفر مشاكل " مع الجيران.

كما أن تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية، من خلال تأييد المعارضة ضد النظام القائم بغية تأكيد دورها في رسم معالم المنطقة، في مرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد، لكن هذا الرهان لم تتضح ملامحه بعد مرور خمس سنوات من بداية الأزمة في سوريا، وذلك لاتجاهها نحو التصعيد والتعقيد أكثر نتيجة دخول أطراف أخرى في الأزمة لها رؤى مغايرة للرؤى التركية.

ABSTRACT

This study has to do with the external Turkish politics towards the Syrian crisis in the period that starts from two thousand and eleven until nowadays, when the relationship between the two countries has seen a great gap in terms of misunderstanding to the extent of stopping the relationships between each other. Turkey set its' external relationships with what suits its goals to which it tries hard to realize them in the Middle East in order to govern this area, as to ameliorate its relationships with the aforementioned area's countries, but the advent of the Arabian spring has prevented Turkey from realizing its goals starting from the unsettled relationships between the two countries which led to set changes in the Turkish external politics in the area beginning from the unsettled relationships with some countries such as: Russia Iraq, and Iran to the reliance on the politics of the supporters and the greatest countries in order to manage the Syrian crisis, forgetting about some of Turkey's external relationships principles such as the "Zero problems with the neighboring countries". As turkey tries to play an important role in the middle east area through the Syrian gate through supporting the objection against the current government in Syria in order to emphasize its role in drawing the characteristics of the area in the after president Bachar Al Assad phase, but this risk did not result in any outcomes after five years from the beginning of the crisis in Syria, as this tends to be the result of the Turkish adoption of the complication and raising the tension , because of the interference of other countries in the crisis, which in turn have a totally different points to the Turkish point of views.